الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

الرقم التسلسلي :...../.....

رقم التسجيل:093051618

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص : لسانيات عامة.

بعنوان :

التفكير الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز في علم المعاني

إعداد الطالب:

سلاقجي حمزة

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

محمد زهار	أستاذ	جامعة المسيلة	رئيسا
مصطفى بن عطية	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
خالد شبلي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1439-1440هـ/2018-2019 م

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة السلام على رسوله الكريم رحمةً للعالمين أمّا بعد:

أُنزل القرآن الكريم بلسانٍ عربيّ مبين، سعى العلماء لفهم معانيه و التدبّر في آياته مع سلامة النطق الصحيح فصاغوا لذلك علماً سموه علم النّحو، ومن أشهر الكتب المؤلفة في هذا العلم الكتاب لسيبويه(ت180هـ).

توالت الدراسات النّحوية وكثرت حتى همّت مناطق كثيرة، فكان كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) قمة تلك الدراسات النّحوية وتظهر عبقرية هذا العالم من خلال ما أقرّه من قواعد وقوانين و إثباته أنّ النّحو مرتبط أشد الارتباط بالمعنى لأنّه استوعب علم سابقيه و بخاصة الخليل و سيبويه و أبي علي الفارسي و بالتالي خرج بعلم فيه كثير من الجِدّة أفرغ عليه من ذات عقله و نفسه ما ميّزه عن غيره ولم يسمح لأحد من بعده أن ينسج على منواله، فقد درس النّحو دراسة واعٍ متبصر وخرج بنظرية نحوية بلاغية مثّلت خلاصة ما في النّحو وزبد ته إذ لم يقف عند ظواهر المباني بل ربطها بالمقاصد و المعاني و أحاطها بجملة من الضوابط النحوية المتميزة عما هو مألوف من قواعد نحوية فا اكتسب النّحو تطوراً كبيرا بفضل ما أقره و استنبطه من أحكام ضلت متداولة إلى يومنا هذا و السبب في ذلك راجع بدرجة أولى إلى طريقته الفريدة من نوعها التي جمع فيها بين الامتناع و الاقتناع، فكتاب الدلائل يمثل النحو الحقيقي الذي كان سائدا في عهد علماء جهدوا أنفسهم لاستخراج قواعد خالية من الخطأ، فعبد القاهر استطاع أنّ يجمع آراء سابقيه و أن يوظّفها توظيفا لم يُسبق إليه وأثبت أنّ توخي معاني النّحو هو معيار الصواب،وقد اقتفى بعضُ العلماء آثاره واتبعوا نهجه و أصرّوا على ضرورة وضع ضوابط لا استنباطاتهم و أحكامهم لأنهم أدركوا قيمة ما جاء به،والجدير بالذكر أنّ من العلماء ممن أخذتهم الرغبة وحب التطلع واكتشاف أسرار الكتاب قد قاموا بإجراء العديد من البحوث و الدراسات حول الدلائل

وربما توصلوا إلى بعض النتائج ولكنها ليست قطعية فهم لم يستطيعوا الوصول إلى فقه أسرار الكتاب،ولهذا يمكن القول بأن كتاب دلائل الاعجاز لايزال مضمونه بكرا فهو بحاجة كبيرة إلى تحليل لمقفلة وتذليل لعويضه وتقيد لأوابده، نظراً لما يحمله من ثروة علمية كبيرة و أسرار جمّة لا يفقهها إلاّ ذو عقل راجح ومن امتلك قوة التفكير و العلم الغزير حتى يتمكن من الإحاطة بمضمون الكتاب واستخراج ما فيه من قواعد نحوية ذات دلالة.

وبناءً على ذلك وقع اختيارنا على موضوع التفكير الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه **دلائل الإعجاز في علم المعاني** وذلك لعدة أسباب تراوحت بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية،أمّا عن الأسباب الذاتية تكمن في الرغبة الشديدة في دراسة هذا الموضوع و الإحاطة به من جوانبه المختلفة لكون هذا الموضوع مرتبط أشدّ الارتباط بتراثنا النحوي، إضافة إلى ذلك بما يحمله الموضوع من أسرار جعلنا نتشوق إلى معرفة هذه الأسرار الموجودة فيه ومحاولة استخراجها وتدبّر في معانيها.

وأمّا عن الأسباب الموضوعية التي جعلتنا نختار هذا الموضوع فنجملها في النقاط التالية:

إنّ دراسة كتاب دلائل الإعجاز ومحاولة تبسيط قضاياه واستخراج مختلف القواعد النّحوية بما تحمله من دلالات له أهمية كبيرة تستدعي منّ الإحاطة بهذه الأسرار لكون الموضوع يحمل في طياته أفكار عالم تفقه في علم النّحو واستطاع أن يثبت أنّ معاني النحو هي أساس النظم.

إضافة إلى أنّ هذا الموضوع مهمّ جداً من الناحية العلمية فهو يمكن الباحث من التعرف على حقيقة مفهوم النّحو، وبهذا نستطيع التميّز بين المفهوم غثها وسمينها، و أن نميّز بين ما نجده منتشرًا بين صفحات الكتب.

ثم إنّ معرفة التفكير الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني بنظرته الواسعة في الدلالة ومحاولة استخراجها، و الإحاطة بها فيه من الدّقة العلمية التي يتطلبها أي بحث كان باعتبار أنّها هي الحكم الوحيد الذي يعيننا على الفهم الصحيح لمختلف التراكيب النحوية.

ثم إنّ هذا الموضوع بما يحمله من خفايا فلابدّ من الوقوف على أسراره ومحاولة فهمها وتبسيطها والكشف عن دلالتها، ولأنّ الموضوع أيضا كان كاشفاً عن وجهة الجرجاني ضمن مجال النّحو و البلاغة.

ثم إنّ جل الدراسات التي تطرقت إلى كتاب دلائل الاعجاز في معظمها قد ركزت على جانب محدود منها، ولربّما اكتفت بالكلام عن نظرية النّظم ومحاولة التأصيل لها، إضافة إلى إشكالية اللفظ والمعنى، والفصاحة والبلاغة، ولم نجد، إلاّ قليلاً منهم قد فتحوا أبوابا مقفلة في الظواهر النحوية وما تحمله من دلالات في هذا كتاب بل نجد أغلبيتهم قد أشاروا إلى هذه الظواهر دون البحث في أسرارها.

وهذا البحث كغيره من البحوث قد احتوى على إشكالية رئيسية بني عليها البحث وهي:

كيف كان التفكير الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز في علم المعاني استنادا إلى العديد من الظواهر النحوية في هذا الكتاب؟

وأمّا الإشكاليات الفرعية التي تضمّها هذا البحث فهي:

ماهي منهجية الجرجاني في تناوله للدلالة ؟ وهل تأثر البحث الدلالي العربي الحديث بالبحث الدلالي لدى اللغويين الأوائل القديم وعلى رأسهم الجرجاني؟.

وبعد إحاطة شاملة بالموضوع وإلمام بأهم جوانبه، واستقراء لما جاء منه في المتن المدروس، وبعد التصنيف والتشعب؛ شرعت برسم خِطة تتناسب وطبيعة الموضوع، واستقر رأيي على أنّ أقسمه إلى تمهيد وفصلين و خاتمة، فكان **التمهيد** عبارة عن بيان قيمة اللغة العربية وارتباطها الشديد بالقرآن الكريم،كما أشرت إلى نتيجة هذه العلاقة التي أدّت إلى ظهور العديد من الكتب في النحو أحسنها دلائل الاعجاز للأمام عبد القاهر الجرجاني، ثم عرجت لشرح هذا الكتاب ذاكرا فيه علاقة النّحو بالمعنى، مستعينا ببعض الظواهر النّحوية في ذلك، **وجاء بعدها الفصل الأول معنونا بـ: الدلالة: الماهية والنشأة**، وقد قسمته إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقت في المبحث الأول إلى تعريف الدلالة في اللغة والاصطلاح ومشتقاتها في القرآن الكريم، وأمّا المبحث الثاني اخترت له عنوان: نشأة الدلالة حيث بينت

فيه مراحل نشأة الدلالة، ثم أنهيت الفصل الاول مبحث ثالث بجهود كل من العرب القدامى والمحدثين في الدلالة، فتطرقت لبعض القدامى كا ابن والجاحظ وبعض المحدثين العرب كأحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس و فايز الداية وغيرهم.

وأماّ الفصل الثاني فقد تحت عنوان: **الدلالة عند الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز** وقد قسّمته إلى ثلاثة مباحث، عني الأول منها بدراسة أثر النظم التركيبي في بيان الدلالة (دلالة نحوية)، تناولنا فيه المفردة بين الوظيفية والدلالية التركيبية) فشمل المبتدأ (المسند) و الخبر(المسند) والمصدر والاسم الموصول(الذي)، والحال، وفعل المقاربة(كاد)، ولفظ التوكيد(كلّ)، والمفعول به،والمضاف والمضاف إليه، وأيضا تناولنا في المطلب الثاني له بعض الأساليب النحوية، كا لتقديم و التأخير، والحذف، و الوصل والفصل،أمّا المبحث الثاني فقد عكف على دراسة النظم البياني في بيان الدلالة(الدلالة البيانية)، تناولنا فيه الكناية والاستعارة والتشبيه التمثيلي ودور كل منها في إنتاج الدلالة.

أمّا المبحث الثالث والأخير فقد تناولنا فيه مقارنة بين الجرجاني و بعض المحدثين في نظرتهم للدلالة .

وقد أنجزت هذا البحث اعتمادا على أدوات المنهج الوصفي التحليلي، للإجابة عن الإشكالية المطروحة، فقد دعت الضرورة إلى وجوب وصف وتحليل مختلف الظواهر النحوية التركيبية، وربطها بما تؤول إليه من بنى دلالية ظاهرة أو خفية؛ اعتمادا في ذلك على الشواهد وتحليلها وتوضيحها للوصول إلى معانيها.

كما أنّه لابد من الإشارة إلى أن في هذا البحث **قد واجهتنا بعض الصعوبات** ولعلّ أهمها: استغلاق مفاهيم هذا الكتاب (دلائل الإعجاز) نظراً لما امتاز به من دقة في المصطلح و رقيّ في الأسلوب وعمق في التفكير يصعب على عامة الباحثين فهمه، ومن هنا لم يكن من اليسير علينا استخراج مضامينه النحوية والدلالات التي أراد الإشارة إليها.

إضافة إلى أنّ تشتت مسائل الكتاب، فهو ينتقل من مسألة إلى أخرى ثم يعود إلى الأولى وهكذا كما أننا لم نجد شروحا كثيرة لكتاب دلائل الاعجاز التي أعانتنا على الفهم الصحيح.

كما اضطرني البحث إلى التّعامل مع كتب التراث اللغوي؛ ككتاب الخصائص لابن جني، والبيان والتبين للجاحظ، وأسرار البلاغة للجرجاني، وغيرها من الكتب القديمة التي تستدعي الوقت الطويل والجهد الكبير لفهمها فهماً صحيحاً، وربمّا استعصى علينا فعل ذلك لضيق الوقت، إلاّ أنّ هذه الصعوبات لم تكن لتحول دون إنجاز هذا البحث ولله الفضل والمنة.

و في الأخير نشكر كل من ساهم في إخراج هذا البحث وفي مقدمتهم **الأستاذ المشرف، بن عطية مصطفى،** الذي فتح لنا أبواباً كانت مقفلة، ووضّح لنا مسير البحث من بدايته إلى نهايته، كما أتوجه بجزيل شكري و امتناني لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقراءة ومناقشة ماجاء في هذه المذكرة فلهم منّي جميعاً وافر الشكر والتقدير.

تمهيد

تمهيد:

تعتبر اللغة العربية من اللغات التي نالت أكبر قدر من الدراسة و الاهتمام نظرا لارتباطها بالقرآن الكريم،سعى العلماء لضبطها و استخراج قواعدها، فأسسوا لذلك علماً سمّوه علم النحو و الذي يقتضي انتحاء سمة كلام العرب، ألّف فيه العلماء كتبا ومن أشهرها "**الكتاب**" لسيبويه الذي ضمّ مختلف القواعد النحوية و انتشرت فيه أراء العديد من النّحاة كالخليل وغيره، وإلى هؤلاء يعود الفضل في إرساء قواعد متكاملة ناضجة وصحيحة خالية من الخطأ، واستمرت الدراسات النّحوية و كثرت حتى عمّت مناطق عديدة،وقد اكتملت تلك الدّراسات بظهور كتاب دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني **يدور هذا الكتاب حول** (اثبات أن النّظم هو توخي معاني النّحو و أحكامه،و هو متصل بالمعنى اتصالا وثيقاً،فالميزة فيه ليست من حيث اللّفظ و الحروف، ولكن من حيث هو نظم و تأليف، ويفيض عبد القاهر الجرجاني في شرح أشرار النّظم في الكتاب كله و التطبيق عليها.

و أثبت فيه أن المزيّة الذي كان به الاعجاز هو الفصاحة و البلاغة و البيان، وأن هذه المزيّة ليست إلاّ حسن الدلالة في صورة رائعة من النّظم، و يختار له اللفظ الذي هو أخص به، وأنه لا أهمية للعبارة على الأخرى إلا بقوة دلالتها على الغرض المقصود وذلك راجع إلى النظم .

ونجد الكتاب جاء على فصول، كان عبارة عن تقديم موجز قال فيه:" هذا كلام وجيز يطّلع به الناظم على أصول النحو جملة، وكل ما يكون به النظم دفعة،وينظر منه في مرآةٍ تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتى رآها في مكانٍ واحدٍ،" [1]وتحدث فيه عن النّظم فعرفه بقوله :" معلوم أنّ النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، و جعل بعضها بسبب من بعض".[2]حيث يقول: " وعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه

1 دلائل الاعجاز، ص 03

2 المرجع نفسه، ص 04

الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، و يبنى بعضها على بعض، و تجعل هذه بسبب من تلك. هذا مالا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس. وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها و البناء، و نجعل الواحدة منها سبب من صاحبتها. ما معناه وما محصوله. وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل احدهما خبر عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول، أو تأكيداً له أو بدلا منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تميزاً أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك،أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى،أو بعد اسم من الأسماء التي ضمت معنى ذلك الحرف و على هذا القياس ."[3]

وفي مقدمة الكتاب استهل الامام الجرجاني (دلائل الاعجاز) بالإشادة بفضل العلم وأن الإنسان يتميز عن الحيوانبه، فيقول:" وبعد: فإنّا إذا تصفحنا الفضائل لنعرف منازلها في الشرف، و نتبين مواقعها من العظم، ونعلم أي أحق منها بالتقديم، و أسبق في استجاب التعظيم وجدنا العلم أولاها بذل، و أولها هنالك...وهو الوفي إذا خان كل صاحب والثقة إذا لم يوثق بناصح، لولاه لما بان الإنسان من سائر الحيوان إلا بتخطيط صورته وهيأة جسمه وبنيته.:"[4]و تحدث عن فضل البيان فيقول:" ثم انك لا ترى علما هوأرسخ أصلاً، و أسبق فرعاً وأحلى جنّي، وأعذب وردًا، وأكرم نتاجًا، وأنو سراجًا، من علم البيان. "[5]

3 الموجز في شرح دلائل الاعجاز، جعفر دك الباب، الطبعة1 ،مطبعة الجليل دمشق ، 1980 ص 35.

4 الموجز في شرح دلائل الاعجاز، جعفر دك الباب، ط2، مطبعة الجليل دمشق، السنة 1980، ص30.

5 دلائل الاعجاز، ص 5.

فهو يبين أنّه الأداة لمعرفة الاعجاز، و تحدث أيضاً عن فصل جديد عن الشعر و النّحو و الصرف.وذكر أيضًا بعد ذلك معنى البلاغة و الفصاحة و البيان، فيبلور الجرجاني معنى الفصاحة و البلاغة قائلا: " لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجري مجراها مما يفرد فيه اللفظ بالنعت و الصفة، وينسب فيه الفضل و المزية إليه دون المعنى غير وصف الكلام بحسن الدلالة و تمامها فيما له كانت الدلالة، ثم تدرجها في صورة هي ابهى و أزين وأنقى و أعجب، و أحق بأن تستولي على هوى النفس، و تنال الحظ الأوفر من ميل القلوب، و أولى بأن تطلق للسان الحامد، وتطيل رغم الحاسد، ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن يؤتى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته و يختار له اللفظ الذي هو أخص به و أكشف عنه و أتم له، و أحرى أن يكسبه نبلاً ويظهر فيه مزية".[1]ويقرر أن فصاحة الكلمة المفردة لها أسباب معلومة . حيث يعمد الجرجاني إلى تفصيل رأيه في الفصاحة فيقول:" ينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخبارا و أمرا و نهيًا و استخبارا و تعجبا و تؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلا إفادتها إلا يظم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة هل يتصور أن يكون بين اللفظتين تفاضل في الدلالة، حتى تكون هذه أدلّ على معناها الذي وضعت له من صاحبتها على ما هي موسومة به،حتى يقال إنّ (رجلاً) أدلّ على معناه من (فرس) على ما سمي به ؟ وحتى يتصور من الاسمين الموضوعين لشيء واحد أن يكون هذا أحسن نبأ عنه ، و أبين كشفاً عن صورته من الآخر؟ فكيف يكون (الليث) مثلاً أدلّ على (السبع) المعلوم من (الأسد).[2]

1 الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني، جعفر دك الباب، ط2، مطبعة الجليل دمشق،1980،ص 41.

2 المرجع نفسه، ص 41.

ويخلص إلى القول :" فقد اتضح اتضاحاً لا يدع للشك مجالاً أنّا لا لفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، و إن الألفاظ تثبت لها الفضيلة و خلافها، في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، و أما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ".[8]

ومما يشهد لذلك " أنك ترى الكلمة تروقك و تؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك و توحشك في موضع آخر .....".[9]

ويؤكد الجرجاني أنّ الفصاحة لا تكون في الكلمة في الكلمة المفردة بل تكون في ضم بعضها إلى بعض، و جعل بعضها بسبب من بعض،لا أن ينطق ببعضها في أثر بعض من غير أن يكون فيما بينها تعلق..... [10].

و في فصل آخر يقرر أنّ نظم الكلام يقتضي فيه أثر المعاني فليس المقصود بالنظم ضم الشيء كيفما اتفق، بل لابد فيه من تتبع آثار المعاني و اعتبار الأجزاء مع بعضها البعض، فلابد في النظم من أن تتلاقى معاني الكلمات على الوجه الذي يقتضيه العقل فليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، ويعمل على قوانينه و أصوله، أي أن تتوخى فيه معاني النحو،وهكذا يكشف الجرجاني دور اللغة في بلورة الفكر عن طريق نظم الكلم وفق قوانين النحو،فالمهم معرفة مدلول عبارات النحو لا العبارات نفسها ثم يعرض بلاغة اللفظة كالمجاز و الكناية و الاستعارة و التمثيل فهم من مقتضيات النظم "[11]وبلاغة النظم من تقديم و تأخير وفصل ووصل وتعريف و تنكير وغير ذلك.....

عبد القاهر الجرجاني شخصية فذّة من الشخصيات التي وقفت على أسرار البيان العربي ودقائقه، وسعة جوانبه، وبخاصة ما يتصل منها بالأدب و النقد و أسرار النّم ودقائق

8 الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني، جعفر دك الباب،ط2، دار ط، الجليل دمشق 1980ص42.

9 المرجع نفسه،ص 42.

10 المرجع نفسه،ص 42.

11 المرجع نفسه،ص 40.

المعاني، وقد تأثر في كتبه بآراء ومذاهب من سبقوه من رجال النّقد و البيان كالجاحظ و الجرجاني و العسكري .....الخ.

ويحكم عبد القاهر الجرجاني في الأسرار و الدلائل على الكثير من الأدباء والشعراء أحكاماً صادقة تدلّ على عدالة نقده، و يستدل بكثير من أشعار المحدثين ويعقد في الكثير بينها موازنات تدلّ على وقوفه على دقائق البيان.

ألف عبد القاهر الجرجاني كتابه " أسرار البلاغة أولاً، ثم ألف " دلائل الاعجاز ثانيا فهو يحمل دلائل الاعجاز على أسرار البلاغة في غير وضوح وجلاء، ويستدل بكلمة للآمدي في الأسرار،ثم بعد أن يمعن النظر يخطئه في الدّلائل الذي أثبت فيه أنّ المزيّة و الوصف الذي كان به الاعجاز هو الفصاحة و البلاغة و البيان، وأنّ هذه المزيّة و الفصاحة ليست من حسن الدّلالة وتمامها في صورة رائعة من النظم، أو هي أن يؤتى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأدية، ويختار له اللفظ الذي هو أخص به و أنّه لا مزيّة للعبارة على أخرى الاّ بقوة دلالتها على الغرض المقصود، وذلك راجع إلى النظم .

والإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الاعجاز "يبحث عن النظم وصلته الوثيقة بالمعنى،وأنه هو الذي وقع فيه المزية،وهو موضع الفصاحة ومكانها، وقد ربط النظم بمعاني النحو ووجوهه فأوجد الصلة بين النحو و البيان، وكان فيما كتب يترجم عن فلسفة النحو، ويثبت عبد القاهر الجرجاني أمورا على جانب كبير من الأهمية منها:

1. المزية و البلاغة التي كان بها الاعجاز في النّظم لا في اللفظ أو المعنى فالنظم هو الذي كان فيه المزية.

2. النّظم هو توخي معاني النحو و أحكامه، وهو متصل بالمعنى اتصالا وثيقاً، فليس الميزة فيه من حيث هو لفظ وحرف، ولكن من حيث هو نظم و تأليف وفي معناه من حيث إنّ هذا النظم إنما هو نظم تابع للمعاني، ولذلك فالسجع و الجناس لولا أنهما يتبعان المعنى لأم يكن

فيهما عناء و تقديم و تأخير و حذف وفصل و قصر ووجوه الخ و الحال و موقعها، إن كل هذا إنّما تتبع المعنى و تتغير إتباعا لتغيره.

وكلما زاد على جزء الجملة يتغير معنى الجملة به، وهذه الزيادة زيادة في المعنى و بالعودة لأقسام كتاب دلائل الاعجاز نجد أنه جاء على فصول كان أولها عبارة عن تقديم موجز قال في صدره:" هذا كلام وجيز يطّلع به الناظر على أصول النّحو وكل مابه يكون النظم دفعة".[12]

وتحدث فيه عن النّظم فعرفه بأنّه "تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض،"[13]وفي مقدمة الكتاب يذكر عبد القاهر الجرجاني فضل العلم عامة وفضل علم البيان خاصة،مع جهل الناس بحقائقه، ويبين أنه الأداة لمعرفة الاعجاز ولا يقصد من علم البيان معناه الاصطلاحي المعروف عند علماء البلاغة، و إنما يريد به المعرفة بأصول الأداء اللغوي البياني عند العرب وفي آخر التقديم يتحدث عن سر الإعجاز القرآني ....الخ ثم يتحدث في فصل آخر جديد عن خطأ من يزهد في الشّعر و يصرف عنه وينفر منه، كما يتحدث بعد ذلك عن خطأ من يزهد في النحو،وعن خطأ من يزهد في العلم بمعاني البيان و الفصاحة و البلاغة، إذ لابد لكل كلام يستحسنه الإنسان أن يكون له سبب معرف لاستحسانه إياه و جهة معلومة.

ويذكر بعد ذلك معنى البلاغة و الفصاحة و البيان، و يقرر أن فصاحة الكلمة المفردة لها أسباب معلومة، وفي فصل آخر يقرر أن نظم الكلام فيه آثار المعاني، وأن ليس الغرض بنّظم الكلم أن توالت ألفاظها في النّطق، بل تناسقت دلالاتها و تلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل.

ثم يعرض وجوها كثيرة من بلاغة اللفظة المفردة كالمجاز والكناية والاستعارة و التمثيل، كما يعرض لوجوه كثيرة أخرى لبلاغة النّظم من تقديم وتأخير وفصل ووصل وتعريف وتنكير

12 دلائل الاعجاز، ص 3.

13 دلائل الاعجاز، ص4.

واستفهام وقصر ويرى ذلك كما يعرّف المجاز العقلي و بلاغته، ويفيض عبد القاهر في شرح أسرار النّظم في الكتاب كله، حتى لا يكاد الكتاب موقوفا على شرح نظريته في النظم.

فقد سعى إلى إبراز نظرته إلى النّحو التي اختلفت كل الاختلاف عمن عاصرهم، فهو أصر على ضرورة تقديم المفهوم الصحيح لعلم النحو، لأنّه لم ينطلق من فراغ و إنّما استند إلى أصول و منابع كثيرة، فكان القرآن الكريم وكلام العرب منطلقا في بناء قواعده، وبناء على ذلك أسس نظرية متكاملة سماها نظرية النّظم والتي تقوم على ضرورة توخي معاني النّحو، وذلك عن طريق تتبع الفروق الدقيقة بين التراكيب، فالنحو عند عبد القاهر الجرجاني تعدى معيار الصواب و الخطأ إلى البحث عن المعنى، فالنّحو عنده قد امتزج بالّدرس البلاغي، وخاصة علم المعاني، فأصبح النّحو وعلم المعاني طريقين إلى تأسيس قواعده، ويظهر ذلك في أنّه لا يكتفي بذكر الجانب الشكلي و إنّما يسعى لبيان المعنى و إظهاره، ولذا كان في كتابه دلائل الاعجاز يوضح علاقة النّحو بالمعنى، ويظهر ذلك جلياً عند تناوله مختلف الظواهر النّحوية، فكان حديثه بدايةً عن التقديم و التأخي و الوصل و الفصل، والحذف، والتعريف و التنكير...وغير ذلك، ومن ثم كشف بلاغته هذه الظواهر فأبرز دلالاتها وشرحها معانيها المختلفة فاكتسبت تلك الظواهر النّحوية بفضل ما أقره من مفاهيم جديدة كبيرة و أسرارا جمة، و المتتبع لآرائه النحوية الكيفية التي تناول فيها تلك الآراء يجد أنّه قد اعتمد فيها على طريقة العالم المبصر المدرك للمعنى الحقيقي لعلم النّحو،لأنّه سعى إلى إخراج الدّلالات الكامنة وراء الظاهر، ومن ثم أثبت طائفة من الحقائق و القوانين الثابتة التي أصبحت دعائم حقيقية لعلم النّحو، و أليه يرجع الفضل في توضيح بيان المعنى الحقيقي للتراكيب النحوية، فهو استطاع أنّ يبرهن أنّ المعنى يتغير إذا تغير النّظم كما في مسائل التقديم و التأخير فتقد يم زيد ليس كتأخيره في قولنا: **زيدُ المنطلق**، فلكلّ منهما يحتمل معنّى، و تجدر بنا الإشارة إلى أنّ عبد القاهر قد وضّح العديد من المفاهيم التي تجاهلها جلّ العلماء و استحقروها، ففي كتابه دلائل الاعجاز يقف موقف المدافع عن النّحو، فقد

اصطبغت أرائه النحوية بصبغة بلاغية امتزج فيها الشّكل بالمعنى، لدرجة يصعب على القارئ مثلاً أنّ يصنّف هذا الكتاب، فأحيانا يراه كتابا في النحو، و أخرى كتاب في البلاغة، فكان النّحو عنده مؤسساً على التعليل و التبرير لكل حكم وقاعدة، فهو ألحّفي أكثر من موضع على ضرورة تجاوز الحكم إلى تعليله،و اللاّفت للنّظر أنّ القواعد النّحوية قد ا امتازت بطابع علميّ دقيق، مخالف لطابع الدّراسات اللغوية السابقة، فهو كان دائم البحث عن المزية و الفضل الذي من خلاله يمتاز نظم عن نظم، فلا يكتفي بذكر الشواهد أو النّص و إنّما يقوم بعملية التحليل لهذا النّص و يشرح تغيراته الممكنة،وهو بذلك يتدرج في تحليله، ويسعى دائما إلى التعليل، فنجده يأتي بالشاهد ثم يذكر المعاني التي يحتملها، ثم يرجح المعنى الأقوى، و يعلّل ذلك، ومن هنا التعليلات التي يقدّمها تتميز بالدّقة العلمية التي لا مجال لإنكارها، فهو يسعى جاهدا لتبرير أقواله بالحجة القاطعة تتماشى و طبيعة العقل البشري، وفي ذلك نجد أنّ أحد الباحثين يقول:" لقد كان الجرجاني صاحب قراءات متعدّدة للنّص عمد إلى فتح مغاليق النّصوص و بيان دلالاتها داعياً إلى إحالة الفكر و التأمل فيها، و الغموض إلى أعماق النّصوص و صولا إلى بيان أصله من زائفه و جيّده من رديئه"[14].

المتأمل في هذا القول يجد أنّ البحث عن دلالة النّص وما يحتويه من خفايا و أسرار الهدف الأساس الذي عزم عبد القاهر على تحقيقه، ولذا نجده لا يكتفي فقط بذكر الشّاهد وإنّما يعمد إلى تحليله و توضيحه واستخراج معانيه الممكنة، فكان غرضه إذن الوصول إلى أمر المعاني و تفصيل المجمل وتفسيره، فقد شكل التّعليل الصحيح و الدقيق منهجه في ضبط تلك الظواهر النّحوية المنتشرة في صفحات كتبه،ولا يكتفي بهذا و إنّما نجده في بعض المواضع يكثر من الشواهد وخاصة الشواهد الشعرية فيشرحها شرحا مبالغًا فيه وكأنّه يخاطب قوما لا يعرفون من أمور النحو شيئا، ولذا يصر في أكثر من موضع على ضرورة توخي معاني النّحو أثناء النّظم، و الجدير بذكر أنّ النصوص التي يدعم بها أقواله امتزج فيها

[14] تراث حاكم الزيادي، الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني،ط1، دار صادق،عمان، ص1432،79هـ . 2011م.

الشكل بالمعنى، فلا يكتفي فقط بالوصف لأنّ الوصف وحده يحجب هن الناظر الجهة التي نعرف منها المزية و إنّما يبحث عن الدلالات الكامنة وراء هذا الشكل فهو تجاوز الحكم إلى تعليله، وبالتالي حقق الجرجاني في دراساته للنّص تلاحقا بين النحو والبلاغة ومن هنا يكون قد أخرج النّحو من الدراسة الشكلية إلى دراسة المعاني و أسرارها، كما أنّه أعطى للسياق قيمة كبيرة باعتبار أنه منطلق أساس في كشف الدّلالات فالكلمة لا أهمية لها إلاّ داخل التركيب، وتكتسب قيمتها من خلال ما تحمله من معاني،ثم إنّنا نرى الذوق عند عبد القاهر الجرجاني قد شكل طريقا مهما في فهم النصوص، فكثيرا ما يذكره و يحدد أعميته بأنّه المفتاح الذي يعين المحلل على اكتشاف بلاغة هذا النّص، ولذا نجده في أكثر من موضع يكرر أنّ الذي لا يمتلك الذوق لن يتمكن من الوقوف على أسرار هذا النّظم، وفي ذلك يقول:" واعلم أنّه لا يصادف القول في هذا الباب حتى يكون من أعل الذوق و المعرفة"[15]وبهذا يكون عبد القاهر قد درس النّص من جوانبه المختلفة وأكّد في صفحات كتابه أنّ المعنى هو الذي يحكم على الصحة و الفساد، ففي معظم الأمثلة التي يوظفها يحاول تعليلها واستخراج معانيها و الوقوف على جمالياتها، ففي بعض الأحيان نجد الشاهد الواحد يكرَّر في أكثر من موضع و في كلّ مرة يوضحه ويبينه، لأنّه أدرك أنّ المقصد الحقيقي الذي يجب الالتزام به هو الوقوف على أسرار التراكيب واستخراج معانيها، ولذا يمكن القول بأنّ عبد القاهر الجرجاني استطاع بجدارة أن يُفسر التراكيب والأساليب اللغوية والنّظم في الكلام تفسيرا ردّه إلى المعاني الثانية أو الإضافية أو بعبارة أخرى المعاني الدّفينة و الكامنة وراء المعنى الظاهري،فهو يكتفي بالمعنى الأولي أو الظاهري المتداول بين النّاس و إنما يبحث عن المعنى الخفي، ولذا جاءت تحليلاته للشواهد سواء شواهد القرآن الكريم أم شواهد الشعرية تنبؤ بحس مرهف لأنّه سعى فيها إلى بيان دقة التعبير و جمال المعاني، وروعة الدلالات، فاكتسبت مسائل النّجو مع عبد القاهر البقاء و الخلود بفضل ما قدمه

[15] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، محمد رشيد رضا،دار الطبع، دار المعرفة، بيروت،1402هـ .1981م، ص255.

ووضّحه، جمع بين الشّكل والمعنى في قالب ينبئ بجودة السّبك و الدقة العلمية التي كانت سببا للنهوض بعلم النّحو واحيائه والعودة به إلى منابعه الأصلية، ومن هنا يكون قد أثبت قانونا لا يقبل النّقض وهو أنّ دقة النّظم و البراعة والبيان إنّما تكمن في توخي معاني النّحو.

الفصل الأول: الدلالة الماهية والنشأة.

- ✓ المبحث الأول: مفهوم الدلالة في اللغة والاصطلاح.
- ✓ المبحث الثاني: نشأة الدلالة.
- ✓ المبحث الثالث: جهود الدارسون العرب القدامى و المحدثون في علم الدلالة.

أ.تعريف الدلالة:

1/ الدلالة في اللغة:

لقد ورد في مادة (دل ل)تصريف واستعمالات متنوعة عند علماء اللغة العرب، ونجد منهم" **ابن منظور"(711هـ)"دلل"** ادل عليه، ودله على الشيء يدُلّه،دلاّ،ودَلالةً فَاندَلَّ"سدده إليه،ودللتله فلندَلَّ." [16]

وقال" **ابن منظور**" سمعت أعرابيا يقول لأخر :أما تندل عن الطريق ،يدله دلالة، ودلالة ودلولة، والفتح أعلى كما عرفها " **الزمخشري** "(538هـ)"دلل"، دله على الطريق، وهو الدليل المفازة وهم أدلائها واد للت الطريق اهتديت اليه، [17]وتطرق إليها أيضا "**بطرس البستاني** "فعرفها بقوله :"الدلالة مصدر والاسم هو الدال الجامع بين البائع والمشتري بكسر"[18].

تدل مادة (دلل) على إبانة الشيء بإمارة تتعلم" [19] ثم اشتقت من هذا الأصل كلمة(الدلالة)" فالدليل ما استدل به، وقد دلّه على الطريق يدله دلالة، والفتح اعلى"[20] فالدلالة بمعناها اللغوي تعني الإرشاد إلى الشيء والإبانة علية.من هذه التعريفات نستخلص بأنّ الدلالة في اللغة تحمل معنى واحدًا وهو إبانة الشيء وإيضاحه .

---

[16] ابن منظور:"لسان العرب"، دار صادر، بيروت ط1 –مادة (دلل)،ص 291.

[17] الزمخشري: "أساس البلاغة"، ط1 ، مكتبة لبنان ،بيروت، مادة (دلل)،ص231.

[18] بطرس البستاني:"محيط المحيط" مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح بيروت ، د–ط مادة(دلل) ،ص289 .

[19] الدكتور السيد العربي يوسف: كتاب الدلالة وعلم الدلالة المفهوم المجال والأنواع ، ص 2 .

[20] –لسان العرب جمال الدين ابو الفضل محمد ابن مكرم ابي القاسم بن منظور (ت811هـ)، ص291.

2/اصطلاحا:

تناول علماء اللغة العربية بلا استثناء مصطلح الدلالة الذي يعد المبحث الأساسي في الدرس اللغوي إذ نجد العالم اللغوي "الجاحظ" يساوي بين الدلالة و البيان ويجعلهما مترادفان، ويستدل على ذلك بقوله الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان.....البيان اسم جامع لكل شيء كشف للإقناع المعنى وهناك الحجاب دون ضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقة ويهجم على محصوله ماكان ذلك البيان ومن أي جنس كان الدليل... فذلك هو البيان في ذلك الموضع."[21]

أي أن المعنى عند "الجاحظ" هو البيان ومهمته الإيضاح عن مضمون الشيء أو الكشف عن جوهره الأصلي.

أي ماكان متوارى يصير جليا وظاهر للعيان، واقرب تعريف اصطلاحي للدلالة يشيرا ليه" **الراغب الأصفهاني** (ت502هـ) فيقول"الدلالة مايتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة والعقود في الحساب سواءا كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة أو لم يكن بقصد كمن يرى حركة إنسان فيعلم انه حي"[22].

فلابد للدلالة أن تقترن بحال ويتبعه مدلول، وهناك دلالات أخرى يعبر بها عن المعنى كا الإشارات والرموز والكتابة .

فقد عرض مجمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي "**التهاوني**" لمفهوم مصطلح الدلالة تعريفا مفصلا عند كل من اللغويين والبلاغين والأصولي فقال الدلالة بالفتح هي على ما اصطلح عليه أهل الميزان و الأصول و العربية و المناظرة،

---

[21] ا لجاحظ :البيان والتبيين ، ج1 ، عبد السلام هارون ، ط7 ، مكتبة الخانجي ،القاهرة ، ص75-76.

[22] الراغب الأصفهاني : المفردات في غريب القران ، تح محمد خليل عيتاني، ط3 ، دار المعرفة ، بيروت ،2001.مادة(دل)،ص117 .

أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء أخر...والشيء الأول يسمى دالا والشيء الثاني يسمى مدلولا، والمطلوب بالشيئين مايعم اللفظ وغيره"[23].

والملاحظ أن " **الجرجاني** "يوافق "**ألتهاوني**"في الرأي ويصرح بقوله: " أن الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ،والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول، ويمكن القول أن العلاقة بين الدال والمدلول هي تلك .

الدلالة التي تربط بين الدال والمدلول نقد استقرى في المفهوم اللغوي الحديث أن الدلالة "هي العلاقة بين الدال(اللفظ) و المدلول(المعنى) حيث ينظر إليها على اعتبار أنها "الحديث الذي يقترن فيه الدال بالمدلول ،فإذا جاز بشيء من التسامح أن نقول "إن الضرب اتصال الضارب بالمضروب، جاز قياسا على ذلك أن نقول "أن الدلالة هي احمال الدال بالمدلول أو العلاقة بينهما، ودلالة اللفظ على المعنى حصرها في أربعة مواضع وذلك

باصطلاح علماء الأصول وهي"عبارة النص–إشارة النص ودلالة النص اقتضاء النص"[24]

فنجد إذا هذا التعريف يشمل كل أنواع العلامات لغوية كانت أو غير لغوية فهو ادخل في علم السيمياء منه إلى علم اللسانيات .

وعرفها"**الزركشي**"هي: كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى من كان عالما بوضعه له"[25]

و قال **ابن النجار**: "كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيئا خر فالشيء الأول هو الدال والشيء الثاني هو المدلول.

كما وردت مشتقات من لفظ الدلالة في القران الكريم في سبعة مواضع خمسة منها مصحوبة بالقصد والإرادة وذلك كما في قوله تعالى:﴿إ ذ تمشِي أُخْتكَ فتَقُولُ هَلْ

---

[23] التهاوني: كشف اصطلاحات الفتوى والعلوم ،دت،طج1ص .

[24] الجرجاني : معجم التعريفات ، ت محمد صديق المنشاوي ،دار الفضيلة،القاهرة دط–ص 91 .

[25] علي ابن محمد بن علي الجرجاني : كتاب التعريفات ، تحقيق عبد النعم ألحفني ،دار الرشاد،القاهرة 1991م.139هـ.

أَدُلَّكُمْ عَلَى مَنْ يَكْفُلُهُ﴾. (طه40) وفي قوله: ﴿ فَقَالَتْ هلْ أَدلُّكُم عَلىَ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ ﴾ (القصص12) وفي قوله :﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلىَ رَجُلٍ يُنبِّئُكُمْ إذَا مَزّقْتُمْ كل ممُزَّقٍ ﴾. (سبأ 7) وفي قوله:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ على تِجارةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عذابٍ أَلِيْمٍ ﴾. (الصفات 10) وفي قوله تعالى:﴿ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلى شَجَرَةِ الخُلْدِ﴾.(طه 120) واثنان لا يلاحظ فيهما ذلك وذلك كما في الآية التي يذكرها الراغب: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ المَوْتُ مَا دَلهَّمْ على مَوْتِهِ إلَّا دَابَّةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ﴾.(سبأ14)

أما الآية الأخرى ففي قوله تعالى :﴿أَلَمْ تَرَ إلى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيْلاً ﴾.(الفرقان 45) والمعنى في المواضع السبعة كما **قال الراغب** :ما يتوصل به الشيء كلاما أو غير كلام ويمكن أن نقول في الأخير بان المعاني بابها واسع في حين نجد بان الألفاظ بابها ضيق وهذا ناتج عن التطور الدلالي للألفاظ .

أمّا مفهوم الدلالة في علم اللغة الحديث:وفي التفكير اللساني الغربي على وجه الخصوص ماجاء به اللغوي"**دي سوسير**"فيرى بان الدلالة هي عبارة عن علاقة تربط الدال بالمدلول، داخل العلامة اللسانية ومن خواصها أن تكون بين الدال والمدلول. باعتبار أن اللغة نظام من العلامات اللسانية حسب"**سوسير**"فإنها قائمة على ثنائيات أساسية ومتنوعة ومنها ثنائية هذه العلامة أن يتحقق فيها التبليغ والاتصال بين أفراد المجتمع"[26]. وكانت نظرة " **أولمان**" للمعنى على أنها علاقة متبادلة بين الدال و المدلول علاقة تمكن كل واحد منهما من استدعاء الأخر(وهي علاقة ذهنية تصورية)"[27] أي انه لا يمكن الفصل بين الدال و المدلول إطلاقا، والذي يصل بين هذه العلاقة هو حضور الصورة الذهنية.

[26] نور الهدى لوشن :علم الدلالة دراسة وتطبيق ،المكتب الجامعي الحديث ،الازاريطة ،الإسكندرية ،دط ص 27 .

[27] إبراهيم عبد الله ألغامدي :معالم الدلالة اللغوية في القرن الثالث الهجري غلى مستوى الكلمة المفردة : رسالة ما جيستير ،جامعة أم القرى ص17 .

ب.نشأة علم الدلالة:

من المعروف أن علم الدلالة علم حديث النشأة، ظهرت أولياته وبوادره في أواخر القرن التاسع عشر، وهذا لا يعني أن التفكير الإنساني في العصور القديمة في مجال اللغة يخلو تماما من دراسات تهتم بالمعنى، بل على العكس من ذلك فالاهتمام باللغة عموما والدلالة خصوصا بدأ منذ أن حصل للإنسان وعي لغوي، فموضوعات هذا العلم، واهتماماته قديم قدم البحوث البشرية في اللغة. وإن لم يسم بهذا الاسم . لأنّ" الطبيعة الحقيقية للغة يمكن فقط من خلال فهم المعنى"[28] وبقي الاهتمام بالدّلالة يزداد عبر مراحل التاريخ حيث وجه العلماء اهتمامهم إلى معاني الكلمات أكثر من اهتمامهم بوظائفها النحوية، لذا كان تصنيفهم لأقسام الكلام يعتمد .

أكثر على صفاتها الدلالية فعلموا على تحديد المعنى الذي يحمله اللفظ عندما يكون مفردا، وبيان مايؤول إليها لمعنى عندما يوضع في التركيب وما تتعرض له دلالة اللفظ في التحول من معنى إلى معنى، فقد كان لعلماء العرب القدامى إسهام فعال في تأسيس وعي دلالي هام ،يمكن رصده في نتاج الفلاسفة و اللغويين وعلماء الأصول والفقه و الأدباء فالبحوث الدّلالية العربية بدأت منذ القرن الثاني الهجري إلى سائر القرون التالية لها، وهذا التأريخ المبكر انّما يعني نضجا احرزته العربية واصّله الدارسون في جوانبها، فكل هذه الجهود اللغوية لأسلافنا الباحثين فتحت منافذ كبيرة للدرس اللغوي الحديث وأرست قواعد هامة في البحث اللساني بصفة عامة و البحث الدّلالي بصفة خاصة،استفاد منها العلماء المحدثون في ميدان علم اللّغة.

ومن المؤلّفين الأوروبيين القدامى يبرز العالم اللّغوي الألماني **رايسك (K.Reisig)** وذلك عندما اصدر كتابه (فقه اللغة اللاتينية) سنة (1839م) وتعرض فيه إلى دراسة القواعد العامة التي تفسر تطور المعنى، وكان هدف المؤلف الاهتمام بالتغير الدلالي للألفاظ ومحاولة تفسير هذا التغير، فكل هذا الإسهام اللغوي الذي اصطلح عليه اللغويون القدامى–

[28] أحمد مختار عمر: علم الدلالة،ط 2، عالم الكتب ، القاهرة .1988، ،ص5 .

ولا تحسبن أن المحدثين قد ابتكروا ما لم يكن أو بحثوا ما لم يسبق اليه، بل على العكس تماما – دفعت بالعالم الفرنسي **ميشال بريال(M. Bréal)**إلى وضع مصطلح **sema**وتعود جذ ور هذه الكلمة إلى اللغة اليونانية وهو مصطلح " علم الدلالة" سمانتيك (Sémantique)المكوّنة من حرفين أصليين S M قريبة الشبه من الجذر العربي المؤلف من الأصلين س م اللذين يرافقهما حرف لين، فهناك سمة "علامة"المشتقة من الأصل (و)سم"علم الشيء" اسم الذي يبدو انّه يعود إلى وسم ".[29]

يعود الفضل بإجماع اللغويين **لبريال** " في تخصيصه كتابا استقل بدراسة المعنى هو كتاب (محاولة في علم المعاني)بسط فيه القول عن ماهية علم الدلالة، وأبدع منهجا جديدا في دراسة المعنى"[30] فبعلمه هذا يعد بريال مؤسس علم الدلالة المتعارف عليه اليوم، فوضع بحثه هذا اللبنة الأولى لهذا العلم، وإن كان جهده التأسيسي محدودا نسبيا، فإن بريال هو السباق و الموجه إلى صرح هذا العلم، وخلص من بحثه إلى نتائج هامة و قواعد عامة في حدود الدلالة و تطورها ،فتمكن بذلك من تحديد موضوع هذا العلم ومنهجه وأهدافه .

أمّا منهج بريال فقد كان قائما على معاينة الدلالة انطلاقا من الكلمات دون ربط ذلك بالظواهر اللغوية الأخرى، فأثرت دراسته مشكلة المعنى وتغيره،وأوضح أن هذه الدراسة غير معنية بالدرجة الأولى بتغيرات المعنى من الناحية التاريخية، وعد بحثه آنذاك ثورة في دراسة

---

[29] سالم سليمان الخماش : المعجم وعلم الدلالة ، (للطلاب المنتظمين والمنتسبين)دط جدة ، 2007، ص8 .

[30] مهين حاجي زاده: " البحث الدلالي عند ابن جني " مجلة اللغة العربية وآدابها ،إيران :2010،ع 10،ص8.

. رغم أن مؤلف بريال هو الذي اكسب علم الدلالة مسماه ، إلا أن هناك من اللغويين المحدثين من ارجع الإرهاصات الأولية لهذا العلم إلى ماكس مولر (Max Muller) في كتابين له بعنوان (The science of language) وذلك في سنة(1862) والمؤلف الآخر بعنوان (The science of Thoughe) في سنة (1887م) كما ذهب إلى ذلك احمد عمر مختار في كتابه (علم الدلالة)، وفي هذا الصدد أيضا يقول الدكتور احمد نعيم الكراعين في كتابه علم الدلالة بين النظري والتطبيق " فكلمة دلالة (semantics)ظهرت لأول مرة في الإنجليزية في القرن السابع عشر في كتاب " جون سبينسر " ثم استعملها اللغوي الفرنسي ميشال بريال .

علم اللغة، وأول دراسة حديثة خاصة بتطور معاني الكلمات، وهذا يعني أن الدراسة الدلالية عنده كانت مقصورة في الواقع على الاشتقاق التاريخي- وقد كانت دراسة المعنى عنده منصبة على اللغات الهندو الأوروبية مثل اليونانية واللاتينية و السنسكريتية – فقد عالج بهذه الدراسة المعنى بشكل علمي ممنهج، فبذلك يعدّ بريال أول من رصد ظاهرة المعنى رصدا آنيا في فترة زمنية محددة ،ووجه الاهتمام إلى دراسة المعاني بذاتها ولذاتها في ايطار هذا الفهم الأولي للدلالة انطلقت البحوث تشق طريقها إلى استكناه مفهوم الدلالة و مصطلحها لدى المحدثين من علماء العرب والأوروبيين و ازدادت رغبة اللغويين إدراك الظروف الخارجية التي تعين على تغير المعنى .

انطلق العالم اللغوي بريال في تحديد موضوع علم الدّلالة و مصطلحه الحديث من تراكم معرفي سابق . غير أن جل هذه الدّراسات اقتصرت على الناحية التاريخية الاشتقاقية للألفاظ، أي بيان التغير و التطور الذي يصيب المعنى عبر العصور . وفرت مفاهيم مختلفة للمنظومة اللغوية في جميع جوانبها ،و تتابعت الدّراسات الدّلالية بعد ذلك، في هذا المجال في جميع المدارس اللسانية الحديثة فارتبطت بأسماء عدّة ابرزها:

- **المؤلفان الانجليزيان :أوغدن (C K– Ogden)و ريتشارد (Richards I A)**في كتابهما(**Meaning of Meaning**)**(معنى المعنى)** الذي صدر عام **(1923 م)** وقد جاء هذا الكتاب نتيجة التأثير الكبير الذي أحدثه **ميشال بيريال،** إذ كان بمثابة الموجه إلى قضية هامة تعنى بالمعنى هي" السيمانتيك " حيث عرض فيه مشكلة المعنى من جميع جوانبها المختلفة ،فبفضلهما تحول مسارا لدلالة و تطّور المعنى من الناحيتين الاجتماعية و النفسية .وتتلخص طبيعة الدلالة عندهما في " **الثالوث الدلالي**" **(The Semiotic Tringle)** وتقوم فكرة هذا المثلث على أساس أن الصيغة اللغوية أو (الكلمة) تثير في العقل صورة ذهنية تشير إلى ماهية خارجية "[31] وفق هذا المخطط :

[31] محمود فهمي حجازي : مدخل إلى علم اللغة ،دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ،دط القاهرة :د ت ،ص 1.

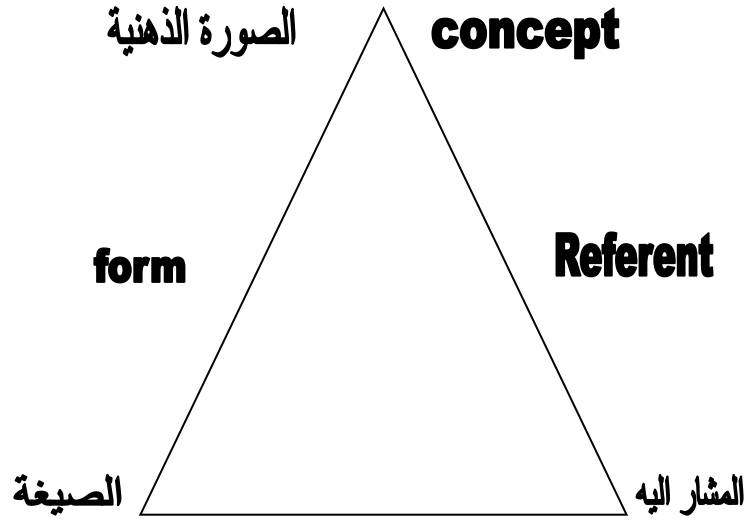

ومعنى هذا المثلث أنّ الصيغة اللغوية تربط دلالتها بالمشار إليه عن طريق عن طريق الصورة الذهنية علاقة مباشرة، لأنّ كلّما تغيرت الصورة الذهنية تغير اللفظ تبعا لها.

وفي مجال الدراسات اللغوية الحديثة يبرز اللغوي الأمريكي **بلومفيد**(Bloomfield) زعيم المدرسة السلوكية، و هو يعتبر اللغة "مظهرا سلوكيا قائما على التأثير و الاستجابة ومثل لها في هذا الخط:

استجابة ⟵ **مثير**

(Réponse) **(Stimulus)** [32]"

فالمعنى عند "**بلومفيد**" هو الموقف الذي ينطق فيه المتكلم ذاك الصوت و الاستجابة التي يثيرها هذا الصوت لدى السامع وفق هذه المعادلة :

موقف المتحدث ⟵ **الصوت** ⟵ **استجابة السامع**

من خلال هذه المعادلة نلاحظ أن بلومفيد عقد لصلة بين المتكلم و السامع، وهذه الصلة وثيقة جدا بين موقف المتكلم والاستجابة لدى السامع شرط " معرفة المقام الذي يقول فيه

[32] أحمد نعيم الكراعين :علم الدلالة بين النظر و التطبيق ، ط1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،.بيروت :1993 ،ص91.

المتكلم كلمة أو جملة والاستجابة من المستمع "[33] فالمعنى عنده ليس عنصرا لغويا بحتا ،وإنما هو مظهر سلوكي ألي بحت .

ثم جاء العالم اللغوي : **زليغ هاريس(Zellig Harris)**، وهو أحد تلاميذ بلومفيد حيث تبنى هذا الأخير معظم أفكاره، نذكر على سبيل المثال الفكرة القائلة أنّ التواصل اللغوي هو مسئلة تبادل الرسائل "ضمن الشفرة الثابتة" أي أن اللغة تفهم كونها نظاما محددا يشمل ثنائيات من الصيغ و المعاني"[34] فاللغة عند **هاريس** . من حيث الجوهر ." هي نظام ثابت " أي عبارة عن مجموعة من الوحدات اللغوية ذات معنى يمكن تحديدها بشكل نهائي"[35].

ومن ابرز اللغويين الغربيين أيضا نجد س. **أولمان(S. Ullman)** الذي ظهر في بداية الثلاثينات حيث أسهم هذا الأخير في إثراء المكتبة الدلالية بكتب قيمة منها : (أسس علم المعنى) و(علم المعنى) و(المعنى و الأسلوب) وكتابه (دور الكلمة في اللغة) الذي ترجمه الدكتور كمال بشير إلى العربية.

أما **بالمر(Palmer)** وهو من المبرزين في علم الدلالة، **وغريماس (Greimas) و جيرو(Guiraud)** وغيرهم ويجدر بنا ونحن نتحدث عن أعلام الفكر اللغوي الغربي أن نذكر اللغوي الشهير في مجال الدراسات اللغوية الحديثة، إلا وهو العالم الفذ تشو ميسكي من مواليد 1928م **(Chomsky)**بنظريته التحويلية **(النحو التوليدي التحويلي) (Transformation Générative Grammaire)** حيث قام هذا الأخير بثورة على الدراسات اللغوية التي تهتم بالشكل في دراستها للغة . تنتهج المنهج الوصفي فاللغة عنده ليست شكلا خارجيا فقط، بل تحمل مع شكلها الخارجي هذا إبداعا و خلقا داخليا تتميز به

---

[33] أحمد نعيم الكراعين،علم الدلالة بين النظر و التطبيق ،ط1.ص 91 .

[34] جون إي جوزيف نا يجل لاق ، تولبت جي تيلر ،أعلام الفكر اللغوي :التقليد الغربي في القرن العشرين ،تج : أحمد شاكر ألكلابي ،دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت :2006 ،ج 2 ص103 .

[35] مرجع سابق . ص 303 (بتصرف)

فنراه يعرف اللغة بأنّها " تجمع الصوت و المعنى بطريقة خاصة.وأن اي جملة في اللغة تقوم على بنيتين :

البنية السطحية(Surface Structure) وهي تمثل الصورة الصوتية، والبنية **العميقة(Deep Structure)** وتمثل الصورة الدلالية"[36] و الهدف الأساسي من هذه الصورة هو اكتشاف القواعد التي على أساسها تقوم اللغة ارتباطا لأصوات بالمعاني . وتسعى إلى الربط بين المستويات الثلاثة للغة، ألا وهي الصوت والمعنى و التركيب.

وما هذا إلا مجرد عرض قصير وموجز لأهم رواد علم اللغة الحديث –الغرب –و أرائهم باعتبارهم يمثلون المدارس الغربية المختلفة و المتنوعة، حيث تعتبر هذه الأخيرة الأساس الذي قامت عليه جل الدراسات الحديثة .

وبالرغم من أنّ اللبنات الأولى لمبحث علم الدلالة تعدّ من ابتكار أمم الشرق القديم، من ضمنها علماء العرب القدامى و بخاصة علماء الأصول دون سواهم من الأمم الأخرى و بعد قرون، قبل أن يعرفها الغربيون، بل أن الدراسات اللغوية لم تقم عندهم إلا بعد اتصالهم بهذه الأمم، وبالهنود خاصة– هم أسبق الأمم في دراسة النصوص، وقد ارتبطت عندهم بكتابهم المقدس " **الفيدا**"– و اطلاعهم على مجهودهم في البحث اللغوي، كما أشار إلى ذلك كل من"**بلومفيد و جسبرسن"(Jesp – Erson)** "[37] فقد كان الاهتمام بالمعنى ومسائله مبثوثا في شتى ميادين المعرفة التي خلفوها، إلا أنا الباحثين في هذا المجال أغفلوا جهود الدلالين العرب، القدامى، مع ذلك فإنّ الدراسات اللغوية الحديثة سعت إلى إبراز جهود اللغويين و الأصوليين في مجال الدلالة، بل بينوا أيضا آفاق الاستفادة من علم الدلالة في سياقه الغربي، وأبرزت التكامل الذي يضيفه إلى الدراسات العربية .

---

[36] / أحمد نعيم الكراعين : علم الدلالة بين النظر و التطبيق ، ط1،ص94

[37]/ المرجع نفسه، ص 89(بتصرف) .

–ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى التميز بسيط بين مصطلحي " المعنى و الدلالة "إما الدلالة هي محصّل مجموع المعاني اللغوية التي يتضمنها اللفظ ،وتعد وسيلة الوصول إلى المعنى ،وتكتسب بذلك الوالد و الحركة في محور المعاني و أما "المعنى" فهو واحد من المفاهيم الدلالية التي يشير إليها اللفظ ،لذا تعد "الدّلالة "أوسع وأشمل من "المعنى "

وقد وقع اختلاف بين علماء اللغة المحدثين في تعيين المصطلح العربي الذي يقابل مصطلح " **السيمانتيك** "بعضهم يقابله " علم المعنى "والبعض الأخر يقابله ب" **علم الدلالة**" و المقابل الأكثر شيوعا الآن هو مصطلح "**علم الدلالة**" ولكل منهم حجته على ذلك، فالذين اهتدوا إلى مصطلح " المعنى" سببه ورودا هذا اللفظ في متون الكتب القديمة لعلماء أشاروا إلى الدراسة اللغوية التي تهتم بالمعنى.

ج. جهود العلماء العرب القدامى و المحدثين في الدلالة:

1/ إسهام علماء العربية قديما في الدراسات الدلالية:

اجتهد النحاة واللغويون في دراسة اللغة العربية، و تحديد معالمها، من جميع نواحيها: الصوتية و الصرفية، و الدلالية المعجمية، و قد برز العرب بشكل خاص في دراسة المعاجم و تصنيفها فظهرت الإرهاصات الأولى لعلم الدلالة في مرحلة نشأته الأولى عند العرب و المسلمين في شكل حقول مختلفة، هناك مظاهر للتناول الدلالي في كتب اللغة العربية و كذلك في مصنفات فقهية عولجت فيها مشكلة المعنى، كما نجد أيضا رصيدا وافرا كبيرا من المعاجم تتبعت الكلمات جمعا و ترتيبا و تصنيفا.

و قد برع كثير من علماء العربية في هذا الميدان مثل : الجاحظ (ت 255 هـ) و أبي منصور الثعالبي (ت 429 هـ) و ابن سيده الأندلسي (ت 458 هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) و ابن جني (ت 492 هـ) و السكاكي (555هـ/626هـ) و غيرهم، و ذلك بتركيزهم على دراسة معنى الكلمة (الدال و المدلول) في معظم مؤلفاتهم.

2-1-الجاحظ (150هـ / 255هـ) :

و على رأس هؤلاء اللغويين يقف الجاحظ علما شامخا بنظراته الواسعة المقترنة بثنائية (اللفظ و المعنى)، فكانت هذه الثنائية (اللفظ و المعنى) بلا شك الذي لا ينفك يراوده و عليه أقام جل نتاجه العلمي المعرفي، إذ يسر للمهتمين بالبحث اللغوي الدلالي السبل الموصلة إلى مستجدات الحركة العلمية الحديثة.

سعى **الجاحظ** من خلال مؤلفه "**البيان و التبيين**" إلى تبيين أهمية المعاني في البيان، و دورها في بناء التصور، فعقد أبوابا خاصة لبيان طبيعة المعاني و علاقتها بالألفاظ، و من جملة ما أورده مفهومه للدلالة، فالدلالة عنده هي أنواع متباينة تختلف في طريقة إيصالها المعنى و التعبير عنه، وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ و غير لفظ خمسة

أشياء، أولها اللفظ و أخرها الحال"[38] و بناء عليه فإن مختلف أنواع الدلالات – أطلق عليها الجاحظ تسمية علم البيان– لا يتم تحصيلها إلا من خلال خمسة أشياء و هي: (اللفظ و الإشارة و العقد و الخط و الحال).

1–**اللفظ** : يعد اللفظ من أهم الوسائل البيان عند الجاحظ، و قوامه الأساسي هو الصوت، و في هذا الصدد يقول "والصوت هو آلة اللفظ و الجوهر الذي يقوم به التقطيع و به يوجد التأليف"[39] فبمنظور الجاحظ يعتبر الصوت ركيزة أساسية لكل لفظ، فهما وجها عملة واحدة، فبالصوت يكون اللفظ و باللفظ يكون الصوت.

2– الإشارة: و تكون إما باليد أو الرأس أو بالعين أو بالحاجب أو بالثوب أو بالسيف و هلم جرا.

3–العقد: و يقصد به الحساب و به تعرف منازل القمر، الشمس، عدد السنين، ... و هلم جرا و كل هذه الآيات دليل قاطع على عظم قدره [قال تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ ۝١ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝٢ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝٣ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۝٤ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ ۝٧ **الرحمان: 1–7]**.

4–الخطّ: و يقصد به القلم، و هو وسيلة تبيين في الكتب [قال تعالى:﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤﴾ **العلق: 3–4]** و في قوله تعالى﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝١﴾.(القلم١)

5– الحال: التي تسمى النصبة فهي الحال الدالة بغير اللفظ أو بغير إشارة، و ذلك ظاهر في مخلوقاته و مما ذكر الله عزوجل في كتابه العزيز [قال تعالى: وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ **(الروم 21)**.و قوله أيضا [قال تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ﴾ **[الروم 22]** و يقول كذلك قال تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ

---

[38] أبو عثمان بن عمرو بن بحر الجاحظ، البيان و التبيين، بيروت : 2002 ، دار و مكتب الهلال،ج1،ص82(بتصرف).

[39] المصدر نفسه،ج1،ص84.

الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الروم 24]، فهذه الآيات تدل على قدرة الله عزوجل: و هي برهان على عظمته و قدرته فعظمة هذه المخلوقات دلالة واضحة على عظمته.

فبهذه المقاصد الخمسة نتمكن من الكشف عن سعة الدلالة التي تؤدي بدورها إلى المعنى، بل أنه يساوي بين الحي و الجماد في الدلالة على المعنى " و متى دل الشيء على معنى فقد أخبر عنه و إن كان صامتا و أشار إليه و إن كان ساكنا"[40] و ذلك ظاهر في مخلوقات الله تعالى، في كل صامت و ناطق، و جامد وحي.

أما الظاهرة التي تفرد بها ، فهي ظاهرة التقابل– سواء أكان الأمر من جهة التنظير أم من جهة التطبيق – التي تعد ظاهرة تضاف إلى فكر أبي عثمان الجاحظ، و هذه الأوجه الدلالية القليلة من آرائه المتنوعة و المتعددة فيما يخص بالدلالة، و ما يجدر ذكره عنده، هو إسهامه الجبار في إرساء قواعد نظرية النظم، و ذلك من خلال تعريفه لأدوات البيان، فالبيان مؤسس على معايير خمسة، كما سبق ذكرها و مصطلحات النظم، و بهذا يمهد الجاحظ لنظرية النظم التي تأسست و اكتملت فيما بعد على يد القاهر الجرجاني من خلال مؤلفه << دلائل الإعجاز>>. كفى بالجاحظ ما قدمه من جهود، أنه أثار قضية البحث في << المعني>>.

[40] الجاحظ ، البيان و التبيين ، ج1 ، ص 86.

2-2- ابن جني (322هـ / ت 492 هـ):

بزغ ابن جني في القرن الرابع الهجري، بزغ ابن جني عالما لغويا سائر الذكر ذائع الصيت أضاء التراث اللغوي العربي، بنظرياته في النحو، والصرف، والعروض وعلم الأصوات، وعلم الاشتقاق والأدب، وعلم القراءات وسائر علوم اللسان، ولا زالت خصائصها حيى تتدفق حيوية ونشاطا في مجال البحوث اللسانية في العصر الحديث. خلف ابن جني آثارا جليلة أثرت المكتبة العربية وكانت منهلا لكل من جاء بعده ومن أهر آثاره، " الخصائص" و" سر صناعة الإعراب" و" المنصف في شرح تصريف أبي عثمان المازني، (ت 249 هـ) و" شرح الإيضاح" " المبهجة في اشتقاق شعراء الحماسة" و " المفسر في شرح ديوان المتنبي" وقد شرحه شرحين : الشرح الكبير والشرح، والشرح الصغير هو المتوفر الآن في المكتبات وهلم جرا.

ومن أشهر مؤلفاته كتابة "**الخصائص**" حيث كان هذا المؤلف موضع اهتمام الدارسين، كيف لا وهو الذي جلي في أسرار العربية وخصائصها، واهتدى فيه إلى أهم مبحث نال به ابن جني حق الأسبقية، ووضع به أصولا في الاشتقاق بأنواعه، ألا وهو الاشتقاق الأكبر، وإن كان قد استمد فكرته من شيخه أبي علي الفارسي، وهذا ما أكده أبا جني نفسه بقوله:" هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا؛ غير أن أبا علي – رحمه الله- كان يستعين به، ويخلد إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التقليب لنا نحن" [41] وأنه أول هؤلاء في الاستعمال كما يبدو من هذا الكلام.

– وهو ان تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه، وعلى تقالبيه الستة معنى واحدا ؛تجتمع التراكيب الستة وما ينصرف منها عليه، نذكر على سبيل المثال لا الحصر فعل " كلم" المتكون من ثلاثة أصوات: (ل-م-ك) (ك-ل-م) (ك- م – ل) م – ل – ك) (م – ك – ل) (ل – ك – م).

(ك- ل –م)=كلم والكلم للجرح، وذلك للشدة التي فيها، وقالوا في وقله تعالى: [وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ] النمل -82- قولين أحدهما من الكلام،والآخر من الكِلام ، أي ترجهم وتأكلهم، وقالوا الكُلام: ما غلظ من الأرض، وذلك لشدته وقوته.

(ك- م – ل) = كمل الشيء فهو كامل، لأنه إذا كمل كان أقوى وأشد.

(ل- ك- م) = اللكم وهو أشد من الصفع واللطم، ولا شك في ذلك شدة.

برزت في هذا المؤلف "الخصائص" قدرة ابن جني على رصد الظواهر اللغوية وتحليلها بمنطق علمي صارم – فقد كان يحب الغوص في التفاصيل، ويتعمق في التحليل، ويعتمد على الجزئيات في استنباط المبادئ والأصول – ما يتجلى بوضوح في التفريغ الدلالي للفعل الذي قام به، ومناقشته للثنائية(اللفظ والمعنى)- تقابلها ثنائية (الدال والمدلول) – التي تعد من أهم محاور علم الدلالة الحديث.

بلور ابن جني مفهوم الصلة بين اللفظ و المعنى، و وضحه في أربعة أبواب من كتابه << الخصائص –2–>>وهي:<< تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني >> و<< باب الاشتقاق الأكبر >>و باب <<تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني >> وباب << أمساس الألفاظ أشباه المعاني>>[42].

فخاض ابن جني كغيره من القدماء في قضية الأسبقية الوجودية للإشارة و الحركة على الصوت اللغوي، و ذلك لظنه أن اللفظ عبارة عن امتداد طبيعي للمعنى، إذ لم تكن الأصوات غلا لتعبر عن الأغراض و المعاني المختلفة لقوم ما – حسب تعريفة للغة– وساد الاعتقاد أيضا أن الحركات الإعرابية الصيغ الصرفية تحكمها دلالات ثنائية، و في هذا الصدد يقول: " فإن العرب – فيما أخذناه عنها و عرفناه من تصرف مذاهبها– عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها. أولا تعلم أن سبب إصلاحها ألفاظها و طردها إياها على المثل

(م– ك – ل) = منه بئر مكول، إذا قل ماؤه، جف جانبها، وتلك شدة ظاهرة.

(م– ل – ك) = منه ملكت العجين، إذا أنعمت عجنه فاشتد وقوي.

ونلاحظ أن هذه التراكيب كلها تدل على معنى واحد – ربط مجموع الصيغ دلاليا بصيغة الأم (كلم) وجد صيغ مهملة لا واقع لغوي لها – وهو القوة والشدة، والمستعمل منها خمسة،إلا (ل – م – ك) فهمي مهملة، لم تأتي في ثبت. وهذا أصعب مضرب كما يتعرف بذلك ابن جني، كما ذكر أمثلة كثيرة في الاشتقاق الأكبر في باب " الاشتقاق الأكبر" ج2، مثل (ق و ل) (ق و س) (س م ل)... وهلم جرا. وتعد محاولة ابن جني هذه في ربط تقلبات المادة الممكنة بمعنى واحد من مباحث علم الدلالة – بهذا يربط بين الألفاظ وما يصاغ منها، ويبين معانيها– وذلك عندما تقلبت فمعناها، الدلالة على القوة والشدة.

[41] ابن جني، الخصائص، ج1، ص26.

والأحذية التي قننتها لها و قصرتها عليها، إنما هو الفرق بين الفاعل والمفعول و هذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له و قيد مفاده لأوفق من أجله."[43] وما يلاحظ أن ابن جني يعطي الأفضلية للمعنى على حساب اللفظ ن كغيره من القدماء، الذين جنحوا إلى تفضيل المعنى وعده الأساس في العلاقات الدلالية، كما يعطي تعليلا على ميزة المعاني على الألفاظ فيقول: " فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ و حليتها لم يقد بها غلا تحصين المعاني و حياطتها. فالمعنى إذا هو المكرم المخدوم و اللفظ المبتذل الخادم."[44] وبذلك يكون ابن جني قد أعطى للمعنى قيمة في اللغة، و ما اللفظ عنده لا يراه إلا تابعا مبتذلا ذليلا و أهميته تكمن فقط في خدمة المعنى و توضيحه ليس إلا.

2-2-1- أنواع العلاقات المتصلة بين كل من اللفظ و المعنى و الحرف عند ابن جني :

قد تعرض ابن جني في كتابه " الخصائص" لثلاثة أنواع من العلاقات المتصلة و هذا المخطط البياني يوضح ذلك:

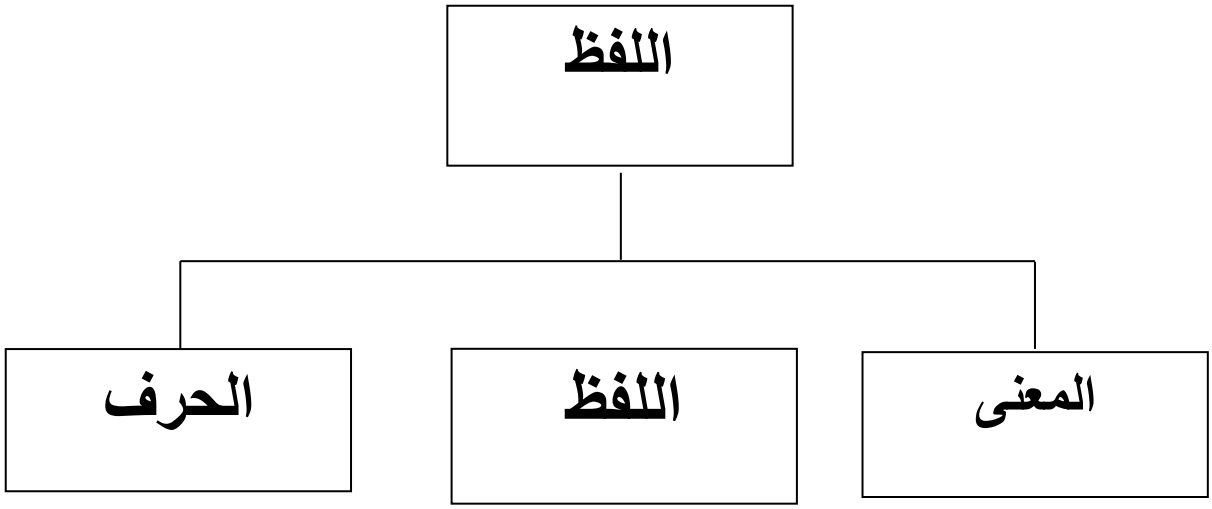

أ-علاقة اللفظ بالمعنى: تناول ابن جني هذه العلاقة في باب << في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول و المباني >> حيث استهله بقوله: " هذا فصل من العربية حسن كثير

[43] ابن جني، الخصائص ، ج2. ص 151.

[44] المصدر نفسه ن ص 152.

المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة. و ذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه."[45] و في ذلك إشارة إلى وجود الترادف في اللغة، على الرغم من أن شيخه – أبا علي الفارسي– ينكر الترادف في اللغة كغيره من اللغويين في عصره.

ب– علاقة اللفظ باللفظ: و تكمن هذه العلاقة في خاصية من خصائص اللغة العربية، إلا وهي خاصية تقارب الحروف لتقارب المعاني، أي تقارب دلالات الألفاظ لتقارب حروفها، و أطلق عليها ابن جني تسمية " تصاقب الألفاظ لتصاقب الدلالات " أي كلما كانت مخارج حروف اللفظ تقرب من مخارج حروف اللفظ أخرى، نتج عنه حتما التقارب في دلالة لفظين، من ذلك قوله تعالى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم :﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾.[مريم :83] أي :تزعجهم و تقلقهم فهذا في معنى تهزهم هزا و الهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين" [46] فكل من الكلمتين (أز و هز) تتقاربان في المعنى و هو معنى << الإزعاج و القلق >> و قد تقاربتا أيضا في أصواتهما، و" الهاء " تقارب " الهمزة " لأنهما حلقيان، و ضرب في هذا الباب أمثلة عديدة توضح هذه الخاصية اللغوية، نذكر منها قوله :اقتراب الأصلين الثلاثيين : كضياط و ضيطار، و لوقة و ألوقة، و رخو و رخود، و ينجوج و ألنجوج.

و منها أيضا اقتراب الأصلين ثلاثيا أحدهما و رباعيا صاحبه، أو رباعيا أحدهما وخماسيا صاحبه، كدمث و دمثر، و سبط وسبطر، و ذكر أيضا (العسف و الأسف) فالعين أخت الهمزة، كما أن الأسف يعسف النفس و ينال منها و الهمزة أقوى من العين، كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف لذا تصاقب اللفظين جاء لتصاقب المعنيين، و منها أيضا التقديم و الأخير نحو ما تعرضنا له سابقا في تعريف الاشتياق الأكبر، فكل هذه الأمثلة تؤكد على تقارب دلالات لتقارب حروف اللفظ .

---

[45]– ابن جني ، الخصائص ، ج2 . ص 152.

[46]– المصدر نفسه ، ص 147.

ج-علاقة الحروف ببعضها ببعض: و هذه العلاقة تتمثل في العلاقة الطبيعية بين الصوت اللغوي و معناه، و كانت هذه المسألة محل اتفاق بين علماء عصره، فقد ذكرها كل من الخليل بني أحمد الفرهيدي و تلميذه سيبويه و غيرهم، و مم أدرجه ابن جنين في الباب << أمساس الألفاظ أشباه المعاني >> يقول الخليل : " كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة و مدا فقالوا :صر، و توهموا في صوت الباري تقطيعا فقالوا : صرصر . " و يقول **سيبويه** : " في المصادر التي جاءت على الفعلان : إنها تأتي للاضطراب و الحركة نحو : النقزان، و الغليان، والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال."[47]

وإن كان ما قالوه – حول العلاقة الطبيعية" [48] بين اللفظ و معناه – صعب التطبيق على كل عناصر النظام اللغوي، غير أن ذلك يبقي ابتكارا من قبل ابن جني يستحق مزيدا من البحث و التنقيب.

و خص ابن جني بالفعل– حيث أطلق عليه تسمية اللفظ – التفريغ الدلالي –تفريغات ثلاثة– للمكانة التي يحتلها في العملية البلاغية، ف " الفعل يقدم لنا سمات الفاعل و مكوناته الأساسية، و يحمل دلالة بنيته المورفولوجية إضافة إلى الدلالة الزمانية التي تعين على تحديد القيمة الدلالية العامة للصيغة المعجمية "[49] يفرغ ابن جني الدلالة إلى ثلاثة فروع : الدلالة المعنوية، و الدلالة اللفظية، و الدلالة الصناعية في باب << الدلالة اللفظية

---

[47] ابن جني ، الخصائص ، ج2 . ص 154.

[48] ان علاقة الرمز اللغوي بدلالاته– حسب الدرس اللساني الحديث – لا يمكن أن تكون علاقة قسرية ، و لا يمكن ابدا أن تكون طبيعية ، لأن ذلك سيبقى النظام اللغوي في حالة جمود و سكون ، و لكن القول بالاعتباطية أو الكيفية (arbitraire)بين اللفظ ودلالته –والدليل على اعتباطية ما أورده الدكتور فايز الداية في كتابه (علم الدلالة العربي) حين حاور فكرة عباد الصيمري ، أننا لا نفهم الألفاظ الأجنبية العديدة للأمم ، رغم أنها تدل على أشياء نعرفها ، وضرب على ذلك أمثلة : فمن لا يعرف اللغات : الفرنسية ، الإيطالية ، الإنجليزية ، و يسمع Lenfant و Boy و Bambino و يكون أمامه أطفال أو هو إن لم يرهم مباشرة يعرفهم ، و لا يستطيع الربط بين هذه الأصوات (الكلمات) و مدلولها (الطفل) اذ لا علاقة طبيعية بين الصوت في الكلمة و ما يدل عليها – يعطي للغة المرونة اللازمة خلال التغيير الذي يطرأ على البنية اللغوية من جراء الأحداث الناجمة عم الاستعمال اللغوي، و عن تطور بعض المدلولات و ما كان التغير ليحصل لو لم تكون الإشارة بالحقيقة " كيفية " أي اعتباطية . كما ذهب إلى ذلك الباحث مهين حاجي زاده في مقاله " البحث الدلالي عند ابن جني " مجلة اللغة العربية و آدابها ، إيران : 2010 ص 17.

[49] مهين حاجي زاده، البحث الدلالي عند ابن جني " إيران: 2010، ص 18.

و الصناعية و المعنوية >> و يفاضل بينها، و ينزل كل واحدة منها منزلة خاصة بها فيقول:" اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعي مؤثرا إلا إنها في القوة و الضعف على ثلاث مراتب:

2-2-2- أنواع الدلالة عند ابن جني :

فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية، من ذلك ما يصح به الغرض"[50]. من خلاله قوله هذا، جعل الدلالة اللفظية على رأس الدلالات الأخرى، و هذا ما يؤكده في موضع أخر، فيقول : " فمنه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة. ألا ترى إلى قام و " دلالة لفظه على مصدره " و دلالة بناءه على زمانه و دلالة معناه على فاعله، ثلاث دلائل من لفظه و صيغته و معناه."[51]و يمكن توضيح ذلك بهذا المخطط:

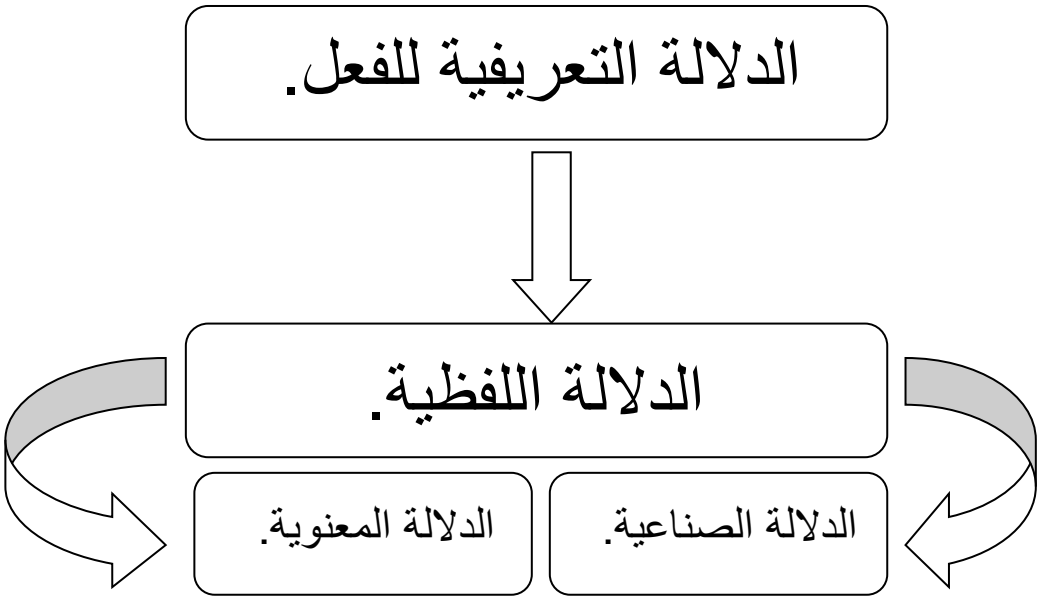

أ – **الدلالة اللفظية:** و تستمد هذه الدلالة من اللفظ – أصوات الكلمة –مثلا : دلالة الأصوات (ك س ر) و دلالة الأصوات (ض ر ب) على " الضرب " و عدها ابن جني على رأس الدلالات الثلاث، و يطلق عليها الدكتور فايز الداية مفهوم أخر و هو مفهوم

[50] ابن جني، الخصائص، ج3، ص 100 (بتصرف).

[51] المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

<< الدلالة الأساسية >>لأنها " تعد جوهر المادة اللغوية المشتركة في كل ما يستعمل من اشتقاقاتها و أبنيتها الصرفية"[52] و يعلل على تصوره هذا بهذه بالأمثلة :

ففعل " طحن " يدل بصيغته المعجمية على حدث خاص – دلالة الحدث– ذي دلالة معينة و هو المصدر << الطحن >> و هذا الفعل متعلق بالفاعل تعلقا معنويا، و منه اشتقت صيغ أخرى لها ارتباط بالدلالة الأساسية للفعل وفق هذا المخطط:

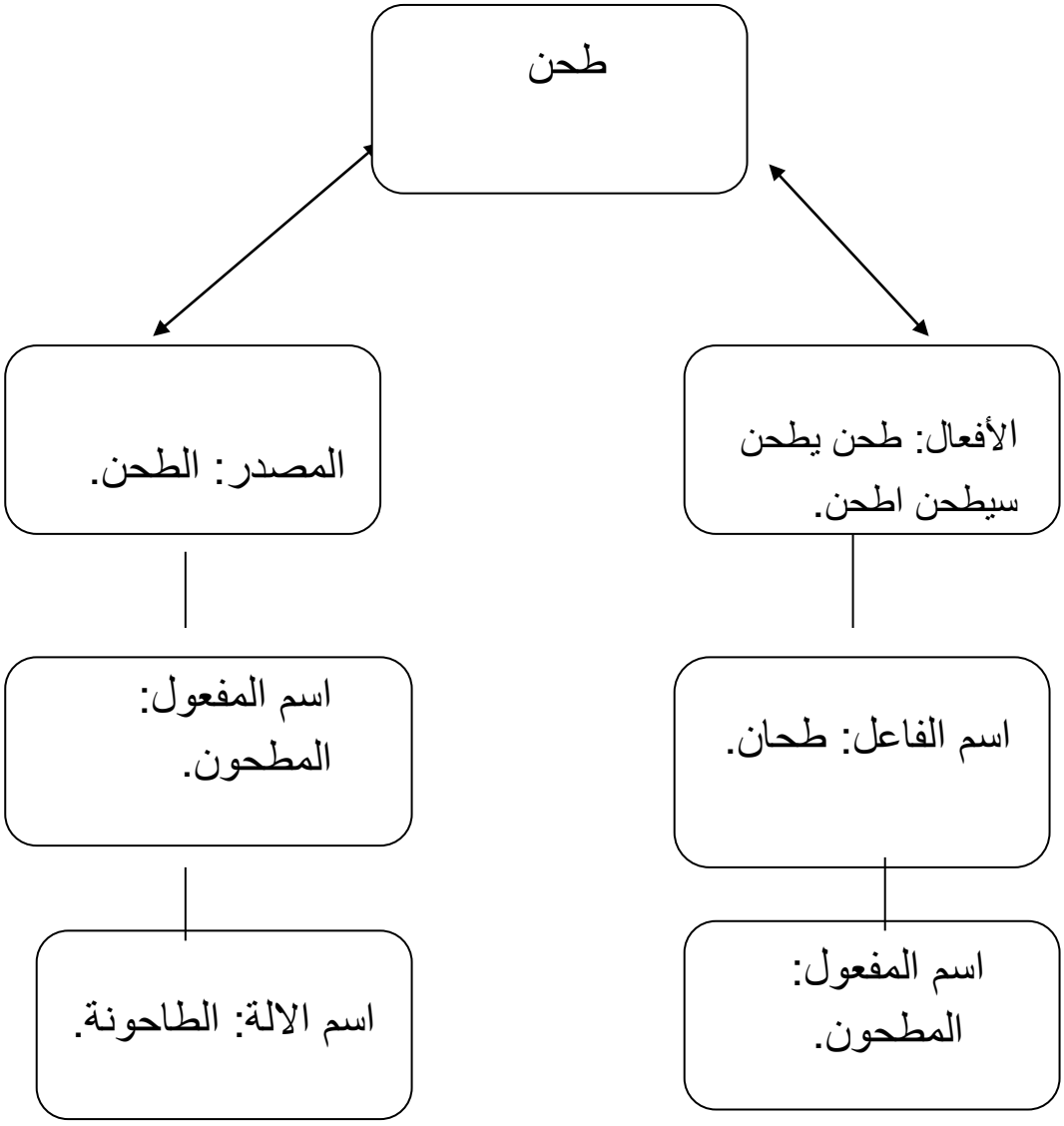

[52] فايز الداية، علم الدلالة العربي ، ص 20.

نلاحظ من خلال المخطط الذي أوردناه، أن قيمة الدلالة الأساسية للصيغة الصرفية تعد المركز الأساس الذي يستقطب كل الدلالات المتفرعة عنه، و هذا أمر يمكن أن نتقصاه في المصنفات الصرفية و كتب اللغة و فيما تورده المعجمات في طياتها، أثناء عرضها لفروع كل أصل من الأصول، من هنا نستنتج أن الدلالة اللفظية هي الدلالة المعجمية.

ب- الدلالة الصناعية (الصرفية) : هي الدلالة التي تلي الدلالة اللفظية مباشرة،لأن كل اللفظ يحمل صورة الحدث الدلالي، هي دلالة مستمدة من صيغة الكلمة، فمثلا : دلالة صيغة (فعل) على الفعل و زمنه، و يقول ابن جني في << باب الدلالة اللفظية الصناعية المعنوية >>: " و انما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها و إن لم تكن لفظا فإنها صورة يحملها اللفظ، و يخرج عليها و يستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت ك>لك لحقت بحكمه و جرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة."[53] فالدلالة الصناعية هي صورة تلازم الفعل، " فأين كان هو مشاهدا معلوما كان الزمن المقترن به معلوما بالمشاهدة أيضا، من مسموع اللفظ "[54] مع أنها دلالة غير لفظية و لكن يستلزمها اللفظ في حكم الدلالة اللفظية.

ج- الدلالة المعنوية:فهي دلالة لاحقة بعلوم الاستدلال كما يقول ابن ني- و ليست في حيز الضروريات- فالفعل يحدد سمات فاعله من دلالته " ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه و زمانه ثم تنظر فيما بعد فتقول : هذا فعل، و لا بد له فاعل، فليت شعري من هو؟ فتبحث حينئذ الى أن تعلم الفاعل من هو و ما حاله، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل م>كر يصح منه الفعل مجملا غير مفصل."[55] ففعل " صرب" يدل على حادث مقترن بزمن ألماض، و أما دلالته على (فاعله) فهي دلالة الزام، فالدلالة المعنوية هي مكونات الفاعل الجوهرية و العرضية.

---

[53] ابن جني، الخصائص، ج3، ص98.

[54] مهين حاجي زادة، " البحث الدلالي عند ابن جني"، ص 19.

[55] ابن جني، الخصائص، ج3، ص98.

و يورد ابن جني في مضرب آخر تفريعا دلاليا لأفعال مختلفة ، مثل : " ض ر ب" و "ك س ر" استخلص على ضوئها سمات معنوية عامة و هي على هـ<ا النحو : كل " الفعل" يستلزم" فاعل ويحمل مكونات تميزية جوهرية، وسمات عرضية تحدده : (حالة جنسية، عدده ...و هلم جرا.)فكل (فعل) يستدعي بالضرورة (فاعلا معينا) و (مفعولا به معينا) إن كان متعديا...إلى غير ذلك .

أثبت ابن حني في كتابه" الخصائص"أن علم الدلالة علم قديم، تناوله اللغويون العرب القدماء، وأن كثيرا من معطياته توصلوا إليها من خلال دراستهم اللغة ،قبل الغربيين بقرون عديدة.

وكلّ ما ذكرناه من مباحث الدلالة عند علماء اللغة القدامى لم يهملوا الدلالة، بل كانوا سباقين إلى مفاهيمها، وإن لم يكن بمستوى الاصطلاحات الحديثة تبعا للحتمية و النسبية الزمنية في طبيعة الأشياء، فقد جاءت معالجتهم الدّلالية من منطلق طبيعتهم اللغوية–مع العلم أن لكل لغة خصائص تتميز بها – ورغم أن الدلالة لم تكن في يوم من الأيام بوصفها علما من العلوم الإنسانية ،مستقلة عن بقية العلوم الأخرى ،بل كان لها بشكل دائم صلتها القوية مع علم اللغة، وعلم النفس، و الفلسفة ....وما إلى ذلك، ولا ينقص هذا من قيمة اللغة العربية، بل يمنحها تمايزا تفردت به عن غيرها من اللغات الطبيعية.

ومهما يكن من الأمر، فإن العرب القدامى في مجال علم الدلالة، تبيّن أنهم أرادو أن يضعوا للبشرية عملا في هذا الحقل، كي ييسروا لهم الطريق، و هذه الروح الأصلية في عملهم هي السرّ وراء خلود تراثهم وبقائه حيّا إلى يومنا هذا، تستفيد منه الأجيال المتعاقبة و الأمم المختلفة.

2/جهود الدارسين العرب المحدثين في علم الدلالة:

نقف في هذا الجانب على نخبة من الدارسين المحدثين المبرزين في علم الدلالة وجهودهم المبذولة فيه، وعلى طائفة مختارة من مؤلفاتهم في علم الدّلالة، مع مراعاة المسار الزمني لإصدارها ،في لمحات خاطفة لجهودهم في علم الدلالة حسب المراحل الزمنية ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر ،مرورا بالقرن العشرين، و انتهاءً بعصرنا الحالي وفق هذا المخطط.

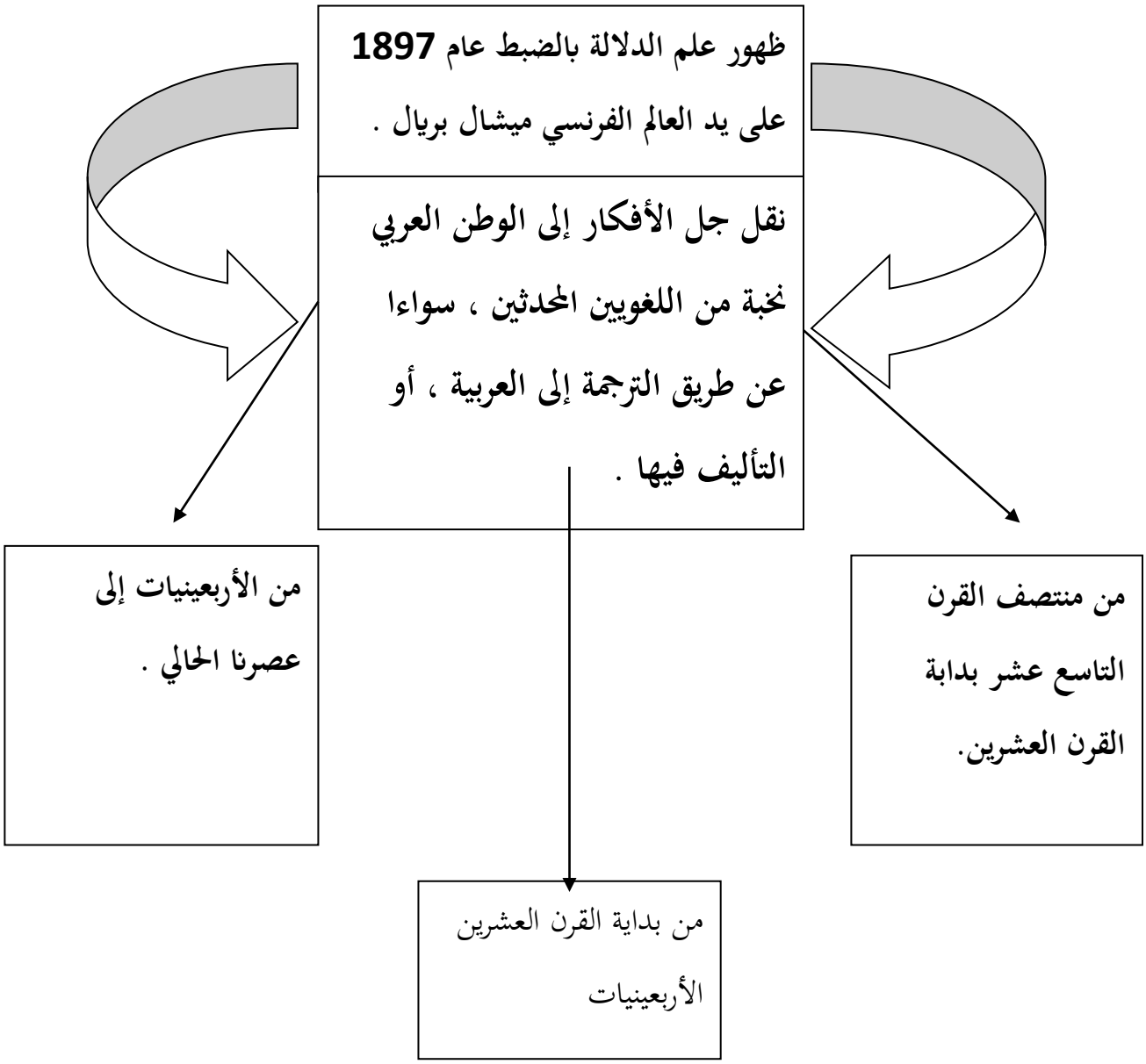

هذا المخطط يبين الحركة اللغوية في مجال الدراسات الدلالية حسب المراحل الزمنية:

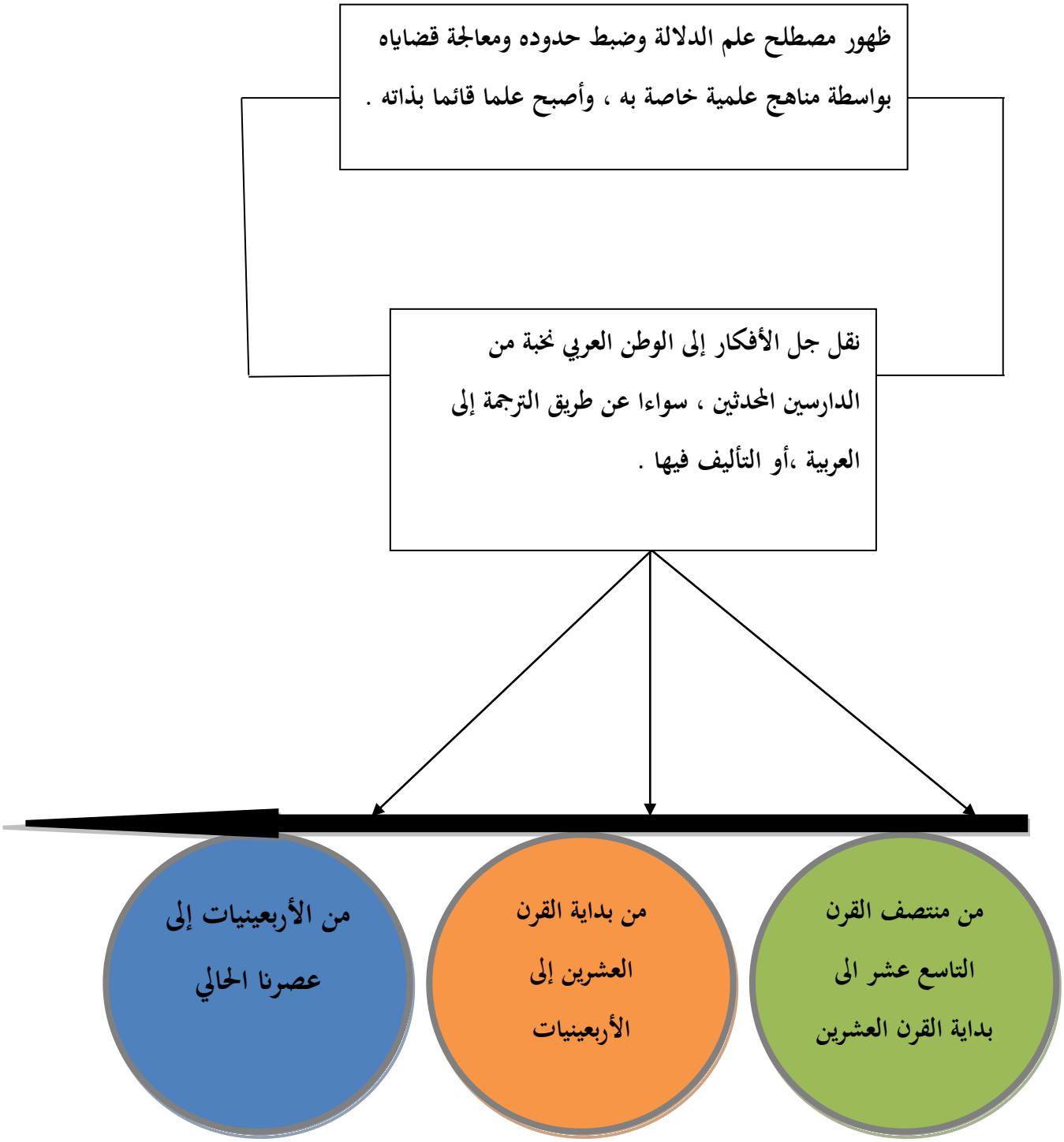

1. من مطلع منتصف القرن التاسع عشر إلى بداية القرن العشرين: كان ذلك مع النهضة الفكرية العربية في المشرق العربي مع علي محمد علي عندما استولى هذا الأخيرة على عرش مصر سنة 1805م إلى غاية وفاته 1849م وعمل في هذه المدة على إنشاء المدارس و المعاهد و المطابع ،وتشجيع المترجمين في جميع المجالات بما فيها ألأدب مما أدى إلى انتشار الكتب المترجمة فنشأ مع هذه الحركة الفكرية حركة لغوية تمثلت عموما في النقل عن الغرب وترجمة كتبهم .

ومن أهم المشكلات التي ظهرت في هذه المرحلة إعادة إحياء التراث اللغوي العربي وتجديده و إنماءه مما أدى إلى إنشاء أول مجمع لغوي عربي بدمشق عام (1919م)وأول أعماله إنشاء أول شعبة للترجمة و التأليف، كما اهتموا بالألفاظ و إحيائها واهتمامهم بالتأليف المعجمي مثل:معجم"محيط المحيط"لبطرس البستاني(1819م/1883م)معجم" المنجد" لويس معلوف (1908م)وغيرها من المعاجم .

كما قدم الدارسون في هذه المرحلة دراسات لغوية أخرى تناولت موضوعات مختلفة كدراسة ألألفاظ و تغيراتها مثل مانجده عند "جورجي زيدان "في كتابه " تاريخ اللغة العربية "وكان موضوعه البحث في التغيرات التي طرأت على اللغة العربية في ألفاظها و تراكيبها، حيث يقول: " وسنقتصر في هذا البحث على تاريخ اللغة العربية...وهو تاريخ ألفاظها و تراكيبها بعد تكونها"[56] وهذه القضايا تعد من صميم المباحث الدلالية المعاصرة.

كما نجد "**دار مستتر**" في كتاب " **حياة الكلمات**" الذي ألف عام **(1887م)**تطرق فيه إلى مسائل دلالية ويعد هذا المؤلف من الكتب الأولى التي تناولت موضوع الدلالة الحديث نجد هذا ألأخير يتحدث عن ما أسماه بالتحول في اللغة (Transformisme dans le langage) "[57]،وكذلك نجد الحديث عن مثل هذه القضايا – لمسألة النمو و الارتقاء ....و غيرها – عند " جورجي زيدان"في مقدمة كتابه " اللغة العربية كائن حي .

---

[56] 1 جرجي زيدان : اللغة العربية كائن حي ،ط2،ص11(بتصرف)

[57] 3 Arséne Darmesteter , La vie des mots, Editions Champ Libre, Paris, p

ومن أمثلة التشابه بين اللغويين ما أورده "دار مستتر" في مؤلفه هذا حول تأثير النصرانية على اللغتين الفرنسية اللاتينية و، حيث أعتبر منهم، ونعتقد من الأحداث التاريخية التي أدت إلى تغير معالم اللغتين"[58] كذلك الفكرة نفسها أوردها جورجي زيدان في قوله :"ولا مشاحة في أن الإسلام، أثر في اللغة تأثيرا كبيرا كان تابعا لتأثيره في العادات و الآداب والاعتقادات .." [59] كذلك ذكر زيدان لمسألة الألفاظ المهملة حين قال:" أحدث الإسلام ألفاظا

جديدة للتعبير عن معان جديدة، اقتضاها الشرع الجديد و العلم الجديد ..فقد محا من اللغة ألفاظا قديمة، ذهبت بذهاب بعض اعتقادات الجاهلية و عاداتهم .. منها قولهم : (المرباع) وهو ربع الغنيمة الذي كان يأخذه الرئيس في الجاهلية" [60]وغيرها من الألفاظ التي أصبحت مهملة –لا تستعمل بعد مجيء الإسلام، و نفس الفكرة تعرض لها دار مستتر حين ذكر الكيفية التي تقود إلى موت الألفاظ" [61] فبناءً على ماتقدم يمكننا القول مؤكدين أن زيدان يعد ذا فكر دلالي، و ما جاء به من أفكار تعدّ كذلك من صميم المباحث الدلالية المعاصرة وإن لم يعبر عنها بمستوى الاصطلاح الحديث الذي ظهر على يد اللغوي الفرنسي " **ميشال بريال**"(1832م/ 1915م)لأول مرة علم الدلالة" [62](Sémantique).

ولعل محاولته خلال هذه المرحلة من تاريخ البحث اللغوي العربي الحديث تُعد من أنجح المحاولات الدلالية في دراسة تطور دلالة الألفاظ،وما طرأ عليها من تبدل في معانيها في ضوء مستجدات عصره و متغيرات الحياة، و أن هذه المحاولة تمدنا بفكرة مفادها أن زيدان كان من السباقين العرب إلى مفاهيم علم الدّلالة وإن لم يسمها بهذا المصطلح ويجعل لنا التشابه الموجود بين أراء الكاتبين في المؤلفين " حياة الألفاظ لدار مستتر و اللغة العربية

---

[58] Ibid. P 31

59 جرجي زيدان ، اللغة العربية كائن حي ،ط2 ،ص 35.

[60] المرجع نفسه ، ص 37

[61] Arséne Darmesteter ; La vie des mots , p 181

[62] Michel Bréal, Essai de sémantique(Science des Sinifications) Paris,1897

لزيدان "نقول مؤكدين أن "**جرجي زيدان** "كان من المطلعين على مؤلفات غربية، مؤلفات كل من دار مستتر و بريال و غيرهم من علماء الدّلالة خاصة .

وبذلك يكون زيدان قد حظي بالسبق التاريخي في تناوله لمباحث علم الدلالة الحديث في كتابيه" الفلسفة اللغوية و اللغة العربية كائن حي" وفتح بذلك أبواب البحث أمام الباحثين من بعده ومهد لهم الطريق .

ولا نبالغ إذا قلنا بأنّ هذا السبق مكنّه من احتلال مكانة متميزة في مسار الحركة اللغوية العربية الحديثة،رغم الأحكام الظالمة و النقود التي تعرض لها – كتميز أعماله بالسطحية العلمية وبحثه في قضايا لاجدوى منها كمسألة نشأة اللغة وغيره من المسائل – وذلك بمعالجته لقضايا اللغة العربية في ايطار أحدث المناهج اللغوية المتداولة خلال هذه الفترة الزمنية، ولا يمكن إدراك هذه المكانة إلا إذا نظرنا إلى وضعية البحث اللغوي العربي خلال هذه الحقبة من تاريخ الثقافة اللغوية العربية .

2. **أمّا المرحلة الثانية من القرن العشرين إلى الاربعنيات** ومن خلال هذه الحقبة الزمنية واصل الدارسون بحوثهم في القضايا اللغوية الحديثة نفسها التي تناولها الفكر اللغوي ألأوروبي في " الفلسفة اللغوية وتاريخ اللغات ومبادئ المنهج اللغوي المقارن في اللغة العامة و اللغات السامية الخاصة والنحو المقارن وغيرها من المباحث اللغوية .

حيث حاول لغويو هذه الفترة أن يعرضوا ماكان متداولا بين علماء الغرب عن طبيعة اللغة ووظيفتها، وأن يستفيدوا بذلك كله في دراسة اللغة العربية، كما نجدهم استعانوا بما كتبه المستشرقون في اللغة العربية .

ومن ابرز أعلام اللغة في هذه المرحلة نجد الكاتب" **ألخوري مارون الغصن**" **(1880م/1940م)** بمؤلفه " حياة الألفاظ وموتها "الصادر سنة **(1926م)**، وجبر ضومط **(1859م/1930م)** بمؤلفه"**فلسفة اللغة العربية وتطورها**"**(1929م**)والأب أنستا س ماري الكر ملي (1866م/1947م) بمؤلفه " نشوء العربية ونموها و اكتمالها "(1938م) وغيرهم من الدارسين .

أمّا ألخوري مارون الغصن (1880م/1940م) تحدث في كتابه " **حياة الألفاظ وموتها** "عن حياة اللغة وموتها

وأشتهر من بين باحثي هذه الفترة الباحث اللغوي الكبير العراقي "الأب أنستا س ماري الكر ملي "سنة **(1866م/ 1947م)** بمؤلفه " نشوء العربية ونموها واكتمالها".

. انطلق الكر ملي في بحثه الأول – وهو بحث مقارن– من رفضه لفكر أحد اللغويين الفرنسيين أميل بوازاق **(Emile Boisacq)** التي أوردها في معجمه "معجم أصول اللغة اليونانية "أن هناك مئات من الألفاظ لايعرف لها أصل أو مقابلا في لسان من الألسنة المعروفة" [63] أما الكر ملي فيرى عكس مايراه بوازاق حيث قال : "أمّا أنا فقد أصبتها في هذه اللغة، التي أسميتها أشرف اللغات و أنبلها "و أرجع الكر ملي إخفاق هذا المؤلف في

1 أنستاس ماري الكر ملي " البحث الأول في تناظر العربية و اليونانية" مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج1، المطبعة الأميرية، ص 269.

رأيه إلى قصر نظره في لغتنا الشريفة، أي اللغة العربية، فأستشهد على رأيه هذا بمجموعة أقوال الأئمة ألراسخي القدم في اللغة منهم: الراغب الأصفهاني وكتابه " المفردات في غريب القرآن " و ابن منظور **(ت 711هـ)**ومعجمه "لسان العرب" "ومحمد مرتضى الحسيني الزّبيدي " وقاموسه " تاج العروس من جواهر القاموس" و جلال الدين السيوطي و مصنفه " المزهر في علوم اللغة" وغيرهم من العلماء الأجلاء .

ومن بين ألألفاظ "[64] التي أرجع الكر ملي أصلها إلى اللغة العربية و أطلق عليها اسم " المعارضات " نذكر منها:

64 أنستاس ماري الكر ملي : البحث الأول في تناظر العربية، ص 170- 177.

ألفا ظ بوازاق	مقابلها العربي عند الكر ملي
(Baculun) (lm – bacillus)	معناها العصا . التي تعني الضعيف، و أصلها العصا أو متكأ له، ومنه العي الباقل، و المثل العربي يقول " أعيا من باقل ".
(Abros)	معناها الرخو، و اللطيف، و الناعم، و الغض و المخنث
(Aggelos) وتلفظ (angelos)	ومعناها في لغة عدنان العَجل ،قال في اللسان: رجلٌ وعجِلٌ وعجلانُ وعجلٌ وعجيلٌ والعَجْل والعَجلَة وهي السرعة خلاف البطئ فهذا هو أصل الكلمة عندنا .
(Agostos) معناها الراحة في كلام هوميروس.	و الأصل عربي محض من عجس، قال اللغويون: عجس على الشيء قبض عليه، أو شدّ القبض عليه

وقد تعجب الكر ملي من اللغويين الغربيين كل العجب لكونهم لم ينتبهوا إلى هذه ألألفاظ اليونانية، ولم يناظروها في العربية، لأنهم لو فعلوا ذلك لوجدوا مفاتيحها فيها لأن هذه الألفاظ من " نجار عربي صريح النسب" [65] إذن اللغة العربية وحدها كفيلة بحل دقائقها و تطلعنا على سر وجودها في تلك الألسنة البشرية .

وعليه، فإنّ إخفاق هؤلاء الجمهور من علماء الغرب الذين ألفوا كتبا عديدة و مختلفة في مقابلة اللغة اليونانية بما يجانسها في سائر الألسن البشرية ، و أ قرو ا في بحوثهم أنّ هناك عدداً من الألفاظ لا يوجد لها مقابل في لسان من الألسن البشرية المعروفة – يرجع إلى

[65] أنستاس الكر ملي : البحث الأول في تناظر العربية و اليونانية ، ص 277.

جهلهم بالعربية ، و لو كان هؤلاء اللغويون الفقهاء عرفوا العربية لا استغنوا عن تلك الآراء الفارغة ، و المذاهب التي لاتسمن ولا تغني من جوع"[66] لهذا السبب ألف الكر ملي هذا البحث ليرد على هؤلاء الغربيين ، وعلى "بوازاق " خاصة متبعا دليلا تاريخيا مفاده أنّ تلك الألفاظ لها أصل و أصلها يعود إلى اللغة العربية السامية .

ولم يقتصر اهتمام الكر ملي على مقاربة اللغة العربية باليونانية فقط ، بل قارنها أيضاً باللاتينية في بحث معنون ب: " البحث الثاني في تناظر العربية و اللاتينية " وقد حاول في هذا البحث أن يجد لبعض مفردات اللغة اللاتينية التي لم يعثر اللغويون الغربيون على أصلها في لغات العالم بما يظنه الكر ملي أصلا لها في اللغة العربية ، ولكن هذه المرة لم يتعامل مع معجم " أ صول اللغة اليونانية " بوازاق ، بل مع مؤلف آخر ألا و هو معجم "**والْدي**"(**Alois walde**) أحسن ديوان لا تيني تحليلي صنّف في اللاتينية و ألفاظها و مقابلتها بألفاظ سائر الأمم من الغربيين وغيرهم " [67] حسب مايراه الكر ملي .

و الملاحظة التي تأخذ على "والْدى" أنّ آراءه كانت كسائر أراء علماء الغرب الذين يجهلون الكلم العربية التي تجانس الكلم الهندية الأوروبية ، إماّ لجهلهم للغتنا ، أو لفت عنايتهم بها ، أو لصعوبة وجود تأليف تفيدهم الفائدة التي ينشدونها ، و إما تعصبا للغاتهم و أبعادا للتحقيق ما في لساننا من البدائع و الروائع . وهذه الخلة الأخيرة ينقادوا لها شعو بيو اللغات ، لا علماءها الحقيقيون "[68] وكان هدف الكر ملي من نسيج هذه المقالة هو

إظهار مدى مجانسة ألفاظ اللغة العربية لألفاظ اللغة اللاتينية في كثير من ألأوضاع ، لا سيما كثرة الألفاظ ذات أحادية الهجاء ، أو ذات هجاءين .

ومن الألفاظ اللاتينية المبدوءة بحرف–V– ويعتبر هذا الحرف حرفاً معتلاً لا صحيحاً، و يشبه الحرف U الايطالي ، اللهم إلا أن يجيء بعده حرف معتل آخر ، فحينئذ يلفظ

---

[66] المرجع نفسه ، ص 272.

[67] المرجع نفسه ، ص 280.

[68] المرجع نفسه / الصفحة نفسها (بتصرف)..

كالصحيح أي مثل V الفرنسي – وهي ألفاظ التي ذكرها الكر ملي في هذا البحث ، و يظنّ أنّ لها علاقة باللفظ العربي كما في هذه الألفاظ :

المفردة اللاتينية	نظيرتها بالعربية
Vafrum Vabrum ومعنى الكلمة عندهم هو متغير الأشكال ومختلفها؛ أي الذي يتموج ألوانا مختلفة؛ ومنه الشخص المحتال المتلون في آراءه ؛ أي في كل لون يكون .	ألعفري : الخبيث، المنكر الداهي، الشرير المتشيطن قال ابن منظور في مادة (ع ف ر) و رجل عِفر و عفرية و نفريه، وعفارية وعفريت، بين العفارة : خبيث منكر داه و العفارية مثل العفريت....و كذلك رجل عفِّرين و عفرين وهو واحد .
Vacca	ومعناها البقرة، و أصلها العربي حسب الكر ملي هو الحقْة ومعناها الناقة الهرم .
Vadun و معناها المخاضة ومنقطع النهر.	و (Um) في كلمتنا العربية " واد" وهو منفرج بين جبال أو تلال أو آكام يكون منفذا للسيل.
Va gina وهو غمد السيف أو جفنه ، وهو وعاء يحفظ فيه السيف.	ومعناها في العربية بالقلب : إما فجن أو جفن و إما أن يكون من حجن و معناها أقام ، لأن السيف يقيم فيه . و يقال حجن بالدار حجن : أقام فيها .
Vacerra: معناها الوتد و العماد	وهي قريبة المعنى في العربية من (عصا) وأقرب منها اللفظة العامية (عصاة) وقد ذكرها اللغويون بقولهم : قال الفراء : أول لحن سمع بالعراق : هذه عصاتي .

ومن الملاحظ أن الكر ملي حاول أن يثبت العلاقة بين فصيلة اللغات السامية و الفصائل الأخرى ولا سيما الهندو–الأوروبية ، و لتبرير ما افترضه ذهب الكر ملي إلى القول بالأصل

المشترك للغة الإنسان الأول " لان الأمّم كلها ، ساميها وحاميها و يا فثها " كانت يوماً من

الأيام مجتمعة في صعيد واحد مختلط أفرادها بعضهم ببعض ، وتتكلم و تتفاهم بما يكون لغة واحدة شاملة للجميع ، و قد بقيت أثارها في الألفاظ البسيطة التراكيب الأولية البنية "[69]هذا كله يرجع إلى أنّ اللغة عبارة عن نظام اجتماعي معين تتكلمه جماعة معينة ، ينتقل من جيل إلى جيل، يتطور على مرّ الأزمان ، حتى وصل إلينا في صوره المختلفة الراهنة .

ونخلص بعد هذا أنّ كل ما تفرد به الكر ملي من مؤلفات لغوية – لأن الكتاب مر آ ة الأمة الذي يعكس تجربتها في الحياة– تبرز ما توصل إليه التفكير اللغوي العربي في عصره ، و خلاصة الإبداع اللغوي في جميع العصور ، و كلّ مؤلف من هذه المؤلفات يمثل مرجعا لغوياً – وثيقة لغوية – أساسية للتفكير اللغوي و مدّونة كبيرة للبحث في قضايا تطور اللغة و حيويتها .

[69] أنستاس الكر ملي : البحث الثاني في تناثر العربية باللاتينية ، ص 280 (بتصرف)

3. المرحلة الثالثة و الأخيرة من الاربعينيا ت إلى عصرنا الحالي : شهدت الدراسات اللغوية تطورا كبيراً في هذه الحقبة خاصة، فمنذ بداية الاربعنيات من القرن الماضي شهد البحث اللغوي العربي بشكل عام، و البحث الدلالي بشكل خاص تطوراً وتجديدا لم يسبق له مثيل عند ثلة من الباحثين العرب المحدثين الذين اطلعوا على مناهج الغرب في معالجتهم الدلالية و تصنيفهم في علم الدلالة نذكر منهم : الدكتور عبد الواحد وافي إبراهيم أنيس، و الدكتور محمد مبارك، و الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر و الدكتور **فايز الداية**، و الدكتور مجيد عبد الحليم الماشطة، و الدكتور عبد الكريم مجاهد ، و الدكتور عادل فخوري، و الدكتور منقور عبد الجليل وغيرهم من الدارسين العرب المبرزين، فلهؤلاء الفضل الكبير في تقريب المفاهيم ومناهجها الدراسية و تبسيطها من الباحث العربي المتطلع، و كان ذلك عن طريق الترجمة إلى العربية أو بالتأليف فيها .

وقد كانت الدراسات اللغوية في الدول الغربية قد عرفت طريق الازدهار و الرقي منذ أن توصل "**فرديناند دي سوسير** "**(1857م/ 1913م)** إلى دراسة اللغة دراسة علمية – وصفية– لذاتها ومن أجل ذاتها فجعل اللغة محل دراسة علمية بعدما كانت تدرس لغيرها ،معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي – في دراساته اللغوية – الذي أصبح فيما بعد العمود الفقري للبحوث اللغوية، حيث شمل هذا الأخير جميع المستويات اللّغوية على حد سواء، من صوتية، و صرفيّة، و نحوية، و معجميّة، و دلاليّة، نتج عنه ظهور العديد من المؤلّفات التي اشتملت على عدد من النظريات الحديثة .

ومن مطلع القرن العشرين و شيوع المنهج الوصفي الذي أعطى تطورا و انتعاشاً للدراسات اللغوية و توسعت مجالاته إلى أن عرف ظهور دراسات جديدة – التي كانت في بداية الأمر فروعا لعلم اللغة العام– حاولت أن تكوّن لنفسها كيانا خاصا بها مثل علم الأصوات، وعلم الدلالة، وغيرها من فروع علم اللغة .

فأدى تطور البحث اللغوي في الدول الغربية إلى استقلالية فروعه بعدما كانت تدرس ضمنه فأصبح علم الدلالة بدوره كذلك علما متفردا متخصصا بوسائل، مستقلا بذاته، على يد

اللغوي الفرنسي "**ميشال بريال** "حين نشر كتابه في عام **(1897م)** الذي أسّس به لعلم الدلالة بعنوان **(Essai de sémantique Science des significations)** **(مقالات في علم الدلالة)** ولم يكن استيعاب أساسيات هذا العلم في الثقافة اللغوية العربية الحديثة فوريا، بل كان في حدود الاربعنيات من القرن الماضي . و الذي نريد أن نشير اليه هنا إلى أنّ الدراسات الدلالية العربية بدأت، أول ما بدأت على شكل إشارات هامشية في كتب اللغة بصفة عامة، مثلما كان في مؤلف " علي عبد الواحد وافي " " علم اللغة " حيث تناول هذا الأخير كثيرا من المباحث الدلالية في ثنايا هذا المؤلّف ، ثم ظهرت فيما بعد مؤلّفات مستقلّة بهذا الحقل من الدراسات اللغوية – علم الدلالة – ومن أبرز هذه المؤلفات " علم الدلالة" للدكتور أحمد مختار عمر الذي يعتبر الأشهر و الجامع المانع في مادته وراءاه في هذا الحقل من الدراسات اللغوية الحديثة.

اشتغل عدد كبير من الباحثين اللغويين العرب المحدثين بالدّرس الدلالي الذين اطلعوا على المناهج الغربية في هذا المجال ، فكانت مؤلفاتهم صدى لقراءات أجنبية لم تأتي بجديد، حيث التزم هؤلاء بما جاء عند الغرب، فمنهم من عني بنشر مبادئ علم الدلالة و يلتمس لها تطبيقات من اللغة العربية محاولا تأكيد مرونة لغتنا و طواعيتها و قدرتها على التحدي و المجابهة، و تقبلها لكل جديد مبتكر يقول الدكتور" مجيد الماشطة " في مقدمة ترجمته لكتاب بالم **(Palmer)** " علم الدلالة " وكان علم الدلالة الحديث أحد ميادين التي قبلت فيها العربية التحدي و أثبتت منذ ظهوره بصيغته الجديدة ... قدرتها الخلاقة و ثقتها العالية بنفسها "[70] ومنهم من التزم بطروحات الفكر الدّلالي الغربي في تطبيق نظرياته على اللغة العربية .

طبعا من الصعب تناول ذلك الكّم من المؤلفات الدلالية الصادر ة خلال هذه الحقبة لذالك اقتصرت الدراسات على المؤلفات التي كانت فاعلة في هذا الجانب محاولةً من خلالها إبراز إسهام الدارسين العرب المحدثين في إرساء أسس علم الدلالة العربي، وذلك بالوقوف

[70] ف، بالمر : علم الدلالة ، ترجمة عبد الحليم الماشطة ، د ط ، الجامعة المستنصرية ،العراق ، 1985م ، ص 1.

على الجهد الذي بذله هؤلاء – اللغويون العرب المحدثون – في هذا الحقل من الدراسات اللغوية الحديثة .

وبدأت خلال هذه الحقبة من تاريخ البحث اللغوي العربي – بداية الاربعنيات حركة التأليف الدّلالي العربي، و ارتبطت بظهور كتاب علي عبد الواحد وافي تحت عنوان " علم اللغة " الصادر في حدود سنة (1940م) كما يذكر المؤَلف ذلك في هامش مقدم هذا الكتاب إلا أنّ الدكتور محمود السّعران في كتابه " علم اللغة : مقدمّة للقارئ العربي" ذكر أن وافي أصدر كتابه " علم اللغة " سنة (1941م) المطبعة السلفية القاهرة – و قد استعرض المؤَلف في كتابه هذا جملة من الأفكار اللغوية الغربية الجديدة . ومنوها

وجاء كتاب علي عبد الواحد وافي معرفاً بعلم اللغة وفروعه ودراساتها . الدراسة الجديد للغة . ومنوهاً بالمستوى العلمي للدرس اللغوي في الغرب، وما وصل اليه من درجات راقية من النضج و الكمال ويعضد رأي وافي محمود السّعران حين قال:والقارئ الأوروبي يجد في لغته عشرات وعشرات من المؤلفات و المصنفات منها المطول ومنها المختصر، ومنها ما وضع لعامة المثقفين، ومنها ما وضع لخاصيتهم، فهو من هذا العلم في حال خير مرات ومرات من حال القارئ العربي منه"[71] على عكس الوضع المنحط لعلم اللغة في الدول العربية المتجلي في غياب مؤلف يُعتد به.

وقد خطى علو اللغة خطوات كبيرة منذ صدور هذا الكتاب بشهادة فطاحل اللغة أمثال الدكتور محمود السّعران حيث قال عنه الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي... فضل كبير في الوفاء بهذه الأغراض، وكان تأليفه في هذه الموضوعات، ولا تزال مصادر سهلة التناول قربت إلى قراء العربية العصا من أمر علم اللغة ودراساته وغيرة من الباحثين العرب في علوم اللغة."[72]

71 محمود السعران، علم اللغة العربية لعلي عبد الواحد وافي، علم اللغة،ص3(بتصرف).

72 المرجع نفسه،ص 06.

فقد ظهرت في كتابه هذا أول محاولة عربية أشارت إلى هذا الحقل . علم الدلالة– من الدراسات اللغوية الحديثة . باعتبار هذا الأخير فرعا من فروع اللسانيات العامة . حيث أشار وافي نفسه إلى ذلك قائلا: " دراسة اللغة من حيث دلالتها؛ أي من حيث أنّها أداة للتعبير عما يجول بالخاطر، و يطلق على هذا البحث اسم" **السيمانتيك**" **Sémantique** أي " علم الدلالة " [73] حيث عقد الفصل الأخير من هذا المؤلف لدراسة الدلالة . الفصل السادس . وتطورها **(La sémantique)** وهذا ما أشار إليه "عبد الواحد وافي " حين قال: " وسنقف في هذا الفصل على دراسة على دراسة الناحية الثانية وهي المتعلقة بالدلالة " [74] ولقد خصص وافي حيزا إضافيا في هذا الفصل بعرض مسائل تتعلق بأهمّ ظواهر التّطور الدّلالي ، و قسمها إلى ثلاث ظواهر على هذا النحو:

. أولا تطور يلحق القواعد المتصلة بوظائف الكلمات و تركيب الجمل و تكوين العبارات و غيرها من القواعد.

. ثانياً تطور يلحق بالأساليب .

. ثالثاً تطور يلحق بمعنى الكلمة نفسه، كأن يخصص معناها العام، فلا تطلق إلا على بعض ما كان تطلق عليه من قبل، أو يعمم مدلولها الخاص فتطلق على معنى يشمل معناها الأصلي و معاني أخرى تشترك معه في بعض الصفات " [75] كما تعرض في الفصل لخصائص التطور الدلالي و مناهجه ومختلف العوامل التي تؤثر فيه .

وكان الأستاذ وافي سباقاً بهذا الكتاب في الإشارة إلى هذا الحقل من الدراسات اللغوية . علم الدلالة . و إدخاله إلى الثقافة العربية . ما انتهى اليه علمي . و على الرغم من الدور الهام الذي لعبه هذا المؤَلَف في التعريف بالطرق العلمية الحديثة في البحوث اللغوية، إلا

73. علي عبد الواحد وافي : علم اللغة، إشراف عام ، داليا محمد إبراهيم ، ط2 ، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، مصر 2004 م، ص 4

74 إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ ، ص ،213.

75 المرجع نفسه : ص 113– 114.

أننا لا نستطيع أن نقول عن هذه الدراسة شيئا إلا أنّها تشكل إشارات هامشية لدراسة علم الدلالة بمعناه الحديث الواسع .

ولعلّ أنضج محاولة، بل المحاولة التي تمثل مدخلا إلى علم الدلالة – يعتبر أول كتاب يخصص بالدلالة – وهي تلك المحاولة التي سطرها أبرز اللغويين العرب المحدثين " **الدكتور إبراهيم أنيس** " **(1906م/ 1977م)** بكتابه "دلالة الألفاظ" الذي صدر سنة **(1958م)** حيث يعد هذا المؤّلف بحثاً عربيا أصيلاً درس علم الدلالة بأصالة وجدية يعتد به في تراثنا اللغوي العربي ؛ بل يعد مشعلا أضاء الطريق أمام الباحثين في العصر الحديث ومن تلاهم فيما بعد ، وجعله لهم ميسراً.

وقد تعرض إبراهيم أنيس في هذا الكتاب لمختلف مسائل معنى الكلمة، مستدلاً بمختلف أراء علماء اللغة المحدثين الذين حاولوا تعريفها وبيان حدودها ، وتحد معالمها فعلماء الأصوات لا يرون "في الكلام المتصل جدودا تميز بين كلمة و أخرى "[76] في حين حاول بعض اللغويين المحدثين أن يبينوا لنا حدود الكلمات على أساس صوتي بحت و ذلك بالاستعانة " بالنبر و قواعد اللغة " [77] واشتمل هذا الكتاب على العديد من المباحث الدلالية ناقش من خلالها أنواع الدلالة اللغوية و قسمها حسب هذا المخطط :

أنواع الدلالة:

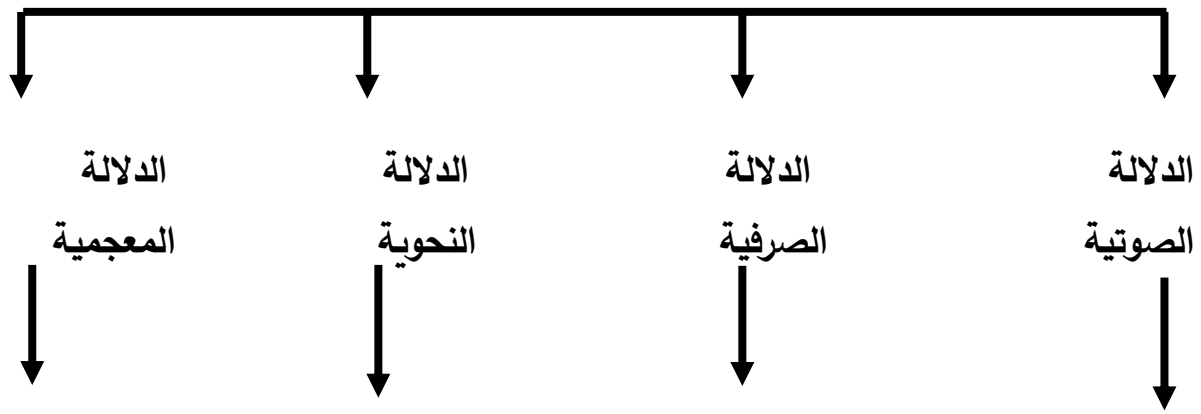

76. – إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ، ص 39

77 – المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

مستوى الصوة مستوى الصيغ والبنية مستوى نظام الجملة مستوى سياق الكلام

والملاحظ أن الدلالة الصوتية هي التي تُستمد من بغض الأصوات في العبارات، و أماّ الدّلالة الصرفيّة فهي تلك الدّلالة التي تُستمد عن طريق الصيغ و بنيتها – فكل صيغة من الصيغ دلالتها الخاصة بها و كل زيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى حتماً– و الدلالة النحوية تُستمد من نظام الجملة العربية وهندستها، فإن أختل هذا النظام أصبح من العسير أن يفهم المراد منها، وأما الدلالة المعجمية أو الاجتماعية فهي تلك الدلالة التي تُستمدّ من الظروف أو الملابسات أو ما يسمى أحيانا بسياق الكلام .

ثم تحدث "إبراهيم أنيس" في مؤَلَفه هذا عن الصلة بين اللفظ ودلالته، فراح يتحدث في فصل كامل عن هذه الصلة لدى كل من اللغويين القدماء و المحدثين، فهو يسوق في كتابه أراء كل طائفة على حدا فمثلا أطلقت طائفة من فلاسفة اليونان على الصلة بين اللفظ و مدلوله، الصلة الطبيعية، أو الصلة الذاتية"[78] وإلى جانب هؤلاء طائفة أخرى ترى" أنّ الصلة بين اللفظ و المعنى لا تعدو أن تكون اصطلاحية عرفية تواضع عليها الناس"[79] وتزعم هذه الطائفة فيما بعد أرسطو، و ظلت، كلتا العلاقتين محور جدل بين مفكري اليونان زمنا طويلا .

وأمّا نظرة مفكري العرب القدماء فكانت متأثرة بهذا النوع من التفكير اليوناني ، فمنهم من ينتصر للفكرة الطبيعية الذاتية، و يأتي على رأسهم " عباد بن سليمان الصيمري" وكان يقول : " إنّ بين اللفظ و المعنى مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع " [80] ومنهم من لا يأخذ بهذا الرأي . و يخلص في آخر هذا الفصل إلى أراء المحدثين إلى هذه العلاقة بين الألفاظ و دلالاتها، فيعرض أولاً رأي "همبلت " الذي يزعم أن اللغات بوجه عام " تؤثر التعبير عن الأشياء بواسطة ألفاظ أثرها في الأذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان "[81] أي

[78] إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ ، ص 62

[79] المرجع نفسه ، ص 64.

[80] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

[81] المرجع نفسه ، ص 68.

أنّ هذا الأخير من أنصار المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومعناه . غير أنّ "مِدْفيج" عارضة وساق له كثيرا من الكلمات التي لا تتضح فيها هذه الصلة " [82] وفي الأخير يعرض رأي " سوسير" في المسألة حيث يعد هذا الأخير من أشهر المعارضين لأصحاب الصلة الطبيعية، إذ يراها اعتباطية لا تخضع لمنطق أو نظام مطرد على الإطلاق .

ثم خلص بحثه بتطبيقات متميزة على اللغة العربية، وتحدث في كتابه في الفصل السادس عن الدّلالة المركزية هي المركزية و الهامشية و أبان عن الفرق بينهما ، فالدّلالة المركزية هي تلك الدّلالة الواضحة و الثابتة في أذهان الناس، أمّا الدلالة الهامشية فهي " تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد و تجاربهم و أمزجتهم وما ورثوه عن آبائهم و أجدادهم ".[83]

ثم يوضح أثر كل من الدلالة المركزية و الهامشية على المجتمع، فا الأولى تجمع بين الناس ، في حين تفرق الثانية بينهم، وكذالك ناقش موضوع الترجمة، و أسلوبها ووقف على بعض أسرارها، وأخيرا قدم عرضا لبعض المعاجم اللغوية العربية القديمة، منها معاجم القرن الثاني الهجري : مثل " كتاب العين" للخليل بن أحمد الفر اهدي، ومنها أيضاَ معاجم القرن الرابع الهجري مثل معجم "الجمهرة"لابن دريد". كما تطرق أيضاَ لأوجه الاختلاف بين معجم "العين" و معجم " الجمهرة " وغيرها من المعاجم.

و يعدّ إبراهيم أنيس أسبق أهل اللغة المحدثين في تأليف مؤلّف مخصّص في علم الدلالة، حيث يتردّد اسم مؤلّفه عشرات المرات إنّ لم يكن مئات المرات في كتب علم الدلالة، ويكون مصدراً أساسيا تنسب إليه المسائل الدلالية، ولهذا تكثر في كتب علم الدلالة عن إبراهيم أنيس ، و تكثر عدد الاقتباسات عنه فيها ، بالنسبة لما أتى بعده من المؤلّفات

[82] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها

[83] أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص 107

ومن المعاصرين المتخصصين في علم الدّلالة "**الدكتور أحمد مختار عمر**" (1933م/2003م) الذي يبرز بكتابه المشهور " علم الدلالة" الصادر سنة (1982م) وغي مقدمة هذا الكتاب وضح هدفه من تأليفه حين قال : حتى ألان لم تقدم للقارئ العربي أي دراسة علمية للمعنى بمفهومه اللغوي، تستفيد مماّ جد من نظريات، وما قدم من أبحاث، وما ظهر من نتائج "[84] و قد عالج في كتابه هذا كلّ ما يتصل بعلم الدلالة، من تسمية وتعريف و موضوع هذا العلم، و في الأخير تطرق لعلاقة علم الدلالة بعلوم اللغة ، كل هذه القضايا تعرض لها في الفصل الأول من الكتاب، كما ناقش فيه العديد من المباحث الدلالية، إلا أنّه تحدثّ – أكثر – عن الدّراسات الدّلالية في الغرب مهملا المباحث الدلالية العربية القديمة.

و يعرِّف "أحمد مختار عمر "علم الدّلالة فيقول : " أنّه " دراسة المعنى " أو " العلم الذي يدرس المعنى، أو " ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى " أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجبة توافرها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى"[85] وناقش الآراء التي دارت بين مختلف الاتجاهات الدلالية.

كما تطرق في الباب الثالث لمسألة تعدد المعنى و مشكلاته فيقول: " ألفاظ اللغة من حيث دلالاتها ثلاثة أنواع:

أ/ – المتباين: و هو أكثر اللغة، و ذلك ما يدل اللفظ الواحد، على معنى واحد.

ب/ – المشترك اللفظي: و هو أن يدل اللفظ الواحد على أكثر من معنى.

ج/ – المترادف: و هو أن يدل أكثر من لفظ على معنى واحد."[86] وقد حدد موضع اهتمامه في هذا المؤلف بالمشترك اللفظي و الترادف لكونهما شغلا – كانا محل جدال – الباحثين قديماً و حديثا، ومن باب تعدد المعنى اعتبر الظاهرتين؛ أي ظاهرة المشترك اللفظي و ظاهرة الترادف أقتداءًا باللغوي الشهير "أولمان " الذي عدّها كذلك.

---

[84] أحمد مختار عمر:علم الدلالة ، ص6.

[85] المرجع نفسه ، ص 11.

[86] المرجع نفسه ، ص 145.

ومن المؤلفات المبكرة . القديمة . التي عالجت ظاهرة المشترك اللفظي في القرآن الكريم التي ذكرها الدكتور أحمد مختار عمر نجده:" الأشباه و النظائر"في القرآن لمقاتل ابن سليمان البلخي(ت150ه)، وكتاب " الوجوه و النظائر في القرآن " للحسين بن محمد الدماغي كتاب " ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد" للمبرد (285ه) وغيرها من المؤلفات.

وأمّا المؤلفات التي عالجت ظاهرة المشترك اللفظي في الحديث النبوي الشريف ذكر كتابا واجدا ألا وهو كتاب" الاجناس من كلام العرب و ما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى" لابي عبيد القاسم بن سلام(224ه).

ومن أهم الكتب التي اتجهت إلى دراسة المشترك اللفظي في اللغة العربية بشكل عام فقد كان من رواد هذه المؤلفات الأصمعي و اليزيدي و أبو العميل(ت 240ه) بكتابه " ما اتفق لفظه واختلف معناه" وكراع النمل (310ه) بكتابه المنجد في ما اتفق لفظه واختلف معناه" وهلم جرا. واستشهد كثيرا بآراء علماء العربية القدماء، وبأخص في قضايا الترادف و المشترك اللفظي و التضاد ممن أجمع على وجود هذه الظواهر في اللغة، يقول سيبويه: اعلم أنّ في كلامهم....اتفاق اللفظين و اختلاف المعنيين،"[87] ويقول ابن فارس :" يكون ذلك على وجوه ...منه اتفاق و اختلاف المعنى كقولنا " عين ماء المال و عين الركية و عين الميزان"[88] وهناك من اللغويين من ضيق مفهوم المشترك اللفظي من هؤلاء ذكر ابن درستوية الذي جاء عنه في المزهر: قال ابن درستوية في شرح الفصيح وقد ذكر لفظة (وجد) واختلاف معانيها: هذه اللفظة من أقوى حجج من يزعم أنّ من كلام العرب ما يتفق لفظه و يختلف معناه لأن سيبويه ذكره في أول كتابه، وجعله من الأصول المتقدمة فظن من لم يتأمل المعاني ولم يتحقق الحقائق أن هذا اللفظ واحد قد جاء لمعان مختلفة وانما هذه المعاني كلها

[87] المرجع نفسه،ص ن.

[88] المرجع ن، ص ن.

شيء واحد،وهو إصابة الشيء خيرا كان أو شرا ولكن فرقوا بين المصادر..."[89] وهو مايؤيده ما انتهى اليه الدكتور إبراهيم أنيس من أنّ ابن درستوية كان محقا حين أنكر تلك الألفاظ

التي عدت من المشترك اللفظي، وإنما تعتبر من المجاز، وأخضع للتطبيق الكثير من النصوص العربية ومن القرآن الكريم خاصة.

مع الإشارة إلى أنّ: المادة العلمية لهذا الكتاب غريبة الرؤية تعتد بالفكر الغربي وتحلل مناهجه وطرائقه، أماّ الفكرة العربية القديمة فتكاد تكون غائبة، إلا في بعض الأحيان يوردها المؤلف بإشارات عابرة"[90]. نخلص مما تقدم؛ أنّ هذا المؤلف كان بمثابة نافذة يُطل منها اللغويون العرب المحدثون على أهم الانجازات الغربية في مجال الدراسات اللغوية الحديثة، حيث أورد صاحبه جلّ النظريات الدلالية الغربية كنظرية السيّاق ونظرية الحقول الدلالية، و النظريتين الاشارية و التصويرية، و السلوكية.

و لعلّ محاولة الدكتور "أحمد مختار عمر "رؤية جديدة في دراسة علم الدلالة العربي – بالنسبة للثقافة العربية طبعا– فهي إسهام فاعل في هذا الحقل من الدراسات اللغوية حاول من خلاله بيان مفهوم علم الدّلالة – مستعرضا عدّة تعريفات له – و حدد موضوعه و في الأخير خلص إلى علاقته بعلوم اللغة .

ومن أهم الكتب التي صدرت أخيرا و أشملها – كما يجمع معظم الدارسين نسبيا – كتاب " **علم الدلالة العربي النظرية و التطبيق : دراسة تاريخية – تأصيليّة – نقدية** " للدكتور فايز الداية (من مواليد 1947م بدمشق) و أهم ما حققه في كتابه هذا رصد البحث الدلالي عند مشاهير اللغويين و البلاغين العرب القدامى .

بمحاولته هذه؛ أسهم بحق في وضع أسس علم الدلالة العربي بمؤلفه الذي أصدره سنة 1985م) فمن خلال عنوان الكتاب نستشف غايته من رصد أصول البحث الدلالي عند العرب،

[89] أحمد مختار همر، علم الدلالة،ص156.

[90] المرجع نفسه،ص ن.

و التي تكمن في إثباته على أصالة هذا العلم عند العرب الأوائل من لغويين وفلاسفة و أصوليين و فقهاء و نقاد و أدباء .

وهذه الدراسة تُعد بمثابة " برهان على أصالة " **علم الدلالة العربي** " عند الباحثين العرب على اختلاف مشاربهم اللغوية في معالجة قضايا الدلالة، وذلك أنّنا درسنا معالم هذا العلم كما يبحثه العلماء في اللغات المعاصرة (الفرنسية و الانجليزية و الألمانية ...) و فتشنا عما يقابلها في الكتابات العربية فوجدنا أعمالا أصلية و دقيقة نظمنا ها و أعطيناها نسقا له تكامله فتشكلت بنياناً متماسكاً قادرا على النماء و التفاعل في مجالات العلم و الأدب و الحياة العامة "[91]و البحوث الدلالية العربية حسب الدكتور فايز الداية تمتد من القرن الثالث و الرابع الهجري إلى سائر القرون التالية لها .

وكان الهدف من دراسة الدلالة عند فايز الداية في ضوء المنهج التاريخي هو : " أن تشكل الدلالة علما عربيا له شخصيته مما يساعدنا على انجاز تطبيقات حديثة بوضوح ووعي لدى اللغويين و النقاد "[92]حيث تلتقي في فصول كتابه معالم أصلية للدلالة العربية (في ماهية الدلالة، و المنهج المعياري، و التطور التاريخي و المجاز)"[93] وحاول الداية ترتيب هذه المعالم و بناءها في ضوء المعارف الحديثة .

كما أبان الدكتور فايز الداية عن المحاور الدلالية التي يهتم بها علماء الدلالة و عدها ثلاثة محاور رتبها على هذا النحو :

أ/ المحور الأول يتمثل في العلاقة الرمزية بين الدال و المدلول و المنعكسات الاجتماعية و النفسية و الفكرية ((**Signifiant Signifié Référence**).

---

[91] فايز الداية: علم الدلالة العربي ، ص5 و 6 (بتصرف)

[92] المرجع نفسه ، ص 6.

[93] المرجع نفسه ، و الصفحة نفسها.

ب/ المحور الثاني و يدور حول التطور الدلالي، أ سبابه و قوانينه **(Changement des sens)** و العلاقات السياقية و الموقعية في الحياة و العلم و الفن **(Situation Contexte).**

ج/ المحور الثالث و يتصل هذا المحور بالمجاز و التطبيقات الدلالية و صلته بالأسلوبية "[94] ولقد تناول فايز الداية هذه المحاور متشجرة بما يجعلها ذات تكوين أصيل إذا فصلت الصلات بينها و بين المعجم العربي .

وقد وقف فايز الداية عند هذه المحاور الثلاثة مطبقا النصوص العربية – الأدبية و العلمية – محاولا استجلاء النظرية الدلالية العربية عند الفلاسفة و اللغويين و المفكرين و الأدباء العرب القدماء، ساعيا من وراء هذا كله إلى إثبات ؛ أنّ الدراسات الدلالية الحديثة أغفلت جهود الدلاليين العرب القدامى فلم تأتي على ذكرهم في سلسلة تطور الاهتمام الدلالي القديم، ومن أجل دفع حركة علم الدلالة العربي نحو آفاق أوسع قال الداية : " أنّ هذه الدراسة تشكّل جهدا يبذل (في علم الدلالة) ولابّد من البحوث و الدراسات التي تستكمل الجوانب التفصيلية، ولكنّ ينبغي التأكد على ضرورة اعتماد أيّ دراسة دلالية عربية على التطبيقات و التحليلات القائمة على النصوص الأدبية و العلمية قديمة أو حديثة "[95] وعليه أتت مباحث الدراسة التي أعدّها فايز الداية غنية و مثمرة تعكس بحق دور العلماء العرب القدامى في معالجتهم لقضايا الدلالة، مع الإشارة إلى أن غالبية مباحث هذا المؤَلَف طغى عليه الجانب البلاغي .

ونخلص مماّ تقدّم أن هذه الدراسة التي قام بها الدكتور فايز ألد اية تُعد من الدراسات الرائدة في مجال الدّراسات الدلالية الحديثة ، تكشف لنا عن قدرة العقلية العربية على النمو و التواصل ، مع الإشارة إلى أنّ هذا الكتاب كان ألصق بالتراث العربي – رغم طغيان الجانب

---

[94] فايز الداية : علم الدلالة العربي، ص 9.

[95] المرجع نفسه ، ص 10.

البلاغي فيه – من كتاب إبراهيم أنيس و كتاب أحمد مختار عمر وكانت الغاية منه إبراز الجهد الذي بذله اللغويون العرب القدامى، و الوقوف على وعيهم الدلالي وما أثِر عنهم في هذا المجال .

وعليه؛ فإنّ الدراسات اللغوية العربية بشكل عام، و الدراسات الدّلالية بشكل خاص شهدت اتِّساعا واسعا ترتب عنها ظهور الكثير من المؤلّفات، و قل ما نجد مؤلّفا في علم اللغة الحديث لم يتعرض للجانب الدّلالي كفرع من فروع علم اللغة العام . فضلا عن الدراسات المخصصة المستقلة بهذا المجال اللغوي.

وهذا التوسع كان بفضل ثلة من الدارسين العرب المحدثين الذين حاولوا تبين هذا العلم ، وبيان حدوده حتى أصبح علما بارزا من علوم العربية، و يظهر ذلك من خلال مؤلفاتهم العديدة و المتنوعة في هذا الحقل دون إغفال ما تركه القدماء من آراء لم يتنبه لها إلا في العقود الأخيرة .

نظرا لكثرة المؤلّفات في هذا المجال و بخاصة في العقود الأخيرة، اقتصرنا في هذه الدراسة على المهمّة منها فقط، حيث حاولنا تقديم بيان أبرزنا من خلاله جهود الدارسين العرب المحدثين و إسهامهم في ميدان البحث الدلالي، و ليس في هذا البيان مسح إحصائي لكلّ هؤلاء، إنّما هو انتقاء لأشهر المؤلفات في هذا الحقل، مع إعطاء صورة حاولنا أن تكون وافية لمنهج كل باحث، و لطريقة معالجته هذا الموضوع

الفصل الثاني : "الدلالة عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز".

- ✓ المبحث الأول: أثر النظم التركيبي في بيان الدلالة.
- ✓ المبحث الثاني: أثر النظم البياني في بيان الدلالة
- ✓ المبحث الثالث: عبد القاهر الجرجاني والدرس الدلالي الحديث.

1.أثر النَّظم التركيبي والبياني في بيان الدلالة:

أ. أثر نظرية النَّظم التركيبي في بيان الدلالة (الدلالة النحوية):

الدلالة النحوية هي التي " ترعى الجوانب الفنية و الأحوال النفسية لدى من ينشئ الكلام، و تعتد بتقدير المنشئ كحال من يتلقى عنه ويأخذ منه".

فالعنصر النحوي يساعدنا على فهم كلّ كلمة في الترتيب، إذ إنّ ظهور الدلالة النحوية بوضوح يعتمد أساسا على مدى الترابط، تصبح الجملة لا معنى لها أي من دون قيمة وظيفية دلالية.وقد أشار إبراهيم أنيس إلى ذلك بقوله:"إنّ في اللغة العربية يحتم نظام الجملة و هندستها ترتيبا خاصاً لو أختل أصبح من العسر أن يفهم المراد منها".

وفي هذا المفهوم يكون الترتيب النحوي مهماً لفهم الوظيفة النحوية التي تنتج عنها الوظيفة الدلالية، فكل وظيفة نحوية لابد من وظيفة دلالية، انطلاقا من أنّ الدلالة النحوية هي مجمل العلاقات القائمة بين الكلمات داخل الجملة أو النص أو العبارة "[1]. وهذا ما سنتطرق إليه في بحثنا هذا في جانبين هما:

1/ المفردة بين الدلالة الوظيفية و الدلالة التركيبية.

2/ الدلالة الأسلوبية(دلالة الأساليب النحوية).

1/ المفردة بين الدلالة الوظيفية والتركيبية:

أصبح الدرس الدلالي الحديث – وبعد سلسلة من الأبحاث و الدراسات ينزع إلى عدم التفرقة بين الجانب النحوي و الجانب الدلالي، إلاّ أنّ المشكلة التي واجهت اللغويين المحدثين لاسيما أصحاب النظريات النحوية الحديثة، هي تحديد مكان (الدلالة) في هذه النظريات النحوية، فهل تكمن في المعاني المعجمية للمفردات المكونة للتراكيب، أو أنها تكمن في الوظائف النحوية لهذه المفردات، أو في طبيعة العلاقات الرابطة بين وظائفها؟.

---

[1] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، تراث حاكم الزيادي، الطبعة1، دار صفاء للنشر و التوزيع، مطبعة المدني القاهرة 2011م/1432هـ،ص 167.

والحق أن هذه العناصر جميعاً تلتقي لتتفاعل فيما بينها وصولا إلى ناتج دلالي للجانب النحوي، أو ما يطلق عليه (بالدلالة النحوية)، شريطة أن يأخذ بالحسبان التدرج أو التسلسل المنطقي العلمي، الذي يصل بنا إلى هذا الناتج الدلالي، بدءا من عنصر اختيار المفردات المعجمية المنطوقة التي تشغل الوظائف النحوية،لتصبح صالحة لدخول في علاقة نحوية معينة مع كلمة أخرى تشغل وظيفة أخرى في الجملة نفسها، ومن ثم بتحديد الوظائف النحوية لهذه المفردات، وتكون العلائق والروابط التركيبية بين وظائف مفردات التركيب، لتكوين الناتج الدلالي الذي يعرض المعنى بصورته التركيبية الصحيحة، ومن هنا تكون (الدلالة النحوية) مركبة من هذه العناصر جميعاً. ولا بد من الإشارة هنا، إلا أنّ عملية تحديد الوظائف النحوية، تتوقف أساسا على عملية اختيار المفردات؛إذ إنّ(هناك قوانين تنظم هذا الاختيار، يكون كل متكلم مزودا بها، و إذا لم يكن عارفا لهذه القواعد التي تساعد على الاختيار فإنّه لا تكون لديه الكفاية اللغوية أو السليقة اللغوية أو القدرة اللغوية التي تساعد على تركيب جملة تركيباً صحيحاً مفيداً).[1]"

وبناءا على هذا الاختيار، الذي تتوقف عليه الوظائف النحوية، تتحقق درجات الصحة النحوية، فبعض الكلمات تكون أكثر استجابة لكلمات أخرى من غيرها، فتصبح كل منها معبرة عن خاصية من الخصائص الأخرى، وعندما تنتظم الكلمات في علاقات نحوية بحيث تكون كلّ منها من خصائص أخرى، يكون التركيب في هذه الحالة في درجة عالية من الصحة النحوية، أمّا إذا انكسرت قاعدة الاختيار هذه في تعبير ما، فإنه يكون في درجة أقل من الصحة النحوية"[2].

[1] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني ، تراث حاكم الزيادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للتوزيع و النشر – عمان، 2011م/1432هـ، ص 168

[2] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، تراث حاكم الزيادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع– عمان 2011م،ص 171.

ويبدوا أن الجرجاني كان سباقا في هذا المجال من خلال تأكيد أهمية (النحو) وقيمته وفاعليته؛ إذ يكشف تحليله للنصوص عن فهم أعمق و أبعد من أن تقيد(معاني النحو) بالوظائف النحوية، فضلا عن إشارته إلى أنّ المعنى النحوي الدلالي الصحيح، هو الذي يتوافق في الاختيار للمفردات، مع جانبي (الدلالة النحوية)، الجانب الوظيفي و الجانب التركيبي وهو ما سنفصله في هذا المبحث."[1]

-أولاً المبتدأ (المسند اليه):

يعد المبتدأ من المصطلحات النحوية التي شاع استعمالها عند البصريين و الكوفيين، للدلالة على ما يبتدأ به من الأسماء، فقد عرفه سيبويه قائلا:" فالمسند كلّ اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام، والمبتدأ، والمبني عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه"[2]ويفهم من هذا أن المبتدأ يفتقد إلى المبني عليه؛فالكلام لايتم إلا به.

أماّ الجرجاني فلم يكن تناوله لهذا المصطلح شبيهاً بتناول السابقين له؛ إذ خالفهم في الإشارة إلى مفهومه، ومن ذلك إشارته إلى (أن المبتدأ إنّما يؤتى به ليخبر عنه)"[3]، ويزاد على ذلك قوله في الدلائل:"إن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أوّلاً، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه و مثبت له المعنى".[4]

وهذا ما يدل على أن الجرجاني في تناوله للمبتدأ، قد جمع بين المعنى الوظيفي (الاسناد)، و المعنى التركيبي الذي يجمع الإسناد مع الوظائف الأخرى)، وصولاً إلى الناتج الدلالي،وذلك استنادا إلى نظريته الدلالية في النظم، ويدعم ذلك تعليله لمسألة تقديم المبتدأ على الخبر لفظاً، فأشار على أنّ هذا التقديم هو حكم واجب، من جهة أنّ المبتدأ هو الذي يثبت له المعنى و يسند إليه في حين أنّ الخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند،"[5]

---

[1] المرجع نفسه، ص 171.

[2] المرجع نفسه،ص 171.

[3] المقتصد، 1/ص210.

[4] دلائل الاعجاز، ص 189.

[5] دلائل الاعجاز، ص 189.

أي أنّ المبدأ الدلالي في إثبات المعنى و إيصاله، هو الذي فرض هذا الحكم، لا المبدأ اللفظي الذي ذهب إلى أنّ المبتدأ(مبتدأ)، لأنه في اللفظ مقدّم مبدوء به، ولو كان ذلك صحيحا لكان ينبغي أن يخرج المبتدأ عن كونه مبتدأ في أحوال أخرى، نحو قولهم:(منطلق زيد) فضلاً عن استحالة القول: إنّ هناك خبراً مقدما في اللفظ و النية فيه التأخير."[1]

وبذلك يكون الجرجاني في تفسيره (للمبتدأ) معتمدا على المبدأ الدلالي في إيصال المعنى– قد خالف سيبويه ومن سبقه من العلماء. ولعل في هذا الكلام ما يثبت خطأ ما ذهب إليه بغض الباحثين من أنّ الجرجاني اتبع سابقيه النحويين.

فالجرجاني بعد أن ورث المحاولات النحوية السابقة دراسة و استعاباً في تفهم، حاول الخروج من دائرة وضع الالفاظ إزاء المعنى فحسب، متخطياً ذلك الأمر إلى عملية التركيب على حسب مقتضيات المعاني التي يريد أنّ يعبر عنها (المنشئ)، مؤكداً المكانة الخاصة للنظام الفكري للغة من خلال نظامها النحوي،وهو الأمر الذي أدى به أن يميز بين معنى (الإسناد) و(الأخبار) في عرضه (المبتدأ)، إذ يقول في ذلك:" إنّ الإسناد مجراه مجرى الأخبار،...، وغير أنّ في الإسناد فائدة ليست في الأخبار، و هي إنّ من الأفعال ما يصح اطلاق الاخبار عليه كفعل الامر نحو: **ليضربْ زيدٌ**، إذا الأمر لا يكون من حيث إنّ الخبر ما دخله الصدق و الكذب و يصح أن يطلق عليه الإسناد، لأنّ حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء و إمالته عليه وجعله متصلا و ملامسا،فالإسناد يصلح لما يصلح له الإخبار، والإخبار لا يصلح لكل ما يصلح له الإسناد– أي أن الإسناد أعم من الإخبار.

وانطلاقا من هذا جعل الجرجاني نظريته في(النظم) مرتبطة ارتباطا وثيقاً بالمسند و المسند إليه وقضاياهما، وتجدر الإشارة إلى أنّ الجرجاني قد جعل للعنصر الأول من نظام الإسناد، وهو المسند اليه أو(المخبر عنه)،أهمية خاصة، فعلية (تتوقف حقيقة الخبر) وذلك بناءا

[1] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، تراث حاكم الزيادي، الطبعة1، دار صفاء للنشر و التوزيع– عمان،2011م،ص172.

على الحكم بوجود المعنى أو عدمه، وهو مرتبط بحصول الفائدة للسامع من خلال الكلام البلاغي .

يمكن أن نستخلص أنّ الجرجاني لم يكن معنياً إلاّ بالتراكيب الاسنادية، نظر لكون التراكيب غير الاسنادية، جمل غير وظيفية؛ إذ أنها لا تضطلع لمهمة إلا بلاغ، ناهيك بأنّ الفائدة الدلالية من الكلام ملازمة في نظام الإسناد، وأي تغير في البنية الشكلية للتراكيب، يترتب عليه تغير المعنى.

ثانياً الخبر (المسند):

أطلق عليه سيبويه اسم (المسند)، و (المبني عليه) وعرفه صاحب الأصول، إذ يقول فيه :" إنّ الاسم الذي هو خبر المبتدأ يستفيد السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق و التكذيب،...، وخبر المبتدأ ينقسم إلى قسمين، إمّا أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره، نحو: زيد أخوك ...، فالخبر هو الأول في المعنى، ...، أو يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره نحو قولك: عمرو ضربته وزيدٌ رأيت أباه ".

في حين استعمله الجرجاني للدلالة على ثانٍ من جملة الابتداء، في قوله:" اعلم أنّ خبر المبتدأ في قولك: زيدٌ ضاربٌ، وعمرو ذاهبٌ، و هو الثاني من الجزأين ."[1]

ولم يخالف الجرجاني سابقيه في انقسام الخبر إلى قسمين، إلاّ أنه اختلف معهم في تسميتها موافقا في ذلك شيخه أبى علي الفارسيّ، من خلال قوله:"اعلم أنّ خبر المبتدأ يكون مفرداً وجملة، و أصله أن يكون مفرداً، والمفرد هو الجزء الواحد،...، و الجملة ماكانت على جزئيين"[2] واتبعه في ذلك الزمخشري في هذا التقسيم

وزاد الجرجاني على سابقيه بقوله:" إنّ الخبر خبراً لأنه مسندٌ ومثبت به المعنى". أي أنّه وسيلة يتم إثبات بها المعنى أو نفيه و هو ما يحقق معنى الإسناد، كونه يعني" أن تثبت الشيء بالشيء أو تنفيه عنه ".

---

[1] المقتصد،1 ص 255.

[2] المرجع نفسه، 1/ص 258.

و الجرجاني في ذلك يسند إلى معنى(النظم) عنده وهو" تصور العلاقات النحوية بين الأبواب، كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه، وتصور علاقة التعدية بين الفعل والمفعول به"[1]. فالنظم في جوهره يتصل بالمعنى، فخلو(المبتدأ و الخبر) من الاسناد يجعلهما في حكم الاصوات فقط على حد تعبيره ، فالنفي والاثبات لا يكون إلا بهما.

فيكون أحدهما مثبتاً و الأخر مثبتاً له، وكذالك يكون أحدهما منفياً و الأخر منفياً عنه فكان ذلك الشيئان، المبتدأ و الخبر، والفعل و الفاعل"[2]،نافياً أن تحصل الدلالة و الفائدة من الاسم الواحد أو الفعل وحده، لاستحالة أن يكون الشيء الواحد مثبتاً و مثبتا له، أو منفياً عنه في الوقت نفسه."[3]

لذلك يكون المعنى عنده الحكم هو الحكم الاسنادي أو العلائقي، الذي يصحح به المسار الدلالي و التركيبي للجملة، سواءا كان ذلك في الحقيقة أو المجاز.

إذا كان الجرجاني قد بدأ درسه الدلالي بالنظم مرورا بالبناء و الترتيب، فقد انتهى به الأمر إلى الحديث عن (التعليق)، الذي عرفه تمام حسان بأنه " إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية، بواسطة"[4]، ما يسمى بالقرائن اللفظية و المعنوية و الحالية، وعده اخطر شيء على الإطلاق، تكلم فيه الجرجاني .

وعلى رأي الجرجاني يكاد التعليق يكون الفكرة المركزية في درسه النحوي خصوصا، ودرسه الدلالي عموماً،إذ إنّه" يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقة بينهما على صورة أوفى و أفضل و أكثر نفعاً في التحليل اللغوي، لهذه المعاني الوظيفية النحوية.

---

[1] دلائل الاعجاز، ص 189.

[2] أسرار البلاغة، ص 338.

[3] المرجع نفسه، ص 339.

[4] اللغة العربية معناها و مبناها، ص 188.

فعناية الجرجاني بالعنصر الثاني من عناصر العملية الاسنادية، وهو(الخبر) لم تكن تقتصر على مفهومه فقط،بل تجاوزت ذلك إلى الحديث عن حالاته وصوره التي يكون عليها، في أحوال مختلفة، وطبيعته الدلالية المستشفية من كل ذلك، ومن ذلك تعريفه بين دلالة (الخبر) في حالة كونه اسماً أو فعلاً، وبيان ذلك " أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء"[1].

ومن تطبيقات الجرجاني على ذلك تحليله لبيت الأعشى.

لعمري لقد لاحت عيونٌ كثيرةٌ إلى ضوء نارٍ في يفاعٍ تحرقُ

أذ يقول فيه معللاً ورود الخبر على صغة الفعل (تحرقُ) معلوم أنّ لو قيل إلى ضوء نار متحرقة لنبا عنه الطبع و أتركته النفس،...، وذلك لأنّ المعنى في بيت الأعشى على أنّ هناك موقداً يتجدد منه الإلهاب و الاشتعال حالاً فحالاً، و إذا قيل (متحرقة)، كان المعنى أنّ هناك ناراً قد ثبتت لها وفيها هذه الصفة،وجرى مجرى أن يقال: " إلى ضوء نار عظيمة)، في أنه لا يفيد فعلاً يفعَلُ."[2]

يتضح من ذلك أنّ الجرجاني قد جعل الخبر(المسند) محتوى الخطاب ألإبلاغي(الإعلامي) وهو ما يقتضي جملة من القواعد الدلالية التي توفق بين المفهوم المجرد للمحتوى الدلالي انطلاقاً من أنّ الجملة الخبرية – بوصفها وحدة اتصال يجب أنّ تخبر السامع ما يعد بالنسبة إليه جديدا في الموقف الكلامي الراهن، وهو ما يحققه(المسند)الذي يظهر مجهولا في اللبنية الشكلية للجملة."[3]

فالجرجاني قد وضع للدلالة التي يؤديها الخطاب اللغوي في أثناء عملية التواصل (معيار الإعلام المقصود)، وذلك من خلال (النظام الاسنادي)، إمّا عن طريق نفي الخبر أو

---

[1] دلائل الاعجاز، ص 174.

[2] المصدر نفسه، ص 176.

[3] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، تراث حاكم الزيادي، الطبعة1، دار صفاء للنشر و التوزيع–عمان، 2011م،ص 180.

إثباته، فليس كل ما يحمله الخطاب اللغوي يوصف بأنّه (دلالة) إنّما الدلالة على وصف الجرجاني هي: الحكم بوجود المخبر عنه أو فيه إذا كان الخبر إثباتا، و الحكم بعدمه إذا كان نفياً."[1]

وبذلك يكون الجرجاني من الأوائل الذين أشاروا إلى الصلة التي تجمع بين النظام الاسنادي و الدلالة، إذ إنّ دخول الإسناد النحوي سوف يحقق الهدف النظمي، دون إخفاء الناتج الدلالي، يزاد على ذلك أنّ غياب التعليق النحوي سوف يؤدي بالضرورة إلى اختفاء الناتج الدلالي، إذ تصبح الدوال أشتاتاً، مبعثرة لا تمثل أي قيمة دلالية إنتاجية، وذلك خلاف ما تتطلبه الدلالة من تكوين النّسق الإبداعي للدوال، وهو ما يؤكد القول: إن الجرجاني كان سباقاً في وضع نظرية في الاتصال و الإبلاغ.

. ثالثاً المصدر:

يعد المصدر من المسائل الخلافية بين البصريين و الكوفيين، إذ يرى البصريون أنّ المصدر أصل الفعل، في حين يرى الكوفيون أنّ الفعل أولا و المصدر إن ما يصدر عنه؛ والجرجاني اتبع البصريين في عده المصادر أصلاً للأفعال، وأحتج بذلك بأدلة ثلاثة وهي: أنّ الفعل يدل على الزمان، والمصدر لا يدل على ذلك، و المصدر يكون على مثال واحد، و الفعل يكون على أمثلة مختلفة، و الدليل الثالث أنّ الفعل يدل على معنيين: الزمان و الحدث، والمصدر على معنى واحد، فكما يعلم ضرورة أنّ الأفراد أصل للتثنية،كذلك يجب أن يقضي بأنّ المصدر الدال على معنى واحد أصل للفعل الدال على معنيين.

وبذلك يكون الجرجاني قد نص على أنّ (دلالة الفعل على الحدث دلالة تضمينية بمعنى أنّ الحدث جزء من معنى الفعل، في حين تكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة، بمعنى أنّ الحدث هو كلّ معنى المصدر لا جزء من معناه).

[1] دلائل الإعجاز ،ن ص 189- 561.

فالجرجاني يجعل (المصدر) من الأسماء التي تدل على معنى، إذ ليست هي بكناية عن الفاعل ولا إياه في المعنى وهو عنده من الأسماء العاملة، إلاّ إنّها فروع في العمل على الفعل، بالرغم من أنّ الفعل فرع من المصدر في الاشتقاق، فيقول في ذلك: " اعلم أن المصادر فروع على الأفعال في العمل، كما أنّ الأفعال فروع عليها في الاشتقاق ...، فكل فعل كان له نصب ورفع كان ذلك لمصدره".وفي ظل تناول الجرجاني لوظيفة المصدر في الجملة من خلال فكرة(التعليق)التي نّص عليها بقوله:" أنّ المصادر أسماء معلقة على أشياء" جاءت إشارة إلى جانبين من الجوانب الدلالية المتعلقة بقضية المصدر وهما:

1/ تنوع دلالات المصدر و معانيه، بتنوع الصلات و الصفات التي يتعلق بها .

2/ دلالة إضافة المصدر إلى الفاعل، أو المفعول."[1]

ومثال الجانب الاول: ويتضح ذلك من خلال تحليل الجرجاني لبيت المتنبي.

وتوهموا اللعبَ الوغى، و الطعنَ هيجاء غير الطعن في الميدان

فلولا إنّ اختلاف صلة المصدر تقتضي أخلافه في نفسه، و أنّ يحدث فيه انقسام وتنوع، لما كان لهذا الكلام معنى، ولكان في الاستحالة لقولك: والطعن غير الطعن – فقد بان أنه كان كلّ واحد من الطعنين جنساً برأسه غير الأخر، بأن كان هذا في الهيجاء، و ذاك في الميدان."[2]

ويلخص الجرجاني رأيه هذا بقوله: " وهكذا الحكم في كلّ شيء تعدى (المصدر) وتعلق به، فاختلاف مفعولي المصدر يقتضي اختلافه، و أن يكون المتعدي إلى ذلك."[3]

وبالعودة إلى تحليل الجرجاني لبيت المتنبي، تلمح فيه كيفية التفاعل الحاصل بين المعاني الوظيفية من خلال إدراكه للمعاني الوظيفية التي شاركت في الوصول إلى الدلالة

---

[1] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني ،تراث جاكم الزيادي،الطبعة1، دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان،2011م،ص 181- 182- 183.

[2] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني ،تراث جاكم الزيادي،الطبعة1، دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان،2011م،ص 183.

[3] دلائل الاعجاز، ص 194.

المبتغاة من النظم، وذلك من خلال إدراكه للمعاني الوظيفية التي شاركت في الوصول إلى ذلك، ومنها:

1/ المصدر الأول (الطعن) الذي قام بوظيفة الإسناد(المسند إليه، أو المبتدأ)

. شبه الجملة (في هيجاء) الذي تعلق بالمصدر.

. الاسم (غير) الذي قام بوظيفة الإخبار (مسند) فضلاً عن وظيفة الإضافة (مضاف) ويمكن أن يلاحظ في ذلك، أنّ الدلالة التركيبية، قد اكتسبت المفردة (غير) دلالتين وظيفيتين، من خلال تعلق هذه المفردة و ارتباطها بما قبلها، و ما بعدها.

2/ المصدر الثاني (الطعن) الذي قام بوظيفة الإضافة (مضاف اليه).

. شبه الجملة(في الميدان) الذي تعلق بالمصدر الثاني(الطعن)، ويمكن أن يستشف من ذلك:

1/ أنّ المعاني (الوظيفية) قد تعالقت بعضها ببعض، مكونة معاني تركيبية دالة.

2/ إنّ التعالق التركيبي يمكن أنّ يؤدي إلى اكتساب المفردة و وظيفتين نحويتين، في آنٍ واحد، كما حدث في الكلمة (غير) في بيت المتنبي.

3/ فضلاً عن اختلاف صلة المصدر في الموضعين، فقد اختلفت الوظيفة النحوية لكل منهما، نتيجة لاختلاف الموقع التركيبي لها.

4/ اختلاف الدلالة الوظيفية و الدلالة التركيبية لكل من المصدرين ينتج عنه اختلاف معنى المصدرين، ومن ثم كان كل واحد منهما،جنساً برأس غير الآخر.

وفي ضوء ذلك يمكن القول :" إن إدخال المكون النحوي في العمل اللغوي على هذا الوجه يعطي تحقيقاً و آنية للمكون الدلالي،الذي تصير فيه الجمل كلاماً، وإنّ هذا ما يجعل الكلام،...، كلاماً يتطابق مع مقاصد المتكلم وغاية تغيره، و لهذا يصبح المعنى تبعاً للنحو و منجزاته، وتصبح الدلالة من حيث هي نظام حدثا لغوياً".[1]

[1] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني ،تراث جاكم الزيادي،الطبعة1، دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان،2011م،ص184.

امّا مثال الجانب الثاني إضافة المصدر على الفاعل أو المفعول، و يخضع ذلك إلى قاعدة عمد إلى صياغتها، خلال تعليقه على بيت المتنبي."[1]

عجباً له حفظ العنان بأنمل ما حفظُها الأشياء من عاداتها

إذ يقول فيه، مشيرا إلى الخطأ الذي وقع فيه المتنبي، في نظم البيت دلالياً، (مضى الدهر الطويل ونحن نقرأه ولا ننكر منه شيأً، ولا يقع لنا أن فيه خطأ (إلا بالذوق و الإحساس فقط) وذلك أنه كان ينبغي أن يقول: (ما حفظ الأشياء من عاداتها) فيضيف المصدر إلى المفعول فلا يذكر الفاعل، وذلك لأن المعنى ينبغي الحفظ عن أنامله جملة، وأنه يزعم أنّه لا يكون منها أصلاً، و إضافته الحفظ إلى ضميرها في قوله(ما حفظُها الأشياء) ينبغي أن يكون قد أثبت لها حفظا)."[2]

ويخلص الجرجاني من ذلك إلى قاعدة مفادها (إنّ إضافة المصدر إلى الفاعل تقتضي وجوده، و أنّه قد كان منه، بين ذلك أنك تقول: " أمرت زيداً بأن يخرج غداً" ولا تقول (أمرته بخروجه غداً)."[3] فإذا كان المعنى يشير إلى عدم وجود الفاعل، يعمد إلى إضافة المصدر إلى المفعول بدلاً من الفاعل، الذي يحدث الانتفاء وجوده دلالياً،مع الإشارة إلى عدم صحة قياس ذلك على الفعل.

---

[1] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني ،تراث جاكم الزيادي،الطبعة1، دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان،2011م،ص186.

[2] دلائل الاعجاز، ص 551– .

[3] المصدر نفسه، ص 552.

. رابعا الاسم الموصول:

يعرف الاسم الموصول بأنّه من الأسماء التي تكون (ناقصة في الخبر، الاّ بعد تمام صلته، لأنه مع صلته بمنزلة اسم واحد، ولا يصح معناه إلاّ بالعائد عليه).

انطلق الجرجاني في رأيته للاسم الموصول من وجوب أن يكون للاسم الموصول صلة توضح معناه، وتجعله اسماً تاماً في الإخبار والدلالة على المعنى، فلا بد للأسماء الموصولة من صلات تضم إليها، وصلاتها لا تكون إلا جملة محتملة للصدق والكذب.

وعرف الجرجاني الصلة بقوله : " ومعنى الصلة إنّ الاسم لا يكون تاما في أصله، فيضم إليه ما يتممه و يجبر نقصه كما تقول(هذا صلة هذا ووصله) أي يكمله ويزيل نقصه".

وجملة الصلة عنده خبرية تحتمل الصدق و الكذب مستبعداً أن تكون جملة إنشائية معلاً ذلك بقوله:" إنّه يجب أن يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، و الجمل الإنشائية و الطلبية،...، لا يعرف مضمونها إلاّ بعد إيراد صِيَغِها". وقد جعل الجرجاني افتقار الموصول إلى صلته سبباً من الأسباب التي أوجبت بناءه، إذ أنّ الذي أوجب بناءه(إنّ لم يكن يستقل بنفسه، و احتاج إلى ما ينظم إليه من صلة، فصار بمنزلة الحروف، لأنّها لا تستقل بنفسها وتقتضي شيئاً ينظم إليها" . فضلا عن إنّ الاسم الموصول لما كان لا يتم معناه إلاّ بصلة، صار منها بمنزلة أول الاسم من آخره.

فكما أن بعض الاسم لا يعرب، لأنّ الإعراب يؤتى به للدلالة على المعاني العارضة في الأشياء كفاعلية، ومحال أنّ يدل على كون الشيء فاعلاً قبل أن يدل على نفسه بإستفاء اسمه"[1].

يزاد على ذلك أنّ الجرجاني في كتابه (دلائل الاعجاز) قد أعاد تأكيد وجوب أنّ تكون دلالة جملة الصلة، دلالة خبرية لا إنشائية، بعد أنّ أشار إلى ذلك في كتابه (المقتصد) مميزا بذلك بين دلالة الأخبار بالجملة مع (الذي) و الأخبار مع غير(الذي)، أو من دونه،

[1] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني ،تراث جاكم الزيادي،الطبعة1، دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان،2011م،ص188.

[1]وتفسير هذا أنّ المتكلم لا يصل (الذي) " إلاّ بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها، وأمر قد عرفه له"، وبخلاف ذلك يأتي الأخبار بالجملة مع غير الذي، وينتهي الجرجاني من ذلك إلى القول:" إنّه جيء به (الذي)ليفصل بين أن يراد ذكر الشيء بجملة قد عرفها السامع له، وبين أن لا يكون الأمر كذلك"[2].

ومما تجدر الإشارة إليه عدم وجود تفسير دلالي واضح لدى الجرجاني في قضية وجوب أن يكون في الصلة ضمير عائد على الموصول،في حين اتسم تعليل الراضي لذلك سمة دلالية بارزة، إذ يعلل ذلك بقوله:" إنّ ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لأنه إمّا محكوم عليه هو سببه، أو محكوم به هو أو سببه، فلابد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصل في الصلة، ليبقى الحكم أجنبيا عنه، لأنّ الجمل مستقلة بأنفسها لولا الرابط الذي فيها"."[3]

و يرى البحث وجوب أن يكون في الصلة ضمير عائد على الموصول لدى السامع علم بها، إذ لم يكن كذلك لما وجد في الصلة (ضمير) وهو كناية عن الاسم الموصول، فلا يمكن أن يكنى عن شيء لم يكن للسامع به علم سابق. وضمن هذا المجال أشار الجرجاني إلى إنّ الأصل في الأخبار هو(الذي)، (تدخل على الجملتين وتقول : الذي هو زيد، و الذي قام غلامه زيد، فقد وقع في صلته الاسم و الفعل)، في حين أنّ (الألف و اللام) لا يخبربها إلا ذا كانت الجملة الفعلية، نحو إنّ تقول في ذلك : قام زيد، القائم زيدً وذلك أنّ الألف و اللام تقتضي اسم فاعل نحو: القائم واسم الفاعل لا يشتق إلا من الفعل نحو: قام، يقوم، فلا يكون (الألف واللام) في الجملة الاسمية نحو: زيدٌ أخوك، و إنما يختص بهذا (الذي) نحو: الذي هو زيدٌ أخوك"[4].

1

2 دلائل الاعجاز، ص 200.

3 الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني ،تراث جاكم الزيادي،الطبعة1، دار صفاء للنشر و التوزيع – عمان،2011م،ص189.

4 المرجع نفسه/ ص 189- 190.

وهو ما يؤدي بالبحث الى القول ان دلالة الإخبار ب (الذي) اعم بدلالة الإخبار ب (ال)، لكون (الذي) يخبر به في (الاسم والفعل)، بخلاف الإخبار ب (ال)، لكون الذي يخبر به في (الاسم والفعل) بخلاف الإخبار ب (ال)، اذ إن (ال) لا تتصرف تصرف (الذي) فهي فرع عليه في دلالة الإخبار ، وقد تابع الجرجاني في ذلك شيخه ابا علي الفارسي ، الذي يقول : " والإخبار بالذي اعم من الإخبار بالألف واللام". "[1]

ومن الجوانب الدلالية التي اشار اليها الجرجاني أيضا في حديثه عن الاسم الموصول (الذي) قضيت مجيء (الذي) لوصف المعارف بالجمل وما تحتها من اسرار، اذ يقوم (الذي) هنا بوظيفة الواسطة التي يتمكن بها وصف المعارف بالجمل ولولا وجود (الذي) لا امتنع ذلك، والسبب في امتناع ذلك " ان الجمل الناكرات كلها، بدلالة إنها تستفاد، وإنما يستفاد المجهول، دون المعلوم، فلما كان كذلك كانت وفق النكرة، فجاز وصفها بها، ولم يجز ان توصف بها المعرفة، إذ لم تكن وفقا لها"."[2]

أي أن الذي يعين على تحديد دلالة المعارف وبيانها من خلال وصفها بالجمل، وبيان ذلك أنك تقول: " مررت بزيد الذي أبوه منطلق، فنجدك قد توصلت بـ (الذي) ابنت زيدا من غيره، بالجملة التي هي قولك أبوه منطلق، ولولا (الذي) لم تصل الى ذلك"[3].

فدلالة الصلة تكون معلومة عند المخاطب، في حين تكون دلالة الخبر مجهولة عنده وهو الأمر الذي لم تلمح إشارة الجرجاني إليه، من جهة تمييزه بين دلالة الخبر والصلة على الرغم من اشارته إلى أن دلالة الصلة يكون فيها للسامع علم ومعرفة سابقة .

---

[1] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، تراث حاكم الزيادي ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع –عمان ،2011م ص 190.

[2] دلائل الاعجاز، ص200.

[3] نفس المصدر، ص 199.

- **خامسا الحـــال:**

استعمله سيبويه للدلالة على الوصف وسماها أحيانا بالمفعول فيها أو الموقوع فيها وتابعه المبرد في ذلك .

ورأى أبوعلي الفارسي أن الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها مثل : " خرج عمرو مسرعا " فمعنى هذا (خرج في حالت الإسراع) و (وقت الإسراع) فشابهت ظرف الزمان .

ولم يخالف الجرجاني شيخه اباعلي في نظرته للحال، إذ قال فيه:"إن الحال قد اكتست شبها من الظرف، وشبها من المفعول الصحيح، فأما مشابهتها الظرف من حيث أنك إذا قلت(جاء زيد راكبا) فالمعنى (جاء زيد في حالة الركوب)، فهذا وجه مشابهتها الظرف".

وأما مشابهتها للمفعول الصحيح، فمن حيث إنك إذا قلت : (جائني زيد راكبا) وجدته عاريا من حرف الظرف، إلا ترى أنك لا تقول (جائني زيد في راكب)؛ وهذا ما أدى أن يكون للحال حكم الظرف والمفعول الصحيح، وهذا ما ذهب إليه أيضا الزمخشري.

وانسجاما مع نظرية الجرجاني في (النظم) فقد جاء اهتمامه بالحال الجملة أكثر من المفرد، وفي ضوء ذلك عالج الجرجاني دلالة مجيء (واو) الحال مع بعض الجمل ودلالة تركها مع الجمل الأخرى، وهو ما يصب في أهمية المعنى الوظيفي للنظم والتراكيب الكلامية وما سيتتبعها من معاني ودلالات، فيمكن حصر الجملة الحالية التي أشار اليها الجرجاني في الأنماط التالية:

أ/ **مجيء جملة الحال متكونة من (مبتدأ+خبر):** ويمكن أن يأتي بالواو، أو بغيره، فإذا كان المبتدأ من الجملة ضميرا ذا حال، لم يصلح بغير (الواو) البتت وذلك كقولك : "جائني زيد وهو راكب،"[1] ومما يؤخذ على الجرجاني في هذا الكلام عدم بيانه للعلة التي أوجبت وجود (واو) الحال في مثل تلك الحالة وهذا ما ذهب اليه الراضي في شأن وجود (الواو) أي أنها

[1] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، تراث حاكم الزيادي ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع –عمان ،2011م ، ص 193.192.

قامت بدور الرابط الدلالي بين جملة الحال، والجملة التي سبقتها، لعدم انفصال الجملتين من حيث المعنى والدلالة.

ب/مجيء جملة الحال جملة فعلية: وهي نوعان :

1- جملة فعلية فعلها ماضي: وهنا يجب الإتيان بـ (قد) وقد اغفل الجرجاني العلة الدلالية التي أوجبت الإتيان بـ (قد)، في حين يعلل ذلك الراضي،في مثل هذه الحالة يمنع من حصول التناقض بين دلالة زمن المضي وزمن الحال أي أن لفظة (قد) تقرب الماضي من حال التكلم فقط، فقد أعانت هنا أعلى التحقيق الانسجام والتوافق بين المضي والحال، من ناحية الدلالة الزمنية لكل منهما بتقريبها من زمن الماضي إلى زمن المتكلم الذي هو زمن من الحال المنصوص عليه .

2- جملة الحال جملة فعلية فعلها مضارع: وهي نوعان:

أن تكون جملة مثبتة غير منفية: وفي مثل تلك الحالة لا تكاد تجيء جملة الحال مصدرة (الواو)، بل ترى الكلام على مجيئها عارية من (الواو) أي حالية من (الواو) ومن ذلك قول علقمة:

وقد علوت قتود الرمل سيفعني يوم قديد يمت الجوزائي مسموم

-وقد صوغ الراضي خلو تعابير كهذه من (واو)الحال، بذلك انه راجع إلى كون المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا، وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جائني زيد راكبا، ولا سيما يصلح للحال وضعه، وبين الحالتين تناسب، إن كان في الحقيقة مختلفين.

ومما يدل على ضرورة حصول التناسب والانسجام في دلالة الزمن بيين زمن الحال، وزمن الجملة التي يمكن أن تكون حالا للاشتراط في المضارع الواقع حالا، أن يكون خاليا من حروف الاستقبال كالسين و لن، ونحوهما، إذ أنهما ينقلان من زمن الفعل إلى المستقبل، وهو ما يتعارض وزمن الحال الذي يدل على المتكلم.

أما النوع الآخر فهي جملة الحال المضارعة المنفية: التي أجاز فيها الجرجاني دخول (الواو) أو عدمه.

وعلى الرغم من ذلك فإنما يحسب للجرجاني في هذا جعله (الحال) نوعا من أنواع الخبر، إلا أنه ليس خبرا جزءا من الجملة وإنما هو زيادة خبر آخر الذي هو جزء من الجملة، ولا تتم الفائدة دونه، وبذلك يصبح (الحال) عنصرا من عناصر الإثبات للخبر."[1]

ومن هنا انطلق الجرجاني ليبين دلالة (الواو) الحالية في وجودها وعدمها في التركيب،مستخلصا من ذلك "إن كل جملة وقعت حالا ثم امتنعت من (الواو) فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالا ثم اقتضت (الواو) فذاك لأنك مستأنف بها خبرا، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات."[2]

أي أن (الواو) الحالية تقوم بوظيفة ضم الجملة الثانية إلى الأولى، فإذا كانت جملة الحال بما بلها في المعنى والدلالة والزمن، استغنى عن وجود (الواو) الحالية، أما إذا كانت جملة الحال جملة منفصلة عما قبلها في المعنى والدلالة والزمن، احتيج إلى وجود (الواو) الحالية لتقوم بوظيفة ضم الجملتين، زهي بذلك تعين على إنتاج الدلالة المقصودة من النظم، عن طريق قيامها بوظيفتين، إحداهما نحوية وهي دلالتها على (الحال) والأخرى تركيبية وهي وظيفة ضم جملتين وجعلهما جملة واحدة في الإخبار، ولاشك في أن (الواو)

في مثل تلك الحالة (تكون بمنزلة العاطفة) في أنها جاءت لتربط جملة ليست شأنها أن تربط نفسها."[3]

---

[1] دلائل الإعجاز،ص 212.

[2] مرجع نفسه، ص 213.

[3] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، تراث حاكم الزيادي ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع –عمان ،2011م ، ص 198.

ما يستشف من ذلك ان الجرجاني عمد إلى جعل إيحاءات التركيب النحوي على (الحال) ونظم الجملة به تدور حول (الواو) وجودا وعدما، إذ لكل حالة من الحالتين إيحاءات ودلالاتها الخاصة، فوجود (الواو) في جملة الحال يشير إلى ان جملة الحال جملة مستأنفة ومبتدأ بها، وتفيد معنى جديد، فلهذا للزم الربط بينهما فكانت (الواو) .

في حين يدل امتناع (الواو) في جملة الحال على أن جملة الحال، جملة مضمومة في المعنى إلى صدر الجملة الأول وكأنهما إثبات واحد، فالكلام موصول أوله بآخره، أي ان وجود (الواو) يمنع من فصل جملة الحال عن صاحب الحال ومن ثم امتناع فصول الاختلاف في تركيب الجملة."[1]

سادسا- فعل المقاربة (كاد):

وهو الفعل الموضوع للدلالة على مقاربة الفعل واستدناء وقوعه .

وهو ما يتفق وتعريف الجرجاني له، في قوله :" إن (كاد) موضوع لان يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع وعلى أنه قد شارك الوجود. "[2]

وانطلاقا من هذا التعريف عالج الجرجاني دلالة دخول النفي على (كاد) متعرضا بذلك للتوجيه الدلالي الذي يستشف من النظم التركيبي في مثل هذه الحالة .

وقد تركز الحديث في ذلك عن كيفية التوفيق بين دلالة (كاد) على شدة الفعل من الوقوع، ودخول النفي عليه الذي ينفي هذا الوقوع، وقد أشار الجرجاني في ضوء ذلك إلى الشبهة التي وقع فيها النحويون، إذ ظنوا أن دخول النفي على (كاد) كما في (ما كاد يفعل) و (لم يكد يفعل) في فعل قد فعل، يدل على معنى انه لم يفعل إلا بعد الجهد، بعد ان كان بعيدا في الظن أن يفعله، كقوله تعالى: ﴿ قد ذبحوها وما كادوا يفعلون﴾"(البقرة، الآية75)."[3]

---

[1] مرجع نفسه، ص 199.

[2] دلائل الاعجاز،ص275

[3] دلائل الإعجاز،275

وقد عارض الجرجاني هذا القول، إذ رأى (أن الذي يقتضيه اللفظ إذا قيل : " لم يكد يفعل" و " ما كاد يفعل "، أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله، ولا قارب أن يكون ولا ظن أن يكون)."[1]

مستدلا على ذلك بدلالة (كاد) فلما كانت (كاد) تدل على قرب وجود الفعل، كان محالا أن يوجب نفيها وجود الفعل، لأنه يؤدي إلى أن يوجب نفي مقاربة الفعل الوجود وجوده، وان يكون قول ما قارب أن يفعل، مقتضيا البت أنه قد فعل ."[2]

وقد زاد الجرجاني على ذلك تعليلا آخر، يبدو للبحث أنه قد أوقع الجرجاني في تناقض الرأي، ما كان يحدث لولا أنه قد نص على القول: بان (لم يكد) في الآية والبيت، واقع في جوانب (إذا) والماضي إذا وقع في جواب الشرط على هذا السبيل، كان مستقبلا في المعنى، فإذا قلت : (إذا خرجت لم أخرج)، كنت قد نفيت خروجا فيما يستقبل."[3]

فضلا عن أنه قد أشار في تعليقه على نص الآية والبيت بأن عدم وجود صورة تقتضي خلاف الظاهر، ويعني بالصورة القرينة، يؤدي إلى نفي مضمون خبر (كاد)، وعدم حصوله، وتقييد النفي في المستقبل يؤدي إلى القول بإمكان حصوله ووجوده في الحال، وهو ما يتنافى ويتناقض مع ما كان قد نص عليه سابقا.

سابعا- لفظ التوكيد (كل):

وهو من الفاظ التوكيد المعنوي الدالة على الإحاطة والعموم والشمول و الاستغراق، وقد نص الجرجاني على دلالتها على معنى الشمول، إذ أنه (اسم يشتمل على الأجزاء) وهو ضد معنى التبعيض والتجزئة، لذلك يتنافى وجود حرف الجر (من) الدال على التبعيض مع

[1] مصدر نفسه، ص 275.

[2] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، تراث حاكم الزيادي ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع –عمان ،2011م ، ص 198.

[3] دلائل الاعجاز، ص 277.

وجود(كل) الدالة على العموم والشمول، فـ (من) يقتضي التبعيض، و (كل) يقتضي نفي التبعيض . ولذلك ضدان لا يجتمعان في تركيب واحد .

وانطلاقا من دلالة (كل) لهذا تناول الجرجاني الجانب الدلالي المستفاد من (كل) في حالة الإثبات والنفي، فانصب على أن (كل) تجلب الإثبات لإفادة (الشمول في الفعل الذي تسنده إلى الجملة أو توقعه بها)،[1] فقولنا (جاء القوم كلهم)، يدل على وقوع فعل (المجيء) من جميع القوم أو بعضهم، بخلاف القول جائني القوم، فإنه يمكن أن يتوهم السامع تخلف أحد من القوم، أو بعضهم بخلاف القول (جائني القوم) فإنه يمكن أن يتوهم السامع تخلف أحد من القوم، أو بعضهم عن (المجيء)، مع إن كان أن يكون القوم جميعهم قد جاؤوا على الرغم من غياب (كل) عن التركيب،"[2] إذ إن القول بأن (كل) تفيد الشمول، لا يعني أن سبيل (كل) في ذلك سبيل الشيء يوجب المعنى من أصله، وأته لولا (كل) لما عقل الشمول ولم يكن فيما سبق من اللفظ دليل عليه، ولو كان كذلك لم يكن يسمى تأكيد، فالمعنى أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضي الشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه."[3]

أما فائدة (كل) في سياق النفي فلها حالتان: – إما أن تكون (كل) داخل في حيز النفي أو تكون (كل) خارجة عن حيز النفي.

وهذا كلام مبني أصلا على ما مفاده " أنه من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أن يتوجه إلى ذلك التقيد، وأن يقع له خصوصا".[4]"

ولما كان التأكيد بـ (كل) ضرب من التقيد، كان حتما أن يتوجه النفي إلى هذا التأكيد خصوصا ويقع له."[5]

---

[1] دلائل الاعجاز، ص 278.

[2] المصدر نفسه، ص 278.

[3] مصدر نفسه، ص 279.

[4] مصدر نفسه، ص 279.

[5] مصدر نفسه، ص 279.

ففي حالة دخول (كل) في حيز النفي، سواءا أدخلت في إعمال الفعل أم لم تدخل، وذلك بأن تقدم النفي عليها لفظا وتقديرا.

تكون (كل) في مثل هذا الموضوع دالة على نفي الشمول دون نفي الفعل أو لوصف نفيه."[1]

ففي قولنا: " لم يأتي القوم كلهم، " دخلت (كل) في حيز النفي، وفضلا عن إعمال الفعل فيها، إلا إن المعنى لم يكن في نفي (الإتيان نفسه)، وإنما نفي أن يكون حدوث هذا الفعل على وجه الشمول والدلالة على أن الفعل قد كان من البعض، ووقع على البعض."[2]

ويمكن الحصول على المعنى نفسه، في حالة عدم إعمال الفعل في (كل) مع دخولها في حيز النفي، ومن ذلك قول المتنبي:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.

فـ (كل) " غير معمل فيه الفعل ومرفوع، إن بالابتداء و إما بأنه اسم (ما) ثم إن المعنى مع ذلك على ما يكون عليه إذا أعملت فيه الفعل فقلت: (ما يدرك المرء كل ما يتمناه)، وذلك أن التأثير لوقوعه في حيز النفي." "[3]

ويذهب البحث إلى ما ذهب إليه (محمد حسنين) من أن الجرجاني لم يكن دقيقا في عرضه لهذه القاعدة الدلالية، إذ إن هناك بعض النصوص القرآنية كقوله تعالى: ﴿ والله لا يحب كل مختال فخور ﴾ (الحديد 63)، وقوله تعالى:﴿والله لا يحب كل كفار أثيم﴾(البقرة 276). وعلى الرغم من توافق نظمها مع الشروط التركيبية التي أشار إليها الجرجاني فإنها لا يمكن أن تعطي الناتج الدلالي نفسه الذي نص عليه الجرجاني.

فلا يصح ان يكون المعنى على إن الله سبحانه وتعالى لا يحب بعض هؤلاء المذكورين ويحب البعض الآخر منهم وبالرغم من ذلك فإنما يشفع للجرجاني في عرضه لهذه القاعدة

---

[1] دلائل الاعجاز،ص 279 .

[2] مصدر نفسه، ص 279.

[3] المصدر نفسه، ص 284.

هو ماجاء به من أمثلة لا يخالف المعنى الذي قصده، ومن ثم يمكن القول إن الأولى بهذه القاعدة أن تكون غالبة لا لازمة أما خروج كل من حيز النفي وعدم دخولها فيه، لفظا ولا تقديرا، فيؤدي إلى أن يكون المعنى تتبع الجملة، ونفي الفعل والوصف عنها واحدا واحدا والسبب في ذلك يعود إلى أن الابتداء بـ (كل) يعني بنيان النص عليها، ومن ثم تسليط الكلية على النفي وإعمالها فيه وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشد شيء عن النفي،"[1] ومن ذلك قول أبي النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليا ذنبا كله لم أضع

ويلمح أن الشاعر رفع كل ولم ينصبها، إذ إن النصب يمنعه ما يريد وذاك أنها تدعي عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة لا قليلا ولا كثيرا ولا بعضا ولا كلا، والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته بعضه."[2]

وهو ما يدل على وقوع النفي على أفعل والوصف دون إرادة نفي الشمول فالرفع يفيد الشمول والنصب لا يفيد ذلك، فالقول كله لم أصنع (بالرفع) معناه لم يصنع قليلا ولا كثيرا، في حين كان القول كله لم أصنع (بالنصب) على معنى انه صنع بعضا وترك بعضا.

ثامنا– المفعول به :

وهو ما ستعمله النحويون لبيان ما وقع عليه الفعل فاستعمله النحاة البصريون والكوفيون كسيبويه والفراء وغيرهما.

وأشار صاحب (المقتضب) إلى أنه زيادة في الفائدة وبإمكان الكلام أن يستغنى عنه فضلا عن إشارة إبن جني (ت 392 هـ) إلى أنه " الاسم المنصوب في حالة إسناد الفعل إلى

[1] دلائل الإعجاز،ص 278.

[2] المصدر نفسه ، ص 278.

الفاعل، فجاء فضلة".[1] وهو الأمر الذي رفضه الجرجاني في رأيه (المفعول به) على أن يكون زيادة أو فضلة بأن كل ما يزاد على جزئي الجملة فائدة أخرى ، وينبني عليه أن ينقطع على الجملة، حتى يتصور أن يكون فائدة على حدة، وهو مالا يعقل إذ لا يتصور في (زيد من قولك : ضربت زيدا)، أن يكون شيئا برأسه حتى تكون بتعديك (ضربت) قد ضممت فائدة أخرى."[2]

أي أن (المفعول به) لو كان فضلة وزيادة، في الفائدة لصح ان يفيد (فائدة) وهو بمعزل عن الجملة والتركيب، وهذا مما لا يمكن الإقرار به واستشهد الجرجاني بنصوص كان لوجود (المفعول) فيها أثر في الوصول إلى الدلالة المقصودة من النظم، ومن تلك الشواهد قول الفرزدق :

وما حملت أم امرئ في ضلوعها أعق من الجاني عليها هجائيا

ففي النص لا يمكن الحصول على المعنى، الذي يصح أن يقال، أنه عرض الشاعر ومراده الذي لا تصلح الدلالة عليه إلا بوجود (المفعول) وقد أشار إلى ذلك الجرجاني قائلا:" لا تتبين لك صورة المعنى الذي هو معنى الفرزدق إلا عند آخر حرف من البيت حتى إن قطعت عنه قوله (هجائيا) بل (الياء) التي هي ضمير الفرزدق، لم يكن الذي تعقله منه مما أراد الفرزدق بسبيل، لأن عرضه تهوين أمر هجائه والتحذير منه، وإن من عرض أمه له، كان قد عرضها لأعظم ما يكون من الشر."[3] وما كان ذلك ليتحقق لولا وجود المفعول، فكل عنصر من عناصر التركيب لابد أن يكون له أثر بارز في إيصال المعنى ولا يقتصر هذا على المفعول فقط، وايضاً في الحال والظرف وغيرهما. فلا فضلة في النظم ما دامت الدلالة على المعنى اقتضت ذلك.

---

[1] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، تراث حاكم الزيادي ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع –عمان ،2011م ، ص 208.

[2] دلائل الاعجاز ، ص 533.

[3] دلائل الإعجاز ، ص 535.

فقولنا (جاء زيد غير قولنا جاء زيد ضاحكا) في التركيب الأول إثبات المجيء لزيد على العموم، في حين عمدنا في الثاني غلى إثبات المجيء لزيد على هيئة معينة.

وقد ميز الجرجاني بين نوعين من المفعول وهما المفعول على الإطلاق (المفعول في نفسه) و (المفعول به) الأول: (قمت قياما) والمثال الثاني (ضربت زيدا) ففضلا على كون المفعول على الإطلاق غير مقيد بحرف جر يكون الثاني مقيدا بهذا الحرف يكون المفعول الأول خارجا من العدم إلى الوجود، ففي قولنا : مت قياما ، كنا أخرجنا القيام من العدم إلى الوجود، وفعلنا فيه فعلا على الحقيقة، في حين يكون النوع الثاني مكن المفعول موجودا قبل أن يكون مفعولا للفعل، ففي : ضربت زيدا ، لم نخرج (زيد) من العدم إلى الوجود، وإنما وقعنا به أمرا، ناهيك بأن الأول يكون دالا على معنى، في حين يكون الثاني دالا على أشخاص أو أعلام ."[1] أي أن يكون النوع الأول يكون المعنى لإثبات المفعول فعلا للفاعل، في حين يكون المعنى الثاني في إثبات الفعل الفاعل من غير أن يلحق الإثبات ذلك المفعول ! إذ إن الإثبات معنى لا بد له من جهة ولا جهة ها هنا."[2]

تاسعا- المضاف والمضاف إليه:

الإضافة في اللغة هي الإسناد والإمالة، فسماه المبرد وسيبويه (باب النسبة) إسناد الشيء أي إمالته اليه ونسبته ولذلك تكون مظهر من مظاهر التراكيب الاسنادية في الكلام إذ يستند بعضه إلى بعض، ويعلق بعضه ببعض، وهي اصطلاحا: ضم اسم إلى اسم على وجه يفيد التعريف والتخصيص وهي غاية الإضافة، وفائدتها التي أشار إليها الجرجاني وهي الإضافة."[3] وهي الإضافة الحقيقية المحظى دون غيرها إذ تكون هذه الإضافة على نوعين

[1] أسرار البلاغة ، ص 318.

[2] المصدر نفسه ، ص 319.

[3] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، تراث حاكم الزيادي ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع –عمان ،2011م ، ص 214-215.

إضافة بمعنى (اللام) غير منوية الانفصال، كقولنا دور زيد، وثوب عمرو وإضافة بمعنى (من) كقولنا خاتم فضة.

والإضافة بمعنى (اللام) تقتضي التعريف والتخصيص فالتعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، كقولنا غلام زيد، وذلك أنك لو قلت غلام كان شائعا في أمته غير مختص بواحد فإذا أضفت وقلت غلام زيد، تعرف وصار لواحد بعينه، ويكتسي منه تعريفه، وذلك أن قدر المعنى على قدر اللفظ.

أما دلالة التخصيص فتكون في حالة كون المضاف إليه نكرة كقولنا راكب فرس، فإذا قلنا (راكب) تجعله شائعا في أجناس ما يركب، فإذا قلنا راكب فرس خصصناه بالإضافة وأزلنا عنه بعض الشياع.

ويزاد على ذلك أن الإضافة بمعنى (من) تفيد دلالة التخصيص أيضا فقولنا خاتم فضة ، ليس بمنزلة قولنا خاتم، لأن الإضافة تقصيره على نوع واحد.

2/ الدلالة الأسلوبية(دلالة الأساليب النحوية) :

لم يكن الجرجاني في درسه الدلالي غافلا عن الجانب الأسلوبي في (النحو)، الذي يشتمل على نظريته النظمية التي أشار فيها إلى ارتباط الدلالة بالأسلوب، إذ قال :" فأما إذا تغير النظم، فلا بد حينئذ أن يتغير المعنى."[1] تأكيدا منه أن الدلالة متغيرة بتغير السياق والنظم ومرتبطة بالدلالة المعجمية وبالبنية التركيبية.

فالنَّظم عند الجرجاني نظرية علمية تنحوا منحى أسلوبيا، قوامها النص القرآني والأدبي والأمر الذي قاده إلى تعريف الأسلوب، بأنه " الضرب من النظم والطريقة فيه"[2].

وبذلك يكون النحو هو القالب الذي تتفرغ فيه الألفاظ دلالاتها، على أنه ليس قالبا جامدا فاقدا للحياة، بل هو الطريق الذي يصل بين المتكلم والمتلقي لتحقيق غاية إدراك المعنى فالنحو قد تحول عند الجرجاني إلى دراسة أسلوبية تعبيرية تكون أداة في الميدان الفني والأدبي، متمثلا بالدرس التطبيقي التحليلي للكلام العربي، الذي توزع على دراسة الحالات النحوية للأساليب من : حالات ترتيبية كالتقديم والتأخير، وحالات توليدية من البسائط من الجمل والمركبات، فضلا عن النظر في العناصر المضافة ودورها، وما يذكر منها وما يحذف، والتلوينية المتمثلة في التعريف والتنكير وفي التقرير والإثبات من طرف، والإنشاء من طرف آخر. وهو ما سيكون موضوع هذا المبحث الذي نتناول في أثنائه أهم الألوان التعبيرية الأسلوبية التي عالجها الجرجاني ضمن ما يعرف بـ (معاني النحو) فكان أهمها :

أولا: التقديم والتأخير:

التقديم والتأخير سمة من سمات اللغة العربية تنوعت طرقه واختلفت دلائله فبلغت العربية به قدرة عالية من الازدهار والنمو، كشف عن أهميته علماء من أبرزهم ابن جني في الخصائص الذي اعتبره من الشجاعة العربية، فدرسه من جوانبه المختلفة وأكد أنه من مميزات الكلام العربي، ثم جاء بعده عبد القاهر الجرجاني الذي أحكم ضبط هذه الظاهرة

[1] دلائل الاعجاز،ص 25.

[2] المصدر نفسه،ص 418.

التقديم والتأخير – فبين أنواعها وكشف أسرارها ووضح آلياتها التركيبية وما يترتب عنها من دلالات ومقاصد دون الاكتفاء بمجرى الأصل الذي هو العناية والاهتمام، فنجده يقول: في باب التقديم والتأخير" هو باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف، بعيد الغاية لا يزال يفتر لك عن بديعة ويضفي بك إلى لطيفة، ولا يزال ترى شعرا يروقك مسمعه ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"، ومن هنا سنحاول الحديث عن كيفية دراسة الجرجاني للتقديم والتأخير عن طريق عرض مختلف الشواهد التي استشهد بها ،كما نحاول الكشف عن دلالاتها المختلفة، وكيف استطاع ربط الشكل بالمعنى.

وأشار إلى أن تقديم الشيء يكون على وجهين:

- تقديم يقال: **إنه على نية التأخير**. وذلك في كل شيء أقررته مع التعدي على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل ، كقولك (منطلق زيد) و(ضرب عمروا زيد)، معلوم أن(منطلق) و(عمروا) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك و كون ذلك مفعولا و منصوبا من أجله، كما يكون إذا أخرت.

- **وتقديم لا على نية التأخير**: ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعله بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه . وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، و أخرى ذاك على هذا. و مثاله ما (المنطلق زيد). فأنت في هذا لم تقدم (المنطلق) على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير. فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ،وكذلك لم تؤخر(زيد) على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبر. واظهر من هذا قولنا (ضربت زيدا) و(زيد ضربته)،

- لم تقدم (زيدا) على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له.

يحصر عبد القاهر التقديم والتأخير في ضربين اثنين لا ثالث لهما ولكل منهما دلالة خاصة تتناسب وطبيعة التركيب:

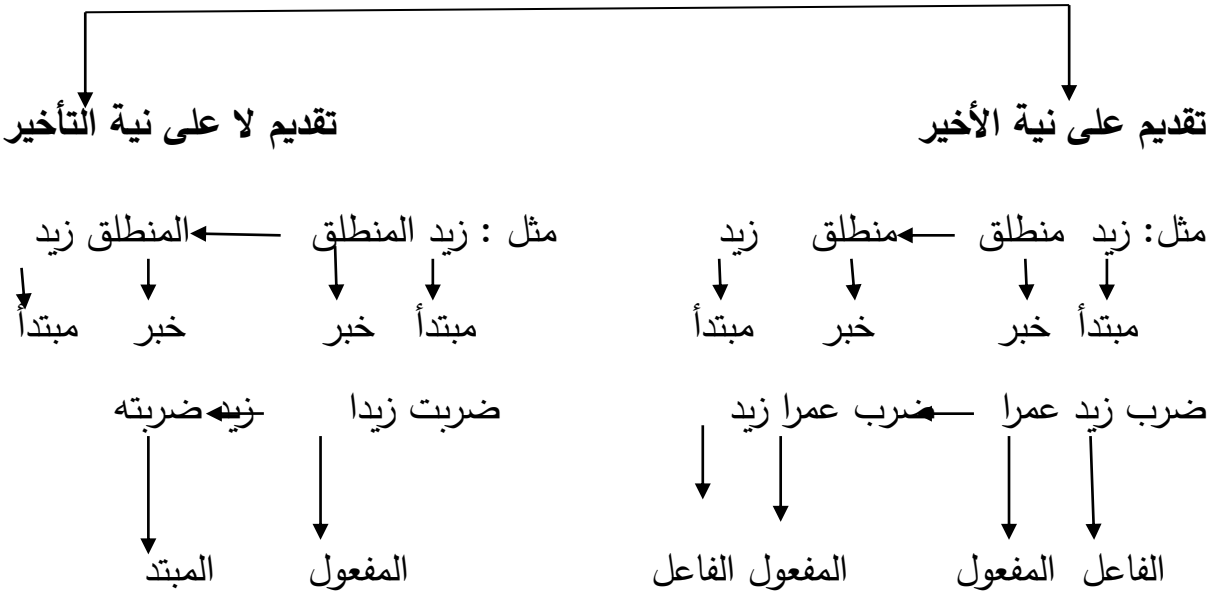

توضيح:

فالجرجاني يميز بين نوعين من تقديم الكلمات في الجملة : تقديم لا يغير الوصف الإعرابي للكلمة المقدمة، وتقديم يغير وصفها الإعرابي.

أنواع التقديم و التأخير :

1.التقديم والتأخير في باب الاستفهام :

أ. الاستفهام بالهمزة والفعل الماضي :

يبدأ الجرجاني بيان الاستفهام بالهمزة واختلاف المعنى في حالة تقديم الفعل أو تقديم الاسم المحدث عنه بالفعل، فيقول:" وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يمنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه ".

ومن أبين شيء في ذلك (الاستفهام بالهمزة). فإن موضع الكلام على انك فإذا قلت (أفعلت؟) فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه. وكان غرضك من استفهامك أن توجوده وإذا قلت (أ أنت فعلت؟) فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه"[1].

وهكذا نرى أن تقديم الفعل مع الاستفهام بالهمزة (أفعلت ؟) الغرض منه الاستفهام عن وجود الفعل. والسائل في هذا الموقف يحتاج إلى (خبر ابتدائي) يجيبه عن سؤاله. أما تقديم الاسم مع الاستفهام بالهمزة (أ أنت فعلت؟) فيكون وجود الفعل ثابتا ولكن الشك ينصب على الفاعل الذي قام به . والسائل في هذا الموقف يحتاج إلى (خبر غير ابتدائي) يجيبه عن سؤاله."[2]

ومن تطبيقات الجرجاني على ذلك تعليله التقديم في قوله تعالى: ﴿ أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم ﴾(الأنبياء، الآية 62)

إذ يقول: " فيه لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام، وهم يريدون أن يقر لهم، بأن كسر الأصنام قد كان ولكن أن يقر بأنه منه كان، وكيف."[3] فالحدث قد وقع فعلا، إذ كسرت الأصنام إلا أن الاستفهام منصب على المسند إليه فهو محل التساؤل.

هذا إذا كانت الهمزة للتقرير حيث يقول في ذلك: " واعلم أن هذا الذي ذكرت لك في الهمزة (وهي للاستفهام) قائم فيها إذا كانت هي للتقرير. فإذا قلت (ا أنت فعلت ذاك ؟) كان غرضك بأن تقرره بأنه الفاعل ... واعلم أن الهمزة فيما ذكرنا تقرر بفعل قد كان. و إنكار له لما كان؟ وتوبيخ لفاعله عليه.

ولها مذهب آخر وهو أن يكون الإنكار إن يكون الفعل قد كان من أصله."[1] أي إذا كانت الهمزة للإنكار حين تقديم الفعل (أفعلت) يكون الإنكار فيه، لا في الفاعل بمعنى إذا كان السؤال عن الفعل لم يثبت انه مفعول فضابطه (أفعلت؟).

---

[1] دلائل الإعجاز، ص 93.

[2] الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، جعفر دك الباب، ط1، مطبعة الجليل–دمشق، 1980، ص 91.

[3] دلائل الإعجاز، ص113.

- أما إذا كان الشك في الفاعل مع الإقرار بوجود الفعل فضابطه: (ا أنت فعلت؟).

ب. الاستفهام بالهمزة والفعل المضارع:

يبين الجرجاني أن نفس المعنى في تقديم الفعل وتقديم الاسم قائم حين يكونوا مضارعا، فيقول: " وإذا قد بين الفرق في تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل الماضي، فينبغي أن ينظر فيه والفعل المضارع.

والقول في ذلك انك اذا قلت الحال المعنى كان شبيها بما مضى في الماضي. فإذا قلت (أتفعل؟) كان المعنى على انك أردت ان تقرره بفعل هو يفعله. وكنت كمن يوهم انه لا يعلم بالحقيقة ان الفعل كائن.

وإذا قلت (أ أنت تفعل؟) كان المعنى على انك تريد ان تقرره بأنه الفاعل وكان أمر الفعل في وجوده ظاهرا، وبحيث لا يحتاج إلى الإقرار بأنه كائن."[2] إن صيغت أتفعل؟ و أأنت تفعل؟ تكونوا دالة على الحال إذا كانت فيها الهمزة تقريرية.

أما إذا كان المضارع دالا على المستقبل وكان المعنى إذا بدأت بالفعل على انك تعمدت الإنكار إلى الفعل نفسه، وتزعم انه لا يكونوا، أو أنه لا ينبغي أن يكون، وإن بدأت بالاسم، كنت وجهت الإنكار إلى نفس المذكور، وابيت أن يكون بموضع يجئ منه الفعل وممن يجئ منه وان يكون بتلك المثابة."[3]

ومثال الاول : اذا كان الإنكار موجها إلى الفعل وتزعم انه لا يكون أو انه لا ينبغي أن يكون فضابطه : أتفعل؟، مثال ذلك:

أيقتلني والمشرف مضاجعي ومسنونة رزق كأنياتي اغوال.

فهناك إنكار ان يقدر انسان ان يقوم بفعل القتل، أي إنكار فعل القتل جملة.

---

[1] الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، جعفر دك الباب،ط1،مطبعة الجليل–دمشق،1980،ص 92.

[2] الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، جعفر دك الباب،ط1،مطبعة الجليل–دمشق،1980،ص 92.

[3] دلائل الاعجاز،ص116.

ومثال الثاني: اذا كان الإنكار موجها إلى نفس المذكور وأبيت أن تكون بموضع أن يجئ منه الفعل فضابطه:أأنت تفعل؟ أو هو يفعل؟ فالإنكار هنا موجه إلى الفاعل لاستحالته أن يقع منه الفعل.

استنتاج:

دلالة الاستقبال مع أتفعل؟ و أأنت تفعل؟ تكون الهمزة للإنكار، والإنكار يحتمل وجهين إنكار للفعل أو الفاعل، مثل(أزيدا تضرب)، هنا أنكرت أن يكون زيدا المضروب ولم تنكر فعل الضرب.

فالجرجاني نجده يقلب الاستفهام على وجوهه المختلفة ولكل وجه من تلك الوجه معنى إضافي، ودلالة فنية لا تكونوا في الآخر، فالهمزة إذا وليها الاسم دلت على معنى وإذا وليها الفعل دلت على معنى آخر، وهو ما يثبت أن لهذا النوع من الأساليب، مزايا فنية يلاحظها الذهن في معنى كل كلمة وما لها من مزايا وخصائص في التركيب.

2. التقديم والتاخير في باب النفي:

أ. محور الفعل والفاعل:

وقد كان حديث الجرجاني عن هذا المحور، شبيها بحديثه في (باب الاستفهام)، إذ ذهب إلى أن تقديم الفعل على الفاعل في باب النفي، يعمل على وقوع النفي على الفعل دون الفاعل، في حين يكون تقدم الفاعل على الفعل دالا على وقوع النفي على الفاعل دون الفعل، قائلا في ذلك: إذا قلت: (ما فعلت)، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول، واذا قلت: (ما أنا فعلت)، كنت نفيت عنك فعلا يثبت أنه (مفعول)."[1]

إلا إن الجرجاني لم يكتف بتلك الإشارة، وإنما أضفى على هذا الضرب، دلالة التعميم والتخصيص، إذ نسب إلى حالة تقدم الفعل على الفاعل في باب النفي، دلالة التعميم، أو

[1] دلائل الاعجاز،ص124.

العموم، في حين كان تقدم الفاعل على الفعل في هذا الباب دالا على تخصيص النفي بالفاعل لا الفعل على العموم ."[1]

ومن تطبيقات الجرجاني في ذلك قول المتنبي

وما أنا أسقمت جسمي به ولا أنا أضرمت في القلب نارا

فلم يرد المتنبي إن ينفي حدوث الفعل به على العموم، إذ إن الفعل ثابت موجود، وإنما أراد أن ينفي أن يكون هو من تسبب بهذا الفعل، وهو المعنى الذي أفاده تقديم الفاعل على الفعل، فخصص النفي بنفسه، ولم يعممه على غيره، إذ يكون حينذاك نافيا للفعل لا الفاعل."[2]

وزاد على ذلك تأكيده ضرورة أن تراعى دلالة العموم و الخصوص عند العطف على تركيب كهذا، بغية تحقيق الانسجام الدلالي في النظم، وبناء على هذا يصح القول: (ما قلت هذا، ولا قاله أحد من الناس، لأن الأولى دالة على العموم، والثانية كذلك بينما لا يصح القول:(ما أنا قلت هذا، ولا قاله أحد من الناس)، لحصول التعارض الدلالي بين معنى الجملة الأولى والثانية،إذ تدل الأولى على الخصوص، في حين دلت الثانية على العموم."[3]

والأمر نفسه في قولنا:(ما ضربت إلا زيدا)، فلو قال: (ما أنا ضربت إلا زيدا)، وكان لغوا من القول، وذلك لان نقض النفي ب. (إلا)، يقتضي أن تكون ضربت زيدا، وتقديمك ضميرك، وايلاؤه حرف النفي، يقتضي أن تكون ضربته، فهما (يتدافعان)."[4] أي أن هناك تعارضا دلاليا بين عناصر التركيب يؤدي إلى عدم وضوح الدلالة الناتجة من ترتيب كهذا.

فيجوز في صيغة (ما فعلت) ان تقول (ما ضربت إلا زيدا) ولكن مع صيغت (ما أنا فعلت) لا يجوز ذلك لو قلت: (ما أنا ضربت إلا زيدا) نفيت فعل الضرب عن نفسك ثم أثبت

---

[1] دلائل الاعجاز،ص124.

[2] دلائل الاعجاز،ص125.

[3] دلائل الاعجاز،ص124.

[4] دلائل الاعجاز،ص126.

ضربك لزيد فتكونوا قد وقعت في تناقض هنا فهذا لا يجوز .

ب. محور الفعل والمفعول:

وقد تناول أيضا الجرجاني بنفس الطريقة التي تناول فيها المحور السابق إذ أشار إلى أن تقدم الفعل على المفعول في باب النفي، يدل على وقوع النفي على الفعل دون المفعول، في حين يقع النفي على المفعول دون الفعل، في حال تقدم المفعول على الفعل فمثال الأول: (ما ضربت زيدا) والثاني(ما زيدا ضربت)."[1] في المثال الأول تقديم الفعل (ما ضربت زيدا) أفاد انك نفيت على نفسك ان تكون ضربت زيدا ولم تثبت او تنفي ان يكون غيرك فعل ذلك، فأبقيت الفعل على احتمال الوقوع أو عدمه.

وفي المثال الثاني: (ما زيدا ضربت) لم تنفي فعل الضرب عن نفسك وانما نفيت ان تكون ضارب زيد، وإنما غيره .

ويكرر الجرجاني تأكيده ضرورة حصول التناسق الدلالي بين عناصر النظم التركيبي مع الإشارة إلى ضرورة أن ينسجم نظم التراكيب دلاليا، مع التراكيب السابقة لها، التي تتصل معها باسم أو حرف، ومن أمثلة ذلك: (أنه يصح) لك أن تقول: (ما ضربت زيدا ولكن أكرمته)، فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده، ولا يصح أن تقول:(ما زيدا ضربت، ولكني أكرمته)، وذاك أنك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك، ولكنك أردت انه لم يكن المفعول هذا، ولكن ذاك، فالواجب إذن إن تقول:(ما زيد ضربت ولكن عمرا))."[2]

والأمر نفسه بالنسبة (للجار والمجرور) من حيث التقديم والتأخير، ((فإذا قلت: ما أمرتك بهذا، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشي آخر، وإذا قلت: ما بهذا أمرتك، كنت قد أمرته بشيء."[3]

---

[1] دلائل الاعجاز،ص126.

[2] مصدر نفسه، ص 127.

[3] مصدر نفسه،ص 127.

أ. محور تقديم المحدث عنه في الخبر المنفي:

ادخل الجرجاني هذا النوع من التقديم، في باب تأكيد للنفي، من قولنا:" لا تحسن هذا أنت "،وهذا الأمر الذي يلمح في قوله تعالى: " واللذين هم بربهم لا يشركون **(59)**"[1] ، إذ أفاد تقديم المحدث عنه في الخبر المنفي تأكيد نفي الإشراك عنهم، ما لو قيل:" والذين لا بشر كون بربهم، أو بربهم لا يشركون، لم يفد في ذلك"."[2]

تأكيد نفي الإشراك عنهم، مالو قيل:" والذين لا بشر كون بربهم، أو بربهم لا يشركون، لم يفد في ذلك".

وانطلق من ذلك، في قوله: بوجوب تقديم (مثل)، و(غير) في التراكيب التي ترد فيها ومن أمثلة ذلك قول أبي تمام

وغيري يأكل المعروف سحتا وتشحب عنده بعض الأيادي

فلم يرد الشاعر ((أن يعرض مثلا بشاعر سواه، فيزعم أن الذي قرن به عند الممدوح من انه هجاه، كان من ذلك الشاعر لا منه، هذا محال، بل ليس إلا انه نفى عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلوم))."[3]

فضابط (مثل): أنها تأتي لمعنى العموم ومثل ذلك قول الشاعر:

مثلك يثنى المزن عن صوبه ويسترد الدمع عن غربه

أما (غير) فضابطها الإختصاص اي لا تعمم الحكم كما هو موجود في (مثل).

3- التقديم والتأخير في باب الإثبات:

لم يختلف تناول الجرجاني هذا الباب، عن تناوله في باب الاستفهام والنفي، من جهة إشارته إلى الدلالة المستفادة من تقديم الفاعل على الفعل، أو العكس، فبقي يحوم في دائرة وقوع القصد على العنصر المقدم دون المؤخر، إلا انه زاد على ذلك تقسيمه دلالة تقديم الفاعل

[1] سورة المومنون، الآية 59.

[2] دلائل الإعجاز،ص138.

[3] مصدر نفسه،ص 138.

على الفعل في باب الإثبات على قسمين: **أولهما:** قسم جلي لا يشكل وهو أن يكون فعله فعلا منصوصا على أن فاعله واحد مجعول له، دون واحد آخر، أو دون كل أحد"[1].

ومثال ذلك: (انا كتبت في معنى فلان). ((تريد أن تدعي الانفراد بذلك والاستبداد به، وتزيل الاشتباه فيه، وترد على من زعم أن ذلك كان من غيرك)).[2] وهو ما يضفي عليه دلالة التخصيص، فهو يدل على تخصيص الفعل بفاعل معين دون غيره. **أما ثانيهما:** فهو قسم لا يراد منه تخصيص الفاعل بفعل معين، وإنما يكون القصد من ورائه شبيها بتأكيد المعنى لمن أنكره أو التبس عليه الأمر واشتبه، وغالبا ما يأتي في سياق المديح والثناء أوسياق التفريع أو التوبيخ."[3]

4- التقديم والتأخير في باب التنكير :

و هو الباب الذي ميز فيه الجرجاني بين دلالتين، دلالة إرادة الجنس، ودلالة إرادة النوع، ويعتمد في تحديد إحدى الدلالتين دون الأخرى، على سياق التقديم لا التأخير الوارد في النص، إذ يراد بتقديم الفاعل على الفعل، تحديد جنسه لا نوعه، ويكون الأمر بخلاف ذلك

[1] دلائل الاعجاز،ص128.

[2] مصدرنفسه،ص128.

[3] مصدر نفسه،ص 130-131.

في حالة كون الفاعل المقدم دالا على النوع، إذ يكون المراد تحديد نوعه لا جنسه"[1] فمثال الأول: (رجل جاءني) ((لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت، فإن لم ترد ذاك، كان الواجب أن تقول: (جاءني رجل)، فتقدم الفعل)).[2]"

وإما قولنا (زيد جائني)، فالمراد من تقديم زيد تحديد النوع لا الجنس ويؤكد ذلك قولنا: (جاء زيد لا عمرو)، فلا تقول (جائني زيد لا رجل).[3]"

خلاصة:

نخلص مما سبق أن للتقديم والتأخير ضوابط مختلفة منطلقها من نوعي تقديم والتأخير،وهما: تقديم على نية التأخير وتقديم لا على نية التأخير، إضافة إلى ضوابط التقديم والتأخير مع همزة الاستفهام التقريرية والإنكارية فكان مع صيغتي أفعلت؟ و أأنت فعلت؟ في الماضي، و أتفعل ؟و أأنت تفعل؟ في المضارع، أما ضوابط التقديم والتأخير مع النفي فكان مع صيغتي: أفعلت و أأنت فعلت، وأخيرا ضوابط التقديم والتأخير في سياق الإثبات فكان مع تقديم الفاعل على الفعل، وتقديم " مثل" و" غير" ثم تقديم النكرة على الفعل وتأخيرها.

[1] دلائل الإعجاز،ص 286.

[2] دلائل الإعجاز،ص143.

[3] دلائل الإعجاز،ص142.

ثانيًا الحذف:

الحذف عند عبد القاهر «إسقاط لعنصر من النطق»"[1] على مستوى البنية السطحية دون البنية العميقة، إذ إن البنية العميقة في كل موضع تحمل عنصرا أو أكثر من العناصر التي تم حذفها في البنية السطحية»، "[2] وقال فيه أيضاً" هو باب دقيق المسالك، لطيف المأخذ،عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر،أفصح من الذكر،و الصمت عن الفائدة أزيد للإفادة"، فله ميزة في الكلام بما يخلفه من حس و قيمة جمالية .

مناطق الحذف:

انتهى عبد القاهر في دراسته لظاهرة الحذف إلى أن الحذف يطال جميع عناصر الحملة، المسند إليه، المسند و متعلقاته، فيقول « ... و إذا قد عرفت هذه الجملة من حال الحذف في المبتدأ فاعلم أن ذلك سبيله في كل شيء، فما من اسم أو فعل تحده قد حذف ثم أصيب به موضعه وحذف في الحال ينبغي أن يحذف فيها إلا وأنت تحد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به »"[3]

1- حذف المسند إليه "المبتدأ ":

يطرد حذف المسند إليه كما يرى عبد القاهر في سياقين اثنين:

السياق الأول: سياق ذكر الديار والمنازل، فهذا السياق – كما يرى عبد القاهر – يفضي «بالشعراء بين وقت وآخر إلى نمط من الحذف إذا أردت الإشارة إلى الديار»"[4]، وهو ما يعني «نوعا من المفارقة بين أمرين اثنين أحدهما الإشارة من ناحية والثاني هو الحذف أو الغيبة من ناحية ثانية»"[5]. ويستشهد عبد القاهر في هذا السياق ،يقول الشاعر:

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،ص 132.

[2] طاهر سليمان حمودة،ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي،ط1،الدار الجامعية الإسكندرية،مصر،1999،ص25.

[3] مرجع نفسه،ص 117 .

[4] محمد عبد المطلب،قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني،ص،118.

[5] مرجع نفسه،ص ن.

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا كما عرفت بجفن الصّيقل الخللا.

دار لموة إذ أهلي وأهلهم بالگانسية نرعى اللهو و الغزلا"[1]

فالمحذوف في البيت الثاني هو كما يرى عبد القاهر – "المبتدأ" وهو اسم الإشارة "تلك"إذ يقول «... كأنه قال: تلك دار.. »"[2]، و قد قدر بأن يكون المحذوف مبتدأ لا عنصرا آخر لأن « النظر في حركة المعنى المرتبط بالمقول بالقوة يقتضي بأن يكون الرفع قائما على تقدير أن الغائب في الفضاء مبتدأ والحاضر في الصياغة الخبر»"[3].

السياق الثاني:

سياق القطع والاستئناف حيث يكون الكلام في سياق "ما" كسياق «ذكر الرجل وتقدم بعض أمره»، ثم يقطع هذا الكلام ويستأنف بعده كلام آخر، فإذا حدث هذا تم حذف المبتدأ وذكر الخبر، ومن الشواهد التي ساقها الجرجاني هاهنا قول الشاعر:

وعلمت أني يوم ذا ك منازل كعبا ونهدا

قوم إذا لبسوا الحديـ ـد تنمروا حلقا وقدا"[4]

نلاحظ في البيتين أنه بدأ بذكر الاقوام اللذين سينازلهم، ثم قطع كلامه الاول ليخبرنا عن ما يميز هؤلاء القوم فذكر "قوم" ولم يذكر المحذوف لأنّه يعي ويعلم عن أيّ قوم يتحدث فلو أشار إليهم "هم القوم" لكان المعنى ثقيلا بعيدا عن الحسن

حذف المفعول به:

على الرغم من أن عبد القاهر قد ذهب إلى أن ظاهرة الحذف في عمومها. «تعد أكبر مساهم في تكوين الفضاء الشعري، بل في بعض الأحيان تصير هي الموصل إليه»"[5]، إلا

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،ص 112.

[2] نفس المرجع ، ص ن.

[3] محمد عبد المطلب،قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني،ص،118.

[4] المصدر نفسه، ص113

[5] محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص116

أننا نجده يؤكد من جانب آخر أن حذف المفعول به على نحو خاص، يعد أكثر أنواع الحذف تحقيقا للفنية الخالصة، وأكثرها انفتاحا على إمكانات دلالية تتوفر أكثر ما تتوفر مع الفعل المتعدي. يقول عبد القاهر:«وإذا بدأنا في الحذف بذكر المبتدأ، وهو حذف اسم إذلا يكون المبتدأ إلا اسما، فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به، إذا حذف خصوصا فإن الحاجة إليه أمس، وهو ما نحن بصدده أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر»"[1]ولحذف المفعول به كما يرى عبد القاهر ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون إثبات المعنى للشيء على الإطلاق، والإخبار أن من شأنه أن يكون منه أولا يكون، كاثبات الإحياء والإماتة وعلى الإطلاق الله سبحانه وتعالى في قوله :﴿وأنه هو أضحك و ابكى[43] وانه هو أمات و أحيا [44]﴾. **(سورة النجم الآيتان43-44)**

وفي مثل هذه الحال، فإن الفعل المتعدي كما يرى عبد القاهر – يدخل منطقة الفعل اللازم فلا نرى للفعل المتعدي مفعولا لا ظاهرا ولا تقديرا، وتعديته تؤدي إلى نقض الغرض.

الحالة الثانية: أن يكون للفعل المتعدي «مفعول مقصود قصده معلوم إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه»"[2]. وينقسم إلى قسمين:

1) الجلي الواضح الذي لا صنعة فيه، ومثاله عند عبد القاهر قوله: «أصغيت إليه »"[3] ، حيث يكون تقدير المفعول المحذوف، أذني، ذلك لأن الإصغاء يكون بالإذن.

2) الخفي الذي تدخله الصنعة، وهو يتفنن ويتنوع، نوع منه «أنك تذكر الفعل وفي نفسك مفعول مخصوص قد كان مكانه لدليل الحال، إلا أنك تنسيه و تخفيه و توهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأنك تثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرض فيه لمفعول

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص118

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص120

[3] ا لمصدر نفسه، ص ن.

و مثاله قول البحتري:.

شجو حساده وغيظ عداه أن يرى مصر ويسمع واع.

فالفعلان: يرى ويسمع فعلان متعديان، و برد الدوال الغائبة عن فضاء النص يصبح المعنى «لا محالة أن يرى مبصر محاسنه ويسمع واع أخباره وأوصافه». لكن البحتري – كما يرى عبد القاهر – أسقط المفعول به من بنية البيت، و توهم عدم وجوده ليخلق في «الفضاء غرضا محددا»، وهو أن يمدح خليفة هو المعتز ويعرض بآخر هو المستعين، فأراد أن يقول «إن محاسن المعتز وفضائله المحاسن والفضائل يكفي فيها أن يقع عليها بصر ويعيها سمع، حتى يعلم أنه المستحق للخلافة، والفرد الوحيد الذي ليس الأحد أن ينازعه مرتبتها، فأنت ترى حساده وليس شيء أشجي لهم وأغيض من علمهم بأن ههنا مبصرا يرى و سامعا يعي».

ونوع آخر منه هو أن « يكون مفعول معلوم مقصود قصده قد علم أنه ليس للفعل الذي ذكرت مفعول سواه بدليل الحال أو ما سبق من الكلام، إلا أنك تطرحه و تتناساه وتدعه يلزم ضمير النفس لغير الذي مضى و ذلك الغرض أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل و تخلص له... ومثاله قول: عمرو بن معدي كرب:

فلو أن قومي أنطقتني رماحهم نطقت ولكن الرماح أجرت"[1].

فالفعل "أجرت" – كما يرى عبد القاهر – فعل متعد له مفعول في البنية السطحي ولو أن الشاعر عداه لما عداه إلا إلى ضمير المتكلم، غير أن الشاعر أضمره في نفسه وتناساه حتى «لا يوهم ما هو خلاف الغرض »"[2]. الذي هو إثبات توفير العناية على إثبات الفعل للفعال، إثبات أنه «كان للرماح إجرار وحبس للألسن عن النطق، ولو قال أجرتي، جاز أن

[1] المصدر نفسه ، ص121

[2] المصدر السابق، ص ن.

يتوهم أنه لم يعن بأن يثبت للرماح إجرارا، بل الذي عناه أن يتبين أنه أجرته»:[1]. من هنا ولأن «الشعر يحتاج إلى التغاضي عن شيء غير قليل من مقومات الأنظمة السطحية اللغة في سبيل التوصل إلى شيء قد يعزل الوصول إليه»"[2] مع ذكر المفعول، فقد وق"ف الشاعر «فلم يعد البتة و لم ينطق بالمفعول لتخلص العناية لإثبات الإجرار للرماح»"[3]

ولتبيين هذا الأصل، وهو إسقاط المفعول به لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله، يدعو عبد القاهر إلى النظر إلى قوله تعالى:﴿ ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالا لا تسقي حتى يصير الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما ثم تولى إلى الظل﴾.(سورة القصص 23-24) ففي الآية الكريمة يرى عبد القاهر أن المفعول به حذف في أربعة مواضع

1-"يسقون" وتقدير المفعول المحذوف "أغناهم".

2-"تذودان" وتقدير المفعول المحذوف "غنمهما".

3-"نسقي" والمفعول المحذوف "غنمنا".

4- "تسقي" والمفعول المحذوف "غنمهما".

الغرض من حذف المفعولات في نظر عبد القاهر، هو جعل الفعل مطلقا ف «يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقي من المرأتين و ذود وأهما قالتا: لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء، وأنه كان من موسى عليه السلام بعد ذلك سقي». لكن لو قيل «وجد من دو هم امرأتين تذودان غنمهما.

جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود بل من حيث هو ذود عنهم حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود» وهكذا يكون إظهار المفعول عائقا يعوق بلوغ المعي.

---

[1] المصدر السابق، ص ن.

[2] المصدر السابق، ص ن

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز،ص121. 122.

ثالثاً الوصل والفصل:

1) الوصل:

أ) مفهوم الوصل في المفرد و أنواع الجمل الموصولة:

يستهل عبد القاهر دراسته لهذه الظاهرة الأسلوبية بما ينبغي أن يعلمه منشئ الخطاب من الأسرار البلاغية التي تنطوي عليها الظاهرة، يقول «اعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل مع عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها والمجيء بهما منثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من أسرار البلاغة. ومما لا يأتي لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخلص والأقوام طبعوا على البلاغة»"[1]. ثم ينتقل إلى تحديد مفهوم وصل المفرد فبين أنه «أن يشرك الثاني في إعراب الأول و أنه إذا أشركه في حكمه وفي إعرابه فقد أشر كه في حكم ذلك الإعراب، نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله، و المعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه أو له شريك في ذلك... »"[2]

أنواع الجمل الموصولة:

و من تحديد ماهية عطف المفرد ينتقل عبد القاهر الجرجاني إلى عطف الحمل، فيقسم الجملة المعطوفة قسمين:

النوع الأول:أن لا يكون للمعطوف عليها موضع من الإعراب، وإذا كان كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثانية عليها جاريا مجري عطف المفرد، وكان وجه الحاجة إلى الواو" ظاهرا والاشتراك بها في الحكم موجودا فإن قلت:مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح كنت قد شركت الجملة الثانية في حكم الأولى"[3]

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 77

[2] المصدر السابق، ص 171

[3] المصدر السابق، ص ن.

فالنوع الأول هو الذي تعطف فيه جملة متأخرة على أخرى متقدمة لها محل من الإعراب ولا يكون لها محل من الإعراب إلا إذا كانت واقعة موقع المفرد، بمعنى آخر إلا إذا صح تأويلها بمفرد، بحيث تأخذ حكم المفرد رفعا و نصبا وجرا، وإشراك الجملة المعطوفة في حكم الجملة المعطوف عليها يقتضي وجود الواو ظاهرا، حيث تقوم بإدخال الجملة الثانية في الحالة الإعرابية للجملة الأولى. فإذا قلت:- كما يقول عبد القاهر- مررت برجل **خلقه حسن و خلقه قبيح**، تكون الجملة الثانية قد دخلت بواسطة "الواو " المنطقة الوظيفية للجملة الأولى، حيث تصبح في موقع جر صفة للنكرة "رجل"، وذلك لصلاحية تأويلها مفرد تقديره: مررت برجل حسن الخلق وقبيح الخلق.

النوع الثاني: «أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى كقولك: **زيد قائم وعمرو قاعد والعلم حسن و الجهل قبيح** لأن لا سبيل لنا أن ندعي أن الواو أشر كت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه، وإذا كان كذلك فينبغي أن تعلم أن المطلوب من هذا العطف و المغزى منه ولم يستو الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف فتقول زيد قائم وعمرو قاعد بعد أن لا يكون هنا أمر معقول يؤتى بالعاطف ليشرك بين الأولى والثانية فيه».[1]

ويتعمق عبد القاهر في مسألة العلاقات، فيذهب إلى أن الجمل وفي حالة غياب علاقة الاتصال النحوي التي تؤديها "الواو " هناك علاقات نحوية أخرى تؤدي هذه الوظيفة، فيقول:«وكذلك يكون في الجمل ما تتصل من ذوات نفسها بالتي قبلها و تستغني بربط معناها لها عن طريق حرف يعطف بربطها، وهي كل جملة كانت مؤكدة للتي قبلها ومبنية لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئا سواها كما لا تكون الصفة غير الموصوف والتأكيد غير المؤكد، و مثال ما هو من الجمل كذلك قوله تعالى﴿الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾(البقرة، 1-2)،قوله:﴿لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله"ذلك الكتاب﴾ وبمنزلة أن

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 71.

تقول هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب، فتعيده مرة ثانية لتبته، وليس يثبت الخيرغير الخير، ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضام يضمه إليه وعاطف يعطفه عليه».[1]

وبهذا يؤكد عبد القاهر أن وظيفة الوصل النحوي قد تؤدي "الواو"، أو علاقات أخرى بديلة كعلاقة التبعية، التوكيد و الصفة.

ب) أنواع العلاقات البديلة:

يذهب عبد القاهر إلى أنه في غياب علاقة نحوية بين الجملتين المعطوفة و المعطوف عليها، لا بد من وجود علاقة بديلة تسوغ العطف بينهما علاقة المناسبة، ففي قول الشاعر:

لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأن أبا الحسين كريم"[2]

يرى عبد القاهر أنه لا يمكن العطف بين الجملتين: "أن النوى صبر" و"أن أبا الحسين كريم"، وذلك لعدم وجود «مناسبة بين كرم أبي الحسين و مرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديث بذاك».[3]

وإلى جانب علاقة المناسبة الدلالية، يرى عبد القاهر أن هناك علاقات دلالية أخرى تسوغ الوصل بين الجمل في حالة عدم وجود علاقة نحوية بينها، يقول عبد القاهر «واعلم أنه يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه و النظير أو النقيض للخبر الأول، فلو قلت: زيد طويل القامة وعمرو شاعر، كان خلفا لأنه لا مشكلة ولا تعلق بين طول القامة و بين الشعر، وإنما الواجب أن يقال : زيد كاتب وعمرو شاعر، وزيد طويل القامة وعمرو قصير وجملة الأمر أنها لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لفقا

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 175

[2] المصدر نفسة،ص173.

[3] المصدر نفسة، ن ص.

لمعنى في الأخرى و مضاما له»"[1].

ففي الجمل: زيد شاعر وعمرو كاتب. وزيد طويل وعمرو قصير.

يمكن الوصل– كما يرى عبد القاهر الجرجاني– وذلك لأن كل خبر جيء له بلفقه ومشاكله، طول القامة يشاكل قصرها، وقول الشعر يشاكل كتابة القصة – مثلا – بمعنى آخر في الحالة الأولى انتزعت الصفات من سمة واحدة، وفي الثانية انتزعتا من نشاط متشابه». أما في الجملة: زيد طويل القامة وعمرو شاعر، لا يمكن الوصل كما يرى عبد القاهر وذلك لأن الخبرين «ينتميان إلى حقلين دلاليين مختلفين ولا شيء يبرر العطف بين كون زيد طويل القامة وعمرو شاعر»"[2].

امتداد نطاق الوصل إلى أكثر من جملتين:

مما يلفت النظر في دراسة عبد القاهر لظاهرة الوصل تأكيده على أن تأثير حروف العطف «تمتد إلى أكثر من جملتين بل يمتد إلى جملتين بينهما فاصل لغوي، يمكن أن ينضوي تبعا تحت تأثير حروف العطف، وبهذا تمتد الحركة الرأسية إلى التركيب الدلالي التام». وشاهد هذا عنده قول المتنبي:

تولوا بغثة فكأن بينا تهيبي ففا جاني اغتيالا

فكأن سير عيسهم ذميلا وسير الدمع إثرهم انهمالا

فقوله "فكأن مسير عيسهم" معطوف – كما يرى عبد القاهر – على "تولوا بغتة" دون ما يليه من قوله "ففاجأني"، وذلك لأن عطف هذا على الذي يليه يؤدي – كما يرى عبد القاهر– إلى فساد المعي

من حيث أنه يدخل في معين كأن وذلك يؤدي إلى أن يكون مسير عيسهم حقيقة و يكون

[1] المصدر نفسة، ن ص.

[2] محمد الخطابي، لسانيات النص، ص 103

متوهما، كما كان قليب البين كذلك»"[1]. والسبب في ذلك – من منظور عبد القاهر – أن الحملة المتوسطة بين الجملتين المعطوفة و المعطوف عليها، وهي جملة" فكأن بينا تهيبي" مرتبطة في معناها بجملة" تولوا بغتة ". فالأولى سبب والثانية مسبب «ألا ترى أن المعين تولوا بغتة فتوهمت أن بينا تهيبني، ولا شك أن هذا التوهم كان سبب أن كان التولي بغتة»، وهذا صارت مع الأولى كالشيء الواحد ومنزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لا يمكن إفراده على جملة وأن يعتد كلاما على حدته»"[2] .

وعطف جملة "فكأن مسير عيسهم" على جملة " تولوا بغتة" لا يعي من منظور عبد القاهر «أن العطف عليه وحده مقطوعا عما بعده، بل العطف عليه مضموما إليه ما بعده إلى آخره»، وهو ما يعني أن الفاصل اللغوي، أي الجملة المتوسطة بين المعطوف و المعطوف عليه تنضوي تحت تأثير العطف حتى تجد «العطف قد تناول جملة البيت مربوطا آخره بأوله، ألا ترى أن الغرض من هذا الكلام أن يجعل توليهم بغتة وعلى الوجه الذي توهم من أجله أن البين تهيبه مستدعيا بكاءه وموجبا أن ينهمل دمعه فلم يعنه أن يذكر ذملان العيس إلا ليذكر هملان الدمع وأن يوفق بينهما»"[3].

أداء "إن " لوظيفة الوصل:

في سياق دراسته الظاهرة الوصل يذهب عبد القاهر إلى أن حرف الإثبات "إن" لا يتجرد لأداء وظيفة للتأكيد وإزالة الشك والإنكار لدى المتلقي، وإنما يؤدي وظيفة أخرى تتمثل في تحقيق الترابط والاتساق بين مفاصل الكلام «حيث يحدث عملية تراجع بالجملة الثانية إلى الأولى ليحدث نفس الالتقاء الرأسي، مما يعمق أبعاد الدلالة فيؤكدها ويجعل الجملتين كأنما

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 188

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 189.

[3] المصدر نفسه، ص ن.

أفرغتا في قالب واحد وسبكتا سبكا منظما»"[1]. ويؤكد عبد القاهر على هذه الوظيفة التي تضطلع ما "إن" بقول الشاعر:

فغنها وهي لك الفداء إن غناء الإبل الحداء"[2]

يقول عبد القاهر «... ليس سواء دخولها وأن لا تدخل من أنك ترى الجملة إن هي دخلت ترتبط بما قبلها و تأتلف معه... حتى إذا جئت إلى "إن" فأسقطها رأيت الثاني منها قد نبا عن الأول و تجافى عن معناه... حتى تجيء بالفاء... ثم لا ترى الفاء تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة»"[3].

فإسقاط "إن" من التركيب يودي كما يرى عبد القاهر – إلى حدوث انفصام دلالي بين أجزاء الخطاب، ولا يمكن للفاء – كما يرى – أن تؤدي وظيفة "إن" على الرغم من أنها من الحروف التي تضطلع بوظيفة الوصل، يقول عبد القاهر مؤكدا هذا الأمر «اعلم أن الذي قلنا في "إن" من أنها تدخل على الجملة من شأنها إذا هي أسقطت منها أن يحتاج فيها إلى الفاء لا يطرد ذلك في كل موضع... فإنك قد تراها دخلت على الجملة ليست هي مما يقتضي الفاء..»، بل إنما تفيد ربط الجملة بما قبلها أمرا عجيبا « فأنت ترى الكلام بها مستأنفا وغير مستأنف مقطوعا موصولا معا»."[4]

ويستمر عبد القاهر في رصد إمكانات التأليف التي تتوفر مع الحرف "إن"، ومنها هيئة النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ دون أن تكون هذه النكرة موصوفة مع أن العرف اللغوي يقتضي أن لا يكون للنكرة حكم المبتدأ إلا بشروط منها أن تكون موصوفة، وشاهد الجرجاني قول الشاعر:

---

[1] المصدر السابق، ص ن.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 243

[3] المصدر نفسه، ص ن.

[4] المصدر نفسه، ص ن.

«إن شواء ونشوة وخبب البازل الامون»"[1]

يقول عبد القاهر « قد ترى حسنها وصحة المعنى معها ثم إنك إن جئت ها من غير "إن" فقلت: شواء ونشوة وخبب البازل الامون، لم يكن كلاما»"[2].

1- الفصل:

أ/ الجمل الواجبة الفصل:

بعد حديث عبد القاهر عن الوصل بين الجمل التي ينعدم فيها الرابط الشكلي الظاهر سطحيا، وطبيعة العلاقات التي يسمح وجودها بالوصل بين الجمل، ينتقل إلى الحديث عن الجمل التي ينبغي فيها الفصل، فيقول:«ومما هو أصل في هذا الباب أنك ترى الجملة وحالها مع التي قبلها حال ما يعطف ويقرن إلى ما قبله، ثم تراها وقد وجب فيها ترك العطف الأمر عرض فيها فصارت به أجنبية عما قبلها».[3]"

هناك نوع من الجمل يوحي ظاهرها – كما يرى عبد القاهر. بوجوب عطف بعضها على بعض، مثال ذلك قوله تعالى:﴿ إذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤون الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم﴾.(البقرة15.14) فظاهر الآية يوحي بوجوب الوصل والعطف بين جملة "إنما نحن مستهزئون" وجملة ﴿الله يستهزئ بهم﴾، وذلك لأنه – كما قال عبد القاهر – «ليس بأجنبي منه بل هو نظير ما جاء معطوفا من قوله تعالى﴿**يخادعون الله وهو خادعهم**﴾(النساء 142) وما أشبه ذلك إلا أن جملة ﴿نحن مستهزئون﴾ لم تعطف على جملة ﴿الله يستهزئ بهم﴾ وذلك لأمر أوجب ألا تعطف الجملة الأولى على الحملة الثانية، وهذا الأمر كما يرى عبد القاهر هو أن قوله: ﴿وإنما نحن مستهزئون﴾ حكاية عنهم أنهم قالوا وليس بخبر من الله تعالى. وقوله تعالى:﴿ الله يستهزئ

---

[1] المصدر السابق، ص 246.

[2] المصدر السابق، ص ن.

3 المصدر السابق، ص178

بهم﴾خبر من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم واستهزائهم وإذا كان كذلك كان العطف ممتنعا لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفا على ما هو حكاية عنهم».[1]"

فالمبرر الذي يقدمه عبد القاهر لعدم وجوب العطف بين الجملتين هو«اختلاف صيغة الخطاب»[2]" بينهما ففي، الأولى حكاية عنهم، وفي الثانية خبر من الله تعالى. ويجوز العطف أو الوصل في نظائر هذه الجمل كقوله تعالى:﴿**يخادعون الله وهو خادعهم** ﴾ وقوله تعالى:﴿ **ومكروا ومكر الله** ﴾، وذلك لأن صيغة الخطاب كانت واحدة، وهي الخبر عنهم وليس في صيغتين، خبر، وحكاية. وهكذا ينتهي عبد القاهر إلى أن الفصل يكون إذا كانت إحدى الجملتين حبرا وأخرى حكاية، بينما يكون الوصل إذا كانت الجملتان حكاية أو كانتا خيرا من الله. ويمكن صياغة هذه الحالات في التوليفات التالية:[3]"

خبر /حكاية ⟵ فصل.

حكاية / خبر⟵ فصل.

خبر / خبر ⟵ وصل.

حكاية /حكاية ⟵ وصل.

ولا يقتصر الفصل عند عبد القاهر على اختلاف صيغة الخطاب بين الخبر والحكاية، وإنما هناك دواع أخرى تقتضي ذلك ومنها « وجود سؤال مقدر غير متجل على سطح الخطاب، والذي يدعو إلى تقدير السؤال هو بناء الخطاب على شكل زوج مكون من سؤال مقدر وجواب ظاهر».[4]" ويمثل عبد القاهر لهذا بقوله تعالى:﴿**هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون فراغ إلى أهلي؛ فجاء بعجل**

1 المصدر السابق، ص 179 .

2 محمد الخطابي، لسانيات النص، ص108 .

3 المرجع نفسه، ن ص

4 المرجع نفسه، ص 109.

سمين فقه إليهم قال ألا تأكلون فأوجس منهم خيفة قالوا لا تخف﴾ (الذريات،24..28) فيعقب بقوله « جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال فلما كان من المعرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم دخل قوم على فلان فقالوا كذا أخرج الكلام ذلك المخرج... و كذلك قوله: قال:﴿ألا تأكلون﴾، وذلك أن قوله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم، يقتضي أن يتبع هذا الفعل بقول فكأنه قيل والله أعلم: فما قال حين وضع الطعام بين أيديهم؟ فأتى قوله:﴿ قال ألا تأكلون﴾ جوابا عن ذلك، وكذا قالوا لا تخف لأن قوله "فأوجس منهم خيفة" أن يكون من الملائكة كلام في تأنيس و تمكين مما خامره فكأنه قيل: فما قالوا حين رأوه و قد تغير ودخلته الخيفة... جاء ذلك كله والله أعلم على تقدير سؤال وجواب... »".[1]

وينتهي عبد القاهر في شأن فصل الجمل ووصلها إلى تحديد الصور التركيبية لحالات الوصل والفصل، وهي كما يقرر:"[2]

– جملة تتصل بما قبلها نحويا ودلاليا، كحالة الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد وهنا تسقط الأداة الرابطة بينهما حين لا يصير الأمر إلى عطف الشيء على نفسه.

– جملة تختلف عما قبلها دلاليا، وإن كان بينهما اشتراك في الحكم الموجب للإعراب، كأن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه، وهنا تدخل الأداة لإحكام العلاقة وتقويتها.

– وجملة ليست في شيء من الحالتين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إياه ولا مشاركا له في المعنى، بل هو شيء ينفرد بنفسه ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء، وحق هذا ترك العطف.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص185 –186.

[2] ينظر :المصدر نفسه، ص187 –188.

رابعًا:التعريف والتنكير :

كانت معالجة الجرجاني لهذه القضية تتمثل في وضعه المخاطب عمادا أساسا ترتكز عليه إرادة التعريف والتنكير، وإن كان هذا لا ينفي وجود المتكلم في الصياغة بوصفه مصدرها ومنشؤها، ويمكن حصر تناول الجرجاني لهذه القضية في المحاور الآتية :

1) التعريف والتنكير في الخبر:

جاءت إشارة الجرجاني إلى هذا الموضوع في حديثه عن (فروق الإثبات) مميزا بين الإثبات بالخبر (النكرة) والإثبات بالخبر (المعرفة)، فقولنا: (زيد منطلق)، أخبار محصول الانطلاق، لمن لم يعلم أن انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمرو، فيفيده ذلك الإخبار ابتداء، فيكون الإثبات لفعل لم يعلم السامع من أصله انه كان)"[1].

أما قولنا: (زيد المنطلق)، بتعريف الخبر، فهو كلام لمن (عرف أن انطلاقا كان، أما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره)."[2]

فهو ثبات لفعل قد علم السامع انه كان، ولكن لم يعلم لمن كان هذا الفعل، فأفدته ذلك."[3]

ويبدو للبحث أن شغل الجرجاني بدور المخاطب والمتكلم في هذه القضية، قد جعله يبتعد عن الإشارة الصريحة إلى أن تنكير (الخبر)، يفيد دلالة العموم والشيوع في الإخبار، أما تعريفه فيفيد التخصيص، فقولنا: (زيد منطلق)، يدل على أن هذا الانطلاق لم يختص بزيد فقط، بل أن هناك غيره قام بذلك، في حين يدل قولنا (زيد المنطلق)، على أن هذا الانطلاق قد اختص بزيد، فلم ينطلق غيره ويعضد رؤية البحث هذه قول الزجاجي(ت 340م) :(إن النكرة كل اسم شائع في جنسه ولا يخص به واحد دون آخر).

ومما يرتبط بطبيعة الصياغة وانتاجها للدلالة، أنه يجوز في حالة تنكير الخبر أن تأتي بعده بمبتدأ ثان، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي اخبر به عن الأول، فإذا

---

[1] المصدر نفسه، ص187 -188.

[2] دلائل الاعجاز،ص 177

[3] المصدر نفسه،ص178.

عرف الخبر امتنع ذلك العطف .

ومثال ذلك انك تقول: (زيد منطلق وعمرو)، تريد (وعمرو منطلق أيضا)، ولا تقول: (زيد المنطلق وعمرو)، (ذلك لان المعنى من التعريف على انك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد، فإذا أثبته لزيد لم يصح إثباته (لعمرو). وهذا ما يؤكد رؤية البحث المذكورة آنفا .

فإن كان ذلك الانطلاق من أثنين فانه ينبغي أن تجمع بينهما في الخبر فتقول: (زيد وعمرو هما المنطلقان)، لا أن تفرق فتثبته أولا لزيد ثم تجيء فتثبته لعمرو). وقد فات الجرجاني أن يميز دلاليا بين قولنا:(زيد وعمرو منطلقان)، وقولنا (زيد وعمرو المنطلقان) في (أن) الأول يدل على أن(الانطلاق) لم يختص بزيد وعمرو، وإنما كان هناك غيرهم ممن قام بهذا الانطلاق في حين يدل القول الثاني: على أن (الانطلاق) قد اختص بزيد وعمرو، دون غيرهما."[1]

وحديث الجرجاني عن (التشريك بالعطف) في جوازه وعدمه يشير إلى إن تطور الجملة ونموها عنده (يتمثل في تركيب الألفاظ على هيأة مخصوصة وكلما كان لأحد الأجزاء طبيعة، أو خاصية نحوية فإن ذلك يقتضي نوعا من الأداء يرتبط بالإفادة التي تصل بين المتكلم والمتلقي)."[2]

وقد حدد (محمد عبد المطلب الشكل السطحي لما قام به عبد القاهر في هذا المجال، وعلى النحو التالي:

أ- مبتدأ (معرفة) + خبر (نكرة): لا يجوز التشريك بالعطف.

ب- مبتدأ (نكرة) + خبر (معرفة): يمتنع التشريك بالعطف.

---

[1] الدرس الدلالي عند عبد القاعر الجرجاني، تراث حاكم الزيادي، الطبعة1، دار صفاء للنشر و التوزيع-عمان، 2011م،ص 255-256

[2] البلاغة و الأسلوبية، ص258.

2) تعريف الخبر ب (الألف واللام):

وقد جعل له الجرجاني اربعة وجوه، قصرها جميعا على معنى الجنس، وهي:

أ- أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، نحو: زيد هو الجواد.

ب- أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد، بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه نحو: هو الوفي حين لا تظن بنفس خيرا.

ج- إرادة الإقرار بان جنس المعنى ما حسنه الحسن الظاهر، مما لا ينكره أحد، ولا يشك فيه شاك، ومن ذلك قول حسان :

إن سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالد العبد."[1]

فاراد أن يثبت العبودية، ثم يجعله ظاهر الأمر فيها ومعروفا بها، لذلك قال: (ووالدك العبد) ولم يقل: (ووالدك عبد).

د- الإشارة إلى الجنس المعهود من طريق الوهم والتخيل، ومن ذلك قولا بن الرومي:

هو الرجل المشروك في جل ماله ولكنه بالمجد والحمد مفرد"[2]

3) المبتدأ والخبر معرفتان:

ميز الجرجاني بين صورتين من التركيب في حالة كون المبتدأ والخبر معرفتين، إذ ينجم عن اختلاف صورة التركيب اختلاف الناتج الدلالي المستخلص منه، ومثال ذلك: إننا في حالة القول: (زيد المنطلق)، نكون قد خصصنا الانطلاق بزيد، دون غيره، فالسامع كان يعلم بحصول الانطلاق إلا انه لم يكن يعلم من كان هذا الانطلاق، فتكون الدلالة في مثل تلك دلالة تخصيص لا تعميم .

في حين يكون قولنا: المنطلق زيد، دالا على إخبار السامع بحصول الانطلاق دون

---

[1] الدرس الدلالي عند عبد القاعر الجرجاني، تراث حاكم الزيادي، الطبعة1، دار صفاء للنشر و التوزيع-عمان، 2011م،ص257.

[2] المرج نفسه، ن ص.

تخصيص هذا الانطلاق (بزيد)، فقد يكون منه، أو من غيره.

والجرجاني في ذلك يؤكد منهجه القائم على معالجة الفروق الدلالية بين التراكيب، وان كان قد تخلى عنه في بعض المواضع.

وما يمكن أن ينتهي إليه البحث في هذا المجال أن دراسة عبد القاهر فيه لم تخرج عن تحليل أنماط من النظم جاء فيها أحد طرفي الإسناد معرفا أو منكرا، أو جاءا معا معرفتين، واتصال ذلك الجانب النفسي في ترتيب المعنى، والحق أن هذه السياقات تتداخل حدودها، وتتبادل اماكنها بحيث أصبحت أغراض التنكير تتساوى مع أغراض التعريف من حيث أثرهما والقيمة الدلالية لكل منهما."[1]

[1] المرج نفسه، ص 258.

2. أثر النَّظم البياني في بيان الدلالة (الدلالة البانية):

- الكناية:

تعد الكناية عند عبد القاهر الجرجاني آلية من آليات إثبات المعني وفق جدلية الحضور والغياب، فهي «أن يريد المتكلم أن يثبت معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به و إليه ويجعله دليلا عليه»"[1]، وهو ما يعني أن بنية الكناية من – منظور عبد القاهر – بنية إحالية، يحيل فيها المعنى الردف أو التالي في الوجود والذي يمثل ظاهر التشكيل الكنائي على المعنى الغائب الذي هو الغرض أو الموضوع لدى الباث.

ففي بنية: "كثرة رماد القدر"[2] الكرم هو معنى القول أو موضوعه – كما يرى عبد القاهر – إلا أن المتكلم ترك أن يصرح بذلك ويذكره باللفظ الذي هو له في اللغة، فيقول: "هو كريم أو مضياف" وعمد إلى المعنى الذي هو: "كثير رماد القدر " فأشار به إليه وجعله دليلا عليه. ومن ثم فالكرم الذي هو موضوع القول محتجب وراء البنية اللغوية لأن هذه البنية تعطي معنى أوليا ظاهرا على مستوى بنية السطح هو حاصل تفاعل علاقات التجاور بين دلالات الألفاظ بالوضع والاصطلاح، هو: (كثير الرماد القدر)، وهذا المعنى ليس هو القصد والموضوع – كما يرى عبد القاهر – لأن الكلام: كثرة رماد القدر «قد جاء عنهم في المدح ولا معنى للمدح بكثرة الرماد»"[3]. لهذا يتم تجاوزه و الانتقال منه إلى المعنى القصد أو الموضوع والذي هو معين معقول يدرك عن طريق العقل أي بالتفكير في العلاقات الخفية القائمة بين المعنى الردف والمعنى الغرض وهي ههنا – كما يرى عبد القاهر – علاقة اللازم بالملزوم، يقول عبد القاهر : «أرادوا أن يدلوا بكثرة الرماد على أنه تنصب له القدور الكثيرة ويطبخ فيها للقرى والضيافة، وذلك لأنه إذا كثر الطبخ في القدور كثر إحراق الحطب

---

[1] دلائل الاعجاز،ص52.

[2] المصدر نفسه، ن ص.

[3] المصدر نفسه، ص 330 .

تحتها وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لا محالة».[1]" فالكناية «بالرماد هي من الكناية بالشيء عما هو منه، وهي كناية التحول بشقيها طردا وعكسا والكناية بالنار عن طهو الطعام كناية بالوسيلة، ووجه المدح بكثرة طهو الطعام كناية بالعين... إذا ركبت كناية كثرة الرماد من ثلاث طبقات: كناية التحول على كناية الوسيلة على كناية العدد».[2]"

إن الموضوع أو القصد الكرم أو القرى والضيافة – وإن كان غائبا على مستوى البنية اللغوية فإنه حاضر من خلال هذه البنية ذاتها، أي من خلال المعنى الردف أو التالي في الوجود والذي هو بمثابة الدليل أو العلامة اللغوية المحيلة على المدلول الغائب «فاللفظ أو الدال اللغوي يشير إلى مدلول يكون في ذهن المتلقي صورة شبه أيقونية تتحول بدورها إلى دال غير لغوي يشير إلى مدلول هو المعنى الأصلي في تعبير الشاعر، وهو المعنى الثاني، أو معنى المعنى من زاوية المتلقي»[3]" ومن ثم (فحضوره في حضورها وغيبته يسبب حضورها).[4]"

والشاعر في قوله:

وما يكُ فِيَ من عيب فإني جبان الكلب مهزول الفصِيلِ.[5]

أراد –كما يقول عبد القاهر – "أن يذكر نفسه بالقرى والضيافة فكن عن ذلك بجبن الكلب وهزال الفصيل، و ترك أن يصرح فيقول: قد عرف أن جنابي مألوف وكلبي مؤدب لا يهز في وجوه من يغشاني من الأضياف وأين أنحر المتالي من إبلي وأدع فصالها هزلى".[6]

---

[1] المصدر نفسه، ص 330–331 .

[2] نعيم علوية ، امير الكناية ومفتاح القواعد، مجلد الفكر العربي،العدد46،معهد الانماء العربي بيروت، لبنان،1987،ص181.

[3] نصر حامد ابو زيد، اشكاليات القراءة وآليات التأويل 116–117.

[4] عبد العزيز حمودة ، المرايا المقعرة،ص399.

[5] عبد الجرجاني ،دلائل الاعجاز،ص237.

[6] المصدر نفسه، ن ص .

فالمعنى أو الموضوع الذي قصد إليه الشاعر –كما يقول عبد القاهر – هو أن يمدح نفسه بالقرى والضيافة، لكن الشاعر لم يذكر ذلك المعنى بلفظة الخاص به، فترك أن يقول إن جنابي مألوف وأن كلبي لا يهر في وجوه من يغشاني من الأضياف، وأني أنحر المتالي من إبلي أترك فصالها هزلى، ولكنه توصل إلى ذلك بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود وأن يكون حيث يكونه، وهو قوله: إني جبان الكلب مهزول الفصيل.

وبهذا فالشاعر –كما يرى عبد القاهر – حجب غرضه أي موضوعه وغيب وراء التشكيل الصياغي وجعل البنية اللغوية تعطي معنى ظاهرا غير مقصود هو: الكلب جبان والفصيل مهزول. وهذا المعنى الظاهر وإن كان غير مقصود فهو دليل على المعنى الغائب، وبهذا فالبنية اللغوية: الكلب جبان والفصيل مهزول،«تحجب المعن وتكشف عنه»."[1]

والدلالة على الموضوع أو المعين بواسطة الكناية قد يكون كما يرى عبد القاهر – بإزاحة المعين عن سياق الدلالة المباشرة عليه كما في الشواهد السابقة، أو بإزاحته عن سياق الإثبات المباشر له بحيث لا يثبت المعنى للشيء الذي يراد إثبات المعني له بطريقة صريحة، ولكن يثبت با «شيء آخر ملازم لذلك الشيء أو مشتمل عليه أو ملتبس به" [2] «فيتوصلون في الجملة إلى ما أرادوا من الإثبات لا من الجهة الظاهرة المعروفة بل من طريق يخفي ومسلك يدق»."[3]

[1] عبد العزيز حمودة ، المرايا المقعرة،ص399.

[2] عبد الجرجاني ،دلائل الاعجاز،ص237.

[3] المصدر نفسه، ن ص.

ومثال ذلك قول زياد الأعجم:

إنّ السّماحة والمروؤة و النّدى في قبّة ضُربت على إبن الحشرجٍ"[1]

فالشاعر –كما يقول عبد القاهر – «أراد أن يثبت هذه المعاني والأوصاف خلالا للممدوح و ضرائب فيه»"[2]، لكنه ترك أن يصرح بها ثابتة له، فيقول «إن السماحة والمروءة والندى لمجموعة في ابن الحشرج أو مقصورة عليه أو مختصة به... » "[3]وأثبتها لشيء ملازم له وهو القبة المضروبة عليه عبارة عن كونها في الممدوح وإشارة إليه «ولو أنه أسقط هذه من البين لما كان إلا كلاما غفلا، وحديثا ساذجا»"[4] وذلك لأن «إثباتك الصفة للشيء تثبتها له إذا لم تلقه إلى السامع مع صريحا وجئت إليه من جانب التعريض والكناية، والرمز والإشارة، وكان له من الفضل والمزية، ومن الحسن و الرونق، ما لا يقل قليله ولا يجهل موضع الفضيلة فيه».[5]"

- **الاستعارة:**

الاستعارة عند عبد القاهر كما الكناية آلية عقلية تصويرية لغوية لإثبات المعنى والدلالة عليه تتأسس على مبدأ الغياب والحضور فموضوعها كما يقول: «أنك تثبت بما معني لا يعرف السامع ذلك المعين من اللفظ، ولكنه يعرفه من معنى اللفظ، بيان ذلك أنك لا تقول رأيت أسد إلا وغرضك أن تثبت للرجل أنه مساو للأسد في شجاعته وجرأته.... ثم نعلم أن السامع إذا عقل هذا المعنى لم يعقله من لفظ أسد، وإنما عقله من معناه».[6]"

ففي التركيب الاستعاري: رأيت أسدا، يرى عبد القاهر أن الموضوع هو إثبات الشجاعة والجرأة للرجل، لكن هذا الإثبات لم يتم عن طريق الدوال الموضوعة لإفادة هذا

---

[1] المصدر نفسه، ن ص.

[2] المصدر نفسه، ن ص.

[3] المصدر نفسه، ن ص.

[4] المصدر نفسه، ن ص.

[5] المصدر نفسه، ن ص.

[6] المصدر نفسه، ص 332.

المعنى في اللغة، وإنما تم عن طريق معنى لفظ أسد، بمعنى آخر أن المتكلم اختار (أن يجلو) رؤيته للرجل الشجاع عن طريق سوى التناول المباشر ودلالة اللفظ وحده، فيقوم بعملية إزاحية تصورية للرجل الشجاع من محرق الرؤية مشكلا رؤية ازدواجية أو ثنائية تضم إلى الرجل الشجاع الأسد، ثم مستدخلا صورة الأسد إلى محرق الرؤية، وناسجا الصيغة: (رأيت أسدا)."[1]

وذلك اعتبارا من العلاقة القائمة بين الرجل والأسد، وهي علاقة مشابهة تدفع فيها صفة الشجاعة «لتعبر المماس الدلالي»"[2] بينهما، بالنظر إلى كونها – كما يرى– من (الخواص الصالحة للدخول في هذا السياق المجازي)"[3]: «فإذا شبه ألقى صورة الشجاعة بين عينيه وألقى ما عداها فلم ينظر إليه»."[4] وهذا فالوحدة المعجمية "أسد" في هذا التركيب الاستعاري، وحدة يراد بها –كما يرى عبد القاهر – معنى غير معناها الذي ندركه على مستوى السطح، أو بمعنى آخر أن المعنى الذي أريد إثباته من خلال هذا التركيب الاستعاري: "رأيت أسد" وهو "الرجل الشجاع" معنى غائبا، أو كامنا وراء البنية التركيبية، ولكنه حاضر في الوقت ذاته من خلال لفظ "أسد"، لأن المعنى الحقيقي للدال "أسد" وهو كل ما نملك بالفعل، يمثل الشاهد على الغائب أو الدال الحاضر للمدلول الغائب وهو: الرجل الشجاع. و الشأن ذاته –كما يرى عبد القاهر – في قول الشاعر:

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح.

وشدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر العادي من هو رائح

أخذنا بأطراف الحديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطح.[5]

فالشاعر – كما يقول عبد القاهر – أراد أن يعبر من خلال هذه الأبيات – عن قضاء

---

[1] كمال ابو ديب، انهاج التصور والتشكيل في العمل الأدبي،ص315.

[2] محمد عبد المطلب ، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص123.

[3] محمد عبد المطلب ، البلاغة العربية قراءة أخرى، ص172.

[4] عبد القاهر الجرجاني ، اسرار البلاغة،ص210

[5] المصدر نفسه، ص 28.

مناسك الحج بأجمعها والخروج من فروضها وسنها والعودة إلى الديار، وما كان – في طريق العودة – من حديث الركبان، وسرعة المطي ... يقول عبد القاهر «ولما قضينا من منى كل حاجة، وهو طريق العموم... ثم نبه بقوله "ومسح بالأركان من هو ماسح" على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر والمسير الذي هو مقصوده من الشعر ثم قال: أخذنا بأطراف الحديث بيننا، فوصل بذكر مسح الأركان ما وليه من زم.

الركاب وركوب الركبان، وأنبا بذلك عن طيب النفوس وقوة النشاط وفضل الاغتباط كما توجبه ألفة الأصحاب، ثم زاد ذلك كله باستعارة لطيفة....وأخبر بسرعة السير، ووطأة الظهر وسلاسة سيرها بهم كالماء تسيل به الأباطح»."[1]

لكن الموضوع أو الغرض الذي هو مقصود الشاعر في هذه الأبيات هو كما يرى عبد القاهر – إثبات سرعة السير للمطي، فالمطي كما يذكر الشاعر ويذكر عبد القاهر «سارت سيرا حثيثا في غاية السرعة، و كانت سرعتها في لين وسلاسة كأنها سيول وقعت في تلك الأباطح فجرت بها»"[2]، وقد برزت هذه السرعة في أعناقها – كما يقول الشاعر – اعتبارا من أن «السرعة والبطء يظهران غالبا في الأعناق»"[3]. إلا أن الشاعر لم يثبت سرعة السير وانسيابيته بدلالة اللفظ وحده، أي باللفظ الموضوع في اللغة الإفادة هذا المعنى، فيقول: سارت ألمطي سيرا حثيثا في غاية السرعة و السلاسة واللين، وإنما أثبت عن طريق معنى آخر، و هو سرعة سير السيول و انسيابيتها في الأباطح لعلاقة المشابهة القائمة بينهما والمتمثلة في السرعة والانسيابية، « فينجلي الوجود مكونا تكوينا فذا، في حالة من التوحد والتناغم والانسيابية بين كل مكوناته»"[4] – وبهذا فالموضوع– سرعة المطي – غائب ولكنه حاضر في الوقت ذاته من خلال المعنى الحسي أو الحقيقي، والذي يمثل في الأصل

[1] المصدر نفسه، ص 28–29.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز،ص59.

[3] عبد القاهر الجرجاني، اسرار البلاغة،ص28.

[4] كمال ابو ديب، انهاج التصور والتشكيل في العمل الأدبي،ص11.

الدال الحاضر المدلول الغائب.

- التشبيه التمثيلي:

ويتجسد النفي المتبادل بين إمكانات الحضور وإمكانات الغياب أيضا – كما يرى عبد القاهر – في التشبيه التمثيلي. يقول عبد القاهر «وإذ قد عرفت أن طريق العلم بالمعين في الاستعارة والكناية معا المعقول فاعلم أن حكم التمثيل في ذلك حكمها. بل الأمر في التمثيل أظهر وذلك أنه ليس من عاقل يشك إذا نظر في كتاب يزيد بن الوليد إلى مروان بن محمد حين بلغه أنه يتلكأ في بيعته: أما بعد فإني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت والسلام. يعلم أن المعنى أن يقول له: بلغني أنك في أمر البيعة بين أمرين مختلفين ترى و تارة أن تمتنع... وأنه لم يعرف ذلك من لفظ التقديم والتأخير أو من لفظ الرجل...».[1] ففي قول القائل: «إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى»[2]، موضوع القول– كما يرى عبد القاهر – هو إثبات حالة الحيرة والتردد النفسي لدى المخاطب في أمر البيعة، يقول عبد القاهر «يعلم أن المعنى أن يقول له: بلغني أنك في أمر البيعة بين رأيين مختلفين ترى تارة أن تبايع وأخرى أن تمتنع من البيعة... »[3] إلا أن المتكلم لم يعبر عن هذا التردد لدى المخاطب بطريقة مباشرة، وإنما «أثبته من خلال معنى آخر، وهو حركة التردد الحسي "تقديم رجل وتأخير أخرى».[4]

وبهذا يكون المعنى، أي الموضوع غائبا، ولكنه حاضر من خلال المدلول الحسي أو الواقعي «و الذي يمثل شاهدا حيا على ثبوت المدلول المجرد للمخاطب، أو على تعلقه به تعلقا حقيقيا».[5]

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز،ص338.

[2] المصدر نفسه، ن ص.

[3] عبد القاهر الجرجاني ،دلائل الإعجاز،ص338.

[4] عبد الواسع احمد حميري،شعرية الخطاب في التراث النقدي والبلاغي،ص103.

[5] مرجع نفسه ،ص 104.

3. عبد القاهر الجرجاني والدرس الدلالي الحديث :

من خلال كتابة "دلائل الإعجاز"، لا يمكن بحال أن نغلق حلقات البحث البلاغي من وجهة نظر دلالية وأسلوبية، بما قدّمه الجاحظ في هذا المجال، رغم قيمته العلمية، دون أن نضيف إليها حلقة مهمة وأساسية تتلخص في جهود عبد القاهر الجرجاني في إرساء نظرية النظم، ويمكن أن نجزم بأن البحث في (المعاني) باعتبارها جوهر عملية تأليف الكلام وإتقان نظمه، بدأت بإسهامات الجاحظ وتعريفه، بأدوات البيان ومصطلحات (النظم) وتأسست على يد عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابة دلائل الإعجاز الذي لم يرد من وراء تأليفه إثبات إعجاز القرآن الكريم على سمة المتكلمين، و المناطقة، وإنما رام به الكشف عن إعجاز القرآن الكريم من زاوية نظر لسانية وأسلوبية، فتناول ضمنها مباحث تتمحور كلها حول قيمة النظر في حالتيه الإفرادية والتركيبية وعلاقته بالمعنى وما تفرع عنها من مباحث أخرى، وسنبسط هنا الكلام عن بعض هذه المباحث بما يجلي إسهامات الجرجاني في الحقل الدلالي، وقيمة ذلك بالنظر إلى التطور الحاصل في ميدان علم اللغة بشكل عام.

أ- العلاقة اللسانية (علاقة اللفظ بالمعنى):

هناك كما تشير إليه الأسلوبية، عمليتان تُتِمَام مع كل تلفظ أو إنشاء كلامي، إحداهما سابقة على الأخرى، فأما الأولى تتمثل في انتظام المعاني في الذهن ويصحبها حسن اختيار الدلالات المناسبة للموقف الكلامي، أما الثانية فتتمثل في انتظام المعاني في ألفاظ وتراكيب بأنساق مختلفة يحدد الجرجاني بصورة دقيقة كيفية اختيار المتكلم للمعاني والألفاظ أثناء الموقف الكلامي، فيقول:" إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق"."[1]

[1] عبد القاهر الجرجاني دلائل الاعجاز، مرقم للنشر د ب 1991،ص68.

وما يلاحظ أن الجرجاني يعطي الأسبقية للمعاني في الوجود النفسي والألفاظ تابعة لها في الواقع الكلامي، وهذا ما يفسر لا نهائية المعاني التي أقرها علماء الدلالة المحدثون مقابلة نهائية الألفاظ، واستخلصوا أن المتكلم يلجأ لذلك في غالب الأحيان إلى توظيف الانزياح الدلالي لسد ثغرة دلالية لا يستطيع المعجم ملأها وهو "احتيال من الإنسان على اللغة وعلى نفسه لسد قصوره وقصورها معا، لأن الإنسان عاجز عن الإحاطة باللغة وطرائقها، مثلما هي عاجزة عن نقل ما في نفسه"[1].

ويضع الجرجاني تعليلاً منطقياً لأسبقية المعاني على الألفاظ مستنداً على معيار التغير الذي يطرأ على المعنى دون اللفظ وهذا ما يؤثر على اعتباطية الدليل اللساني الذي يعطي للغة مرونتها في ملائمة الأوضاع المختلفة، فلو كان اللفظ له ارتباط طبيعي بدلالته لما وسع اللغة أن تتميز بطابعها الاجتماعي حيث تماشي المجتمع في تطوراته النفسية والعلمية يقول الجرجاني في ذلك:" لو كانت المعاني تكون تبعاً للألفاظ في ترتيبها لكان محالاً أن تتغير المعاني والألفاظ بحالها لم تزل عن ترتيبها فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغير من غير أن تتغير الألفاظ وتزول عن أماكنها علمنا أن الألفاظ هي التابعة والمعني هي المتنوعة"[2].

كما أن الدرس الدلالي الحديث يقرأن الصيغة المعجمية تكتسب دلالة ثابتة عندما تدخل في تجاور سياقي مع وحدات كلامية أخرى يراعي في ذلك حسن التناسق بين المعاني وحسن الموقع للألفاظ فلا تبدو نابية ولا مستكرهة وبذلك تكتسب وبذلك تكتسب الصيغة المعجمية (الفضيلة) وفي ذلك تأكيد على أهمية التلازم بين مكونات الجملة بالنظر إلى الوظيفة الدلالية لهذه المكونات يشرح ذلك الجرجاني بقوله:"فقد اتضح إذن اتضاحاً لا يدع للشك مجالاً أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة،

[1] طالب محمد إسماعيل، مقدمة لدراسة علم الدلالة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع (ط1)-2011،ص28.

[2] عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص338.

وإنما الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها هي ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ"[1].

وهذا ما ذهب إليه "**دي سوسير**" الذي يقترب كثيرا من أفكار الجرجاني، فكلاهما ينظر للغة على أنّها نظام تحكمه قوانين، فيؤكد ذلك سوسير من خلال نظرته للنظام اللغوي حيث يقول:"بأنه نظام بنيوي تركيبي، مكون من وحدات ذات قيم خلافية، لا يمكن تعرفها أو الكشف عنها إلا بتحديد مواقعها وعلاقاتها بجاراتها في التراكيب،"وعلى هذا تكون العلامة اللسانية عند الجرجاني هي محصلة العلاقة بين(اللفظ و المعنى)أو (الدال والمدلول)، فلايمكن فصل اللفظ عن المعنى.

فاللغة في نظرهما نظام أو نسق له قواعده الخاصة، و أنّ مكونات هذا النّسق مرتبطة فيما بينها.

فالجرجاني يضيف طرف ثالث في معادلة الفعل الدلالي إضافة إلى اللفظ و المعنى وهو ما أشار إليه علماء الدلالة و المحدثون بالمحتوى الذهني للإشارة اللغوية يفصّل الجرجاني بقوله:" فيعلموا (محترفوا الشعر والنقد) أنهم لم يوجبوا ما أوجبوه من الفضيلة وهو يعنون نطق اللسان و أجراس الحروف ولكن جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ وهو يريدون الصورة التي تحدث في المعنى والخاصة التي حدثت فيه" [2].

وهذا ماذهب إليه" **دي سوسير**" إلى النظام اللغوي التي قصد بها "إنّ النظام اللغوي مدلول تصوري لأنه ناشئ عن وضع اللفظ للمعنى...وعلى أساس هذه العلاقة تنشأ الدلالة اللغوية"[3]

[1] عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق،ص60.

[2] المصدر السابق، ص 425.

[3] الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، تراث حاكم الزيادي،ط1،ص115.

وبذلك يكون الجرجاني قد أعطى للنحو قيمته في اللغة، فهو ليس جملة من القواعد الجافة التي تعتني بضبط أواخر الكلمات وتعيين المبني منها والمعرب، إنما النحو هو النظم الذي يكشف عن المعاني ويفصح عنها .

ب- دلالة الحدث الكلامي:

تأكد بما لا يدع للشك مجالا، أنه كلما كان المخاطب على علم بمحتوى الخطاب اللغوي، كلما كانت الدلالة أسرع إلى فهمه وإدراكه، وكلما كان جهله بمحتوى الخطاب ، كلما صعب عليه إدراك الدلالة، ووسعه الأخذ بجملة من المعطيات الموضوعية الذاتية في سبيل ذلك، يعني أن هناك تناسباً عكسياً بين طاقة التصريح في الكلام علم السامع بمضمون الرسالة يقول عبد السلام المسدي: " ويتعين علينا- ونحن على مسار تحديد الطاقة الاستيعابية في اللغة- استنباط قانون من التناسب بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية إذ بموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعاً على مضمونها الخبري"[1].

و يشرح الجرجاني هذه الطاقة التي يضمنها الخطاب والتي يكون على إثرها قابلاً للامتداد أو التقلص فيقول:" لا يخلو السامع من أن يكون عالماً باللغة أن يتفاوت حال الألفاظ معه فيكون معنى اللفظ أسرع إلى قلبه من معنى لفظ آخر وإن كان جاهلا كان ذلك في وضعه أبعد"[2].

و حتى على مستوى الخطاب الذي يكون للسامع علم بمحتواه، تتفاوت الألفاظ فيه والمعاني من حيث وقوعها من إدراك المتلقي فبعضها يكون أسرع إلى الفهم من بعضها الآخر، وهذا يتوقف أساساً على بنية الخطاب وموقعها من التعقيد والبساطة، وعلى قدرة المتلقي في تفكيك الخطاب بحسب ما توفر له ذاكرته اللغوية.

[1] عبد السلام المسدي: اللسانيات المعرفية، المطبعة العربية تونس (د ط) 1986 ص 767.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 254.

كما يرد الجرجاني وضوح دلالة الخطاب إلى حسن التأليف بين أجزائه ونظم كلماته، وإلى تواخي معاني النحو وأحكامه فيقول:" إذا كان النظم سوياً والتأليف مستقيماً، كان وصول المعنى إلى قلبك تلوى وصول اللفظ إلى سمعك وإذا كان على خلاف ما ينبغي وصل اللفظ إلى السمع وبقيت في المعنى تطلب وتتعب فيه وإذا أفرط الأمر في ذلك صار إلى التعقيد الذي قالوا إنه يستهلك المعنى"[1].

إنّ ما أوضحه الجرجاني في مقام سلامة الدلالة في الحدث الكلامي **قد بحثه علماء الدلالة في العصر الحديث** حيث وضعوا قواعد تضمن وضوح الدلالة تخص مادة الحدث الكلامي ومحتواه معاً، أطلقوا على الأولى قواعد سلامة التركيب وعلى الثانية قواعد سلامة الدلالة وهي قواعد تنهض بعملية توصيل الدلالة، وكل واحدة من هاتين القاعدتين تتوفر على وجود مستقل وإنما يتم التعالق بينهما بقواعد الإسقاط، و يجدر التنبيه أن الباث للحدث الكلامي المتلقي، وجب أن يكون على وعي بهذه القواعد المنتجة للتمثيلات الدلالية والتمثيلات التركيبية في الحدث الكلامي الرامي إلى الإبلاغ ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

قواعد حسن النظم واستقامة من التأليف **قواعد سلامة الدلالية**

بنى تركيبية سليمة ← قواعد الإسقاط ← بنى دلالية سليمة

إن هذه القواعد لا تحقق الغاية من التواصل والإبلاغ إلا في وجود باث و متلقٍي واعيين بآليات الحدث الكلامي، ذلك أن الحفاظ على خط التواصل سليما ليس بالأمر الهين، فقد يتعرض قانون التخاطب إلى تعديل فيحصل بين المتخاطبين تواضع جديد واصطلاح غير مطرد وهنا يتعرض الحدث الكلامي إلى موجة من الشحن التعبيري يتحول بواسطة المدلول إلى دال على مدلول على النحو التالي:

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 257.

دال ⟵ مدلول (1)

مدلول ⟵ مدلول(2)

يحلل الجرجاني ذلك بقوله :" ومن الصفات التي تجدهم يجرونها على اللفظ ثم لا تعترضك شبهة ولا يكون منك توقف في أنها ليست له ولكن لمعناه قولهم: لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظة معناه، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك وقولهم :" يدخل في الأذن ولا إذن فهذا مما يشك العاقل في أنه يرجع إلى دلالته المعنى على المعنى وأنه لا يتصور أن يراد به دلالته اللفظ على معناه الذي وضع له في اللغة"[1].

فالجرجاني بتحليله هنا يعطي تأويلا لقول الجاحظ:" لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه معناه، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك"[2].

ويرسم به ما يعرف في علم الدلالة الحديث يتعلق البنية الدلالية والبنية التصورية فالمعجم الذهني التصوري يحمل بني دلالية تتعلق مع مجموعة من المفاهيم التي ترتبط معها.

وعند إنتاج الحدث الكلامي في عملية التواصل يتم إحضار كل هذه التصورات والمفاهيم مما يؤدي إلى التوالد الدلالي، فالمعنى التصوري- باعتبار أن الذاكرة المعجمية للفرد تعلق كل كلمة بتصور دلالي واحد – يتولد عنه معنى مفهومي أو معانٍ مفهومية وجدت نتيجة لتعالق البنية التصورية، ولذلك نرى الجرجاني يميز بين الصنفين فيقول :" أن تقول المعنى ومعنى المعنى تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر للفظ والذي تصل إليه

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 253.

[2] الجاحظ: البيان والتبين، دار مكتبة الهلال بيروت(ط1) 1988 ص 81.

معنى آخر،"[1] ويكفي الجرجاني بما قدمه من جهود أنه أثار قضية البحث في معنى المعنى.

الجرجاني والتوليدية التحويلية لتشو ميسكي:

انطلقت نظرية الجرجاني من أنّ الجملة هي الوحدة اللغوية الأساسية، كذلك نجد تشو ميسكي اعتبرا لجملة وحدة لغوية أساسية.

ميزا لجرجاني في الجملة بين البنية الظاهرية والبنية العميقة وأشار إلى القواعد التحويلية التي تربط بينهما.مثل دخول إنّ وكان على الجملة (إنّ زيدً قائمٌ) فهذه بنية ظاهرية تقابلها بنية سطحية هي (زيد قائم)، وتتجلى القواعد التحويلية في إدخال(إنّ) وما سيتتبعه من تغير في الوصف النحوي الحالة الإعرابية للمسند و المسند إليه وكذلك دخول كان على الجملة (كان زيدٌ قائماً) فهذه بنية ظاهرية، وتقابلها البنية العميقة (زيد قائم)، وتتجلى القواعد التحويلية في إدخال (كان) وما سيتتبعها من تغير في الوصف النحوي و الحالة الإعرابية للمسند و المسند إليه.

تعرض الجرجاني إلى بحث البنية الظاهرية للجملة، و بنيتها العميقة ووضح القواعد التحويلية التي تربط بينهما حين تطرق إلى شرح الاستعارة و التشبيه كما في المثالين السابقين:

أولا: (اشتعل الرأس شيباً) فهذه بنية ظاهرية للجملة، وتقابلها البنية العميقة(اشتعل شيب الرأس).والقواعد التحويلية أنّ يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء، وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند إليه، و يؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوباً بعده.

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 251.

ثانياً:(كان زيدٌ كا الأسد) فهذه بنية ظاهرية، و تقابلها البنية العميقة زيد (كالأسد)،و القواعد التحويلية: تقديم الكاف إلى صدر الكلام و تركيبها مع(إنّ) وما سيتتبع ذلك من تغير في الوصف النحوي و الحالة الإعرابية لكل من المشبه و المشبه به."[1]

و قد دعي تشو ميسكي للتميز بين البنية الظاهرية و البنية العميقة، فالعميقة هي الأفكار الموجودة في الذهن و البنية السطحية هي الأصوات بحيث يبحث عن عمليات تقلب الكلام

مثل: بنية عميقة (جملة نوات موجودة في الذهن)+ قواعد التحويل (نمط من الجمل)+ قواعد صرفية صوتية

كما ميز الجرجاني بين تقديم على نية التأخير لأنه لا يؤدي إلى تحولات قواعدية وتقديم لا على نية التأخير يؤدي إلى تحولات قواعدية، وقد دعا تشو ميسكي إلى التميز بين تقديم أسلوبي و تقديم يؤدي إلى تحولات قواعدية.[2]

[1] الموجز في شرح دلائل الاعجاز، جعفر دك الباب، ص 120 - 121.
[2] الموجز في شرح دلائل الاعجاز، جعفر دك الباب، ص 121.

خاتمة

خاتمة

وفي ختام هذا البحث، توصلنا إلى بعض النتائج التي نذكر منها:

. مصطلح نظرية النّظم، نظرية قديمة في التراث العربي، وأول من وقف عندها الجاحظ في كتابه البيان و التبيين، ثم اتبعه طائفة من العلماء، كابن جني والآمدي وغيرهم... ولكن الامام عبد القاهر الجرجاني قد فات هؤلاء جميعا،بنظريته التي أسماها (النّظم) وقد تبلورت هذه النّظرية بشكل واضح في كتابه دلائل الاعجاز.

. يعد الجرجاني أول من ألف كتابا على أساس نظرية محدّدة المعالم سماها نظرية النّظم.

. انفراد الجرجاني بتحليلات علمية دقيقة لم يسبق إليها لمختلف التراكيب و النصوص فهو لايكتفي بذر الجانب الشكلي، وإنّما يبرز الدّلالة حتى يصل في الأخير ألى قانون محكم و دقيق.

. يمثل كتاب دلائل الاعجاز قفزة نوعية في التعامل مع أصناف المباني و ربطها بوجود الإبانة و الكشف عن المعاني.

. درس الجرجاني التقديم و التأخير وتعرض لتغيراته المختلفة مراعياً في ذلك المعنى، وبين أنّ التقديم و التأخير يؤدي إلى تغيرا لدلالات، فوضح ذلك استنادا إلى العديد من الشواهد القرآنية و الشعرية و حتى النثرية.

كما انه وضح اختلاف دلالات الذكر و الحذف، و أبرز أنّ الحذف يؤدي دلالات يعجز الذكر عن تأديتها،وحديثه عن وصل التراكيب و فصلها كان حديثا طويلا بين من خلاله دلالات الوصل من الفصل.

خاتمة

و بالتالي فإن دراسة عبد القاهر الجرجاني للظواهر النحوية كانت دراسة عميقة و دقيقة مؤمنا بأنّ معاني النحو هي السبيل الوحيد للفهم الصحيح، وبهذا قد استطاع أن يثبت بأنّ النحو و المعنى لا يمكن فصلهما.

. كان الجرجاني أكثر السباقين تأكيدا لا ثبات أهمية النحو و قيمته وفاعليته، إذ كشف تحليله للنصوص عن فهم أعمق و أبعد أنّ تقيد معاني النحو بالوظائف النحوية و أنّ المعنى الدلالي الصحيح هو الذي يتوافق في (الاختيار) للمفردات مع جانبي (الدلالة النحوية) الجانب الوظيفي و الجانب التركيبي.

. جعل الجرجاني نظريته في النّظم مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمسند و المسند إليه وقضا ياهما فأقام الخطاب اللغوي على قاعدة الإسناد التي تكون في ثلاثة أطراف(المسند و المسند إليه، وناقل الإسناد).

. دراسته لظاهرة الانزياح الدلالي في العلامة من خلال دراسته لصور البيان المختلفة، الكناية و الاستعارة و التشبيه التمثيلي، حيث أكد أنّ في هذه الطرائق يتحول المدلول إلى دال جديد أو علامة لغوية جديدة ذات دلالة تكشف عن دلالة جديدة بعد فك سلسلة الإمكانيات اللغوية و السياقية، ومن ثم تغدو البنية المجازية بنية تركيبية، تتكون من بنية سطحية بشكلها دال و مدلول، وبنية عميقة ما ورائية يشكلها مدلول المدلول الأول.

. إثباته . من خلال حديثه عن التركيب الدلالي في البنية المجازية، أنّ النص عالم مفتوح على الدلالة الغائبة، ومن هنا ركز على ثنائية الحضور و الغياب، حالة الحضور المتشكلة على صعيد الدوال، وحالة الغياب المتشكلة من التصور الذهني لمتواليات المدلولات.

. على الرغم من التباعد في الزمن بين التفكير الحديث، وتفكير الجرجاني، إلاّ أنّ التقارب الحاصل في النشاط الفكري الدلالي بين التفكيريين كان من أهم أسبابه الرؤية المشتركة إلى الحقائق اللغوية بطريقة وصفية كما تبدوا فهي رؤية تدرس اللغة في ذاتها ومن و من أجل

ذاتها، وهو السبب المشترك الذي قاد التفكيريين إلى الإقرار بأنّ اللغة ليست مجموعة من الألفاظ بل هي مجموعة من العلاقات القائمة بين الألفاظ و إنّ كان الجرجاني سباقاً في فلسفته اللغوية و تفكيره الدلالي في إدراك عذع الحقيقة.

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة.	أ-هـ
تمهيد.	07
الفصل الاول : الدلالة الماهية والنشأة.	18-64
1 . تعريف الدلالة لغة واصطلاحا ومفهومها في علم اللغة الحديث.	18
2 . نشأة علم الدلالة.	22
3. جهود العلماء العرب القدامى و المحدثين في الدلالة.	29-64
1.3 اسهام علماء العرب قديما في الدراسات الدلالية .	29
2.3 جهود الدارسين العرب المحدثون في علم الدلالة.	41
الفصل الثاني الدلالة عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز.	66-134
أ. أثر النظم التركيبي في بيان الدلالة	66-119
1 . المفردة بين الدلالة الوظيفية و التركيبية .	66
2 . الدلالة الأسلوبية (الدلالة الأساليب النحوية)	91
ب . أثر النّظم البياني في بيان الدلالة.	120-126
1. الكناية.	120
2. الاستعارة	123
3. التشبيه التمثيلي.	126
ج . الجرجاني والدرس الدلالي الحديث.	127-134
1. العلاقة اللسانية (علاقة اللغة بالمعنى).	127
2. دلالة الحدث الكلامي.	130
3. الجرجاني و التوليدية التحويلية لتشو ميسكي	133
- خاتمة.	

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

1) المصادر:

- القرآن الكريم.
- الشعر العربي القديم.
- الجرجاني (الشريف علي ابن محمد)، التعريفات، د ط، دار الكتب العلمية، لبنان، 1995م.
- الجاحظ (أبو عثمان بن عمرو بن بحر)، البيان و التبين، دار مكتب الهلال بيروت،2002.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الخامسة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2004.
- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة، دار المدني بجدة.
- ابن جني (أبو الفتح) ، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية، القاعرة،1952.
- عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الايضاح، تحقيق كاظم محمد المرجان، مجلد1، دار الرشد للنشر، 1982.
- عبد القاعر الجرجاني، أسرار البلاغة،نحقيق محمود شاكر أبو فهر،ط1، مكتبة الخانجي، مجلد1991،1.

2) المراجع:

- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، دط، عالم الكتب، القاهرة، 1997.
- ابراهيم أنيس، دلالة الالفاظ، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية،1984م.
- أحمد زكي العشماوي، قضايا النقد الادبي بين القديم والحديث، دار الطبع دار النهضة العربية بيروت،لبنان،1984.
- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، 1998.

- أحمد مطلوب، دراسات بلاغية و نقدية، دار الرشد للنشر العراق،
- أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر و التطبيق، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدار و النشر و التوزيع، بيروت،1993.
- بشرى موسى صالح، نظرية التقي اصول وتطبيقات،ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغربية،2001.
- تمام حسان، الأصول دراسة استمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة البلاغة، دط، أميرة للطباعة، القاهرة، 2000.
- جرجي زيدان، اللغة العربية كائن حي، الطبعة الثانية، دار الجيل للنشر و التوزيع والطبع، بيروت 1988م.
- خيرة حمر العين، شعرية الانزياح، مؤسسة حمادة للدراسات، دراسة جماليات العدول، ط1، دار النشر الجامعية للنشر والتوزيع،لبنان2001.
- سالم سليمان الخماش، المعجم وعلم الدلالة، د ط، جامعة الملك بن عبد العزيز، جدة، 2007.
- طالب محمد اسماعيل، مقدمة لدراسة علم الدلالة، دار الطبع، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- طاهر سليمان حمودة، ظاهر الحذف في الدرس اللغوي، ط 1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر ،1999م.
- عبد السلام المسدي، اللسانيات واسسها المعرفية ، ط1، المطبعة العربية ،تونس،1986.
- عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية، مطابع الوطن، الكويت، 2001م.
- عبد القاهر حسين، أثر النّحاة في البحث البلاغي، طبعة، قطر،
- عبد الواسع أحمد الحميري، شعرية الخطاب في التراث النقدي والبلاغي، ط 1، المركز الثقافي العربي بيروت، لبنان،2005 م.

- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة اشراف عام، دليا محمد ابراهيم، ط 9، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، مصر،2004م.
- ف . بلمر، علم الدلالة، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، دار طبع، الجامعة المستنصرية، العراق،1985م.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها،دار الطبع دار الثقافة الدار البيضاء، المغرب، 1994.
- فايز الداية، علم اللغة العربي، النظرية و التطبيق، دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، الطبعة الثانية،دار الفكر، دمشق، 1996م.
- محمد الخطابي لسانيات النّص، مدخل الى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان،1991م.
- محمد الشاوش، اصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، ط1، المؤسسة العربية للتوزيع بيروت،لبنان،2001.
- محمد سالم سعد الله، مملكة النّص، التحليل السميائي للنقد البلاغي، جدار الكتاب، 2007م.
- محمد عبد المطلب، البلاغة و الأسلوبية،ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م
- محمد عبد المطلب، جدلية الافراد و التراكيب،ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان،1995م.
- محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة، عند عبد القاهر ،ط 1، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، 1997م.
- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دط، دار قباء للطباعة و الّنشر و التوزيع.
- مصطفى ناصف، اللغة بين البلاغة والاسلوبية، النادي الادبي الثقافي، د ط جدة، المملكة العربية السعودية .

- الموجز في شرح دلائل الاعجاز، جعفر دك الباب، الطبعة الاولى، مطبعة الجليل، دمشق، 1982م.
- ناصر حامد أبو زيد، اشكاليات القراءة، آليات التأويل، مركز الانهاء القومي، بيروت، لبنان.
- يوسف ابو العدوس، الأسلوبية الرؤية والتطبيق،ط1،دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان،2007.

3) المراجع الأجنبية:

- **Arsène Darmesteter, La vie des mots, Editions Champ Libre, Paris.**
- **Michel Bréal, Essai de sémantique (Science des Sinifications) Paris, 1897.**

فهرس آيات القرآن الكريم

السورة	الآية	الصفحة
سورة طه.	الآية 40.	
سورة القصص.	الآية 12.	
سورة سبأ.	الآية 07.	
سورة الصافات.	الآية 10.	
سورة طه.	الآية 120.	
سورة سبأ.	الآية 14.	
سورة الفرقان.	الآية 45.	
سورة الرحمان.	الآيات 1–7.	
سورة القلم.	الآية 1.	
سورة الروم.	الآية 21.	
سورة الروم.	الآية 22.	
سورة الروم.	الآية 24.	
سورة مريم.	الآية 83.	
سورة الأنبياء.	الآية 62.	
سورة المؤمنون.	الآية 59.	
سورة النجم.	الآيتان 43،44.	
سورة القصص.	الآيتان 23،24.	
سورة البقرة.	الآيتان 1،2.	
سورة البقرة.	الآيتان 14،15.	
سورة النساء.	الآية 142.	

البيت الشعري		الشاعر	الصفحة
لعمري لقد لاحت عيونٌ كثيرةٌ	إلى ضوء نارٍ في يفاعٍ تحرقُ	**الأعشى**	**72**
وتوهموا **اللعبَ الوغى، و الطعنَ**	هيجاء غير الطعن في الميدان	**المتنبي**	**74**
عجباً **له حفظ العنان بأنمل**	ما حفظُها الأشياء من عاداتها	**المتنبي**	**76**
وقد **علوت قتود الرمل سيفعني**	يوم قديد يمت الجوزائي مسموم	**علقمة**	**81**
ما كل ما يتمنى المرء يدرك	تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.	**المتنبي**	**86**
قد أصبحت أم الخيار تدعي	عليا ذنبا كله لم أضع	**أبي النجم**	**87**
وما **حملت أم امرئ في ضلوعها**	أعق من الجاني عليها هجائيا	**الفرزدق**	**88**
وما أنا أسقمت جسمي به	ولا أنا أضرمت في القلب نارا	**المتنبي**	**97**
وغيري يأكل المعروف سحتا	وتشحب عنده بعض الأيادي	**أبي تمام**	**99**
شجو حساده وغيظ عداه	أن يرى مصر ويسمع واع.	**البحتري**	**105**
فلو أن قومي أنطقتني رماحهم	نطقت ولكن الرماح أجرت	**عمرو بن معدي كرب**	**105**
تولوا بعثة فكأن بينا فكأن سير عيسهم ذميلا	تهيبي ففا جاني اغتيالا وسير الدمع إثرهم انهمالا	**المتنبي**	**110**
إن سنام المجد من آل هاشم	بنو بنت مخزوم ووالد العبد	**حسان**	**118**
هو الرجل المشروك في جل ماله	ولكنه بالمجد والحمد مفرد	**ابن الرومي**	**118**

إنّ السّماحة والمروؤة و النّدى في قبّة ضُربت على إبن الحشرجِ	**زياد الأعجم**	**123**

ملخص البحث

تناول هذا البحث الحديث عن "التفكير الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الاعجاز في علم المعاني"، حيث سيتم فيه الحديث عن هذا العالم الجليل، عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة(471هـ)، تاركا الكثير من المؤلفات، سنتناول واجدا منها وهو دلائل الاعجاز، الذي أثبت من خلالها أنّ النظم هو توخي معاني النّحو و أحكامه، وهو متصل بالمعنى اتصالا وثيقا، فعبد القاهر الجرجاني يعد إيمامًا من أئمة البلاغة و النحو الذين شهد لهم بالفطنة و الذكاء.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد و فصلين و خاتمة، **حيث تناولت في المقدمة** أسباب هذه الدراسة و أهميتها و أهم الصعوبات التي واجهتني في البحث، إضافة إلى المنهج العلمي المتبع و الدراسات السابقة، ثم انتقلت إلى التمهيد حيث عرجت فيه إلى الحديث عن أهمية اللغة العربية وصلتها الكبيرة بالقرآن الكريم، الذي كان له الفضل الكبير في تأليف كتب كثيرة في النّحو خدمتا له، كان أبرزها دلائل الاعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني وأنهيت التمهيد بتعريف موجز للكتاب دلائل الاعجاز في علم المعاني.

وبعد انتقلت إلى الفصل الأول متحدثاً عن ماهية الدلالة و نشأتها، فقسمته إلى ثلاث مباحث،الأول حيث قمت فيه بتعريف الدلالة في اللغة و الاصطلاح، ومشتقاتها في القرآن الكريم،وكيف عرفها اللغويون الغربيون المحدثين في علم الدلالة، أمّا المبحث الثاني فتحدثت فيه عن نشأة الدلالة، وخصصت المبحث الثالث للحديث عن جهود الدارسون العرب القدماء و المحدثون في علم الدلالة.

ثم انتقلت إلى الفصل الثاني فتناولت فيه الدلالة عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الاعجاز في علم المعاني، فقسمته إلى ثلاث مباحث حيث فبينت في المبحث الأول أثر النّظم التركيبي في بيان الدلالة،أما المبحث الثاني كان حديثي عن أثر النّظم البياني في بيان الدلالة، أمّا المبحث الثالث و الأخير كان عبارة عن مقارنة بين عبد القاهر الجرجاني و الدرس الدلالي الحديث.

وختمت البحث بخاتمة بينت فيها قيمة النّحو عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الاعجاز،بأنّ النحو هو السبيل الوحيد للفهم الصحيح للمعاني، مستخلصًا بأن النحو والمعنى وجهان لعملة واحدة لايمكن فصلهما.

و أنهيت البحث بتذليل قائمة المصادر و المراجع، و الفهارس القرآنية و الشعرية التي اعتمدت عليها في بحثي.

الكلمات المفتاحية: الدلالة، النُّظم، معاني النَّحو، التعليق.

Research Summary

This research dealt with the talk of " semantic thinking when Abdul Qahir Jirjani in his book Signs of miracle in the science of meanings ",where talk about this world of Galilee will be in it, Abdul omnipotent Jerjani who died in (471 AH), leaving a lot of literature, our year well and Ajadda of them , which is evidence miracle, which has proven through which the systems is to be the meanings as and its provisions, and it is connected to the sense closely, FBD omnipotent Jerjani my p d Aimama of the imams of rhetoric , and as those who saw them acumen andintelligence.

The research was divided into an introduction and smoothing , and two chapters and a conclusion, **where** he **addressed** to **the fore** thereasons for this study and its importance , and the most important difficulties I encountered in the research, in addition to the scientific approach taken and previous studies, then moved to the boot where I ran it to talk about the importance of the Arabic language And its great link to the Holy Quran, which was the great credit in the writing of many books in the grammar served him, was the most prominent signs of miracles for Imam Abdul Qahir Jirjani The preface to a brief introduction to the book ends with signs of miracles in theology .

After I moved To the **first chapter** , I am speaking about what significance and origins, Vksmth into three sections, the first where you havethePta countryside significance in the language and terminology, and M. Stqatha in the Koran, and how known

Linguists the Western modernists in the science of semantics, and the second section talked it
about the emergence of significance, and the third section devoted to talk about the ancient Arab scholars efforts and narrators
in the science of semantics.

And then moved to the second chapter, where the significance of Abdul Qahir Jirjani in his book evidence of miracles in the science of meanings , divided into three topics, where I showed in the first section the impact of structural systems in the statement of significance , the second section was talk about the impact of the graphic systems in the statement of significance , The third and last subject was a comparison between Abdul Qahir al-Jarjani And the modern semantic lesson .

The research concluded the **conclusion** value as shown when Abdul mace e t Jerjani in his miraculous signs, as that is the only way the correct understanding of the meanings, inferred
that as meaning the two sides of the same coin can not be separated.

Search and finished overcoming the list of sources and references, and Quranic indexes and poetry qdopted in the research.